جـ ـامعة وهـ ـران
كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية
المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد
تخصص: اقتصاد التنمية

الموضـ ـوع:

سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل
دراسة حالة - ولاية تيارت -

من اعداد الطالبة :
هرقون تفـاحة

اشـ ـراف :
د.مباركي ناصر

أعضـاء لجنـة المناقشـة

أ.د بن باير الحبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
د.مباركي ناصر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة وهران	مقررا
أ.د. رقيق اسعد ادريس	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مناقشا
د.معمر بلخير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة وهران	مناقشا
د.داودي صالح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة وهران	مناقشا

السنـة الجامعيـة :2012/2011

شكر وتقدير

أولا وقبل كل شيء الشكر لله سبحانه وتعالى على نعمه التي لاتعد ولاتحصى الذي أعانني وسدد خطاي ووفقني لإتمام هذه المذكرة .

كما أسجل شكري وعرفاني لأستاذي الفاضل الدكتور. مباركي ناصر الذي تكرّم بقَبول الإشراف على هذه المذكرة ، فشارك معي إنجاز هذا العمل من بدايتِه إلى هذه اللحظة ، وأنَار طريقي بالإرشادات والتوجيهات و لم يبخَل علي قط بوقتِه وبعلمِه.

كما أتقدم أيضاً في هذا المقام بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة الموقرة لموافقتهم ، على مناقشة وإثراء هذا العمل .

وكل من كان لي عوناً ونِبراساً في طريق البحث والتعلم .

إهـــداء

إلى كل من يعمل على جعل العلم وسيلة للحياة وطريقاً لرفع هذه الأمة إلى مصاف الأمم المتقدمة حضارةً وأخلاقاً.

إلى كل من ناضل لإيصال فكرة أو رأي تمسك به ورآه يخدم أمة الإسلام ويرفع من عزتها ومجدها، دون أن يفرضه على الآخرين.

وإلى كل من أخلص في عمله ليفسح الطريق لغيره ليواصل مسيرة العمل والاجتهاد.

إلى سندي في الدنيا ومرافقي في مسيرتي الدراسية

إلى من ألهمني الصبر والقوة

إلى الذي جاهد من أجل نجاحي أبي الغالي

إلى أغلى ما أملكه في هذه الدنيا ينبوع المحبة والحنان قرة عيني أمي الغالية

إلى من تقاسمت معهم طفولتي وحياتي اخوتي واخواتي

إلى عصفورة البيت هاجر شراز

إلى الكتاكيت آية ، ريتاج ، يوسف

إلى من كنّ بمثابة أخواتي: هدى ، زهرة ، أمينة .

إلى كل الأصدقاء والصديقات.

إلى جميع أساتذتي وزملاء المشوار الدراسي .

فهـرس الموضوعـات

فهرس الموضوعـات

مقدمة.....أ

الفصل الأول : طرح تحليل سير سوق العمل وسياسات التشغيل في الجزائر

المبحث الأول : الطرح النظري لسير سوق العمل.....3

1- النظريات الاقتصادية الكلية المفسرة لآلية سير سوق العمل في الفكر الاقتصادي التقليدي 3

1-1- التحليل النيوكلاسيكي.....3

1-2- التحليل الكنزي 8

2- أهم النظريات الاقتصادية الجزئية الممكن الاستناد إليها لتفسير سير سوق العمل في الدول النامية 12

2-1- نظريات تجزئة سوق العمل.....12

2-2-1- نموذج لويس.....14

2-2-2-نموذج fei et Ranis.....16

2-2-3- تقييم ونقد النماذج 20

المبحث الثاني : تحليل مراحل تطور سياسة التشغيل في الجزائر.....24

1- المرحلة الأولى : تطور سياسة التشغيل في الجزائر 1982- 1989.....24

2-المرحلة الثانية : تطورسياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية 1990- 1999.....31

2-1- الاصلاحات الاقتصادية 31

2-2- برنامج الاستقرار الاقتصادي 31

3- برنامج التعديل الهيكلي.....33

المبحث الثالث : الإجراءات المتخذة لضبط اختلال سوق العمل في الجزائر 36

1- الإجراءات المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل 37

1-1- برنامج تشغيل الشباب PEG.....37

1-2- جهاز الإدماج المهني للشباب DIPG 38
2-الاجراءات المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية 39
2-1- نشاطات ذات المنفعة العامة AIG 39
2-2- الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة TUP/HIMO 40
2-3- برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE 41
3- الإجراءات المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ 46
4- برنامج القرض المصغر 46
5- الإجراءات المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM 47
6- تقييم نتائج الإجراءات المتخذة لضبط اختلال سوق العمل في الجزائر 48
خلاصة الفصل الأول 50
الفصل الثاني : نشأة وتطور قطاع المؤسسات المصغرة بالجزائر
المبحث الأول : ماهية وأهمية المؤسسات المصغرة 53
1- مفهوم وخصائص المؤسسات المصغرة 53
1-1- أهم التعاريف الدولية للمؤسسات المصغرة 55
1-2- التطور التاريخي للمؤسسات المصغرة 59
1-3- ضبط الإطار العام لمفهوم المؤسسات المصغرة بالجزائر 64
1-4- دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة بالجزائر 65
1-5- خصائص المؤسسات المصغرة 66
1- 6- الأهداف المنتظرة من إنشاء المؤسسات المصغرة 67
2- مكانة وأهمية المؤسسات المصغرة 68
2-1- مكانة المؤسسات المصغرة في الدول المتقدمة 68
2-2- أهمية المؤسسات المصغرة 70

المبحث الثاني : سياسات دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر 71

1- دور مختلف الهيئات اتجاه المؤسسات المصغرة 71

1-1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ 71

1-2- البنوك 74

1-3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM 78

1-4- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC 79

2- مراحل إنشاء المؤسسات المصغرة 80

3- آليات تمويل المؤسسات المصغرة 87

3-1- مصادر تمويل المؤسسات المصغرة..... 87

3-2- مفهوم وأهمية التمويل..... 88

3-3- أنواع التمويل والدعم المالي 90

المبحث الثالث : إسهامات المؤسسة المصغرة في التشغيل ودورها في تفعيل التنميةالمحلية 96

1- دور المؤسسات المصغرة في تفعيل التنمية المحلية 96

2- إسهامات المؤسسات المصغرة في التشغيل على المستوى الوطني 102

3-الصعوبات والعراقيل التي تعترض إنشاء وتطور المؤسسات المصغرة..... 107

خلاصة الفصل الثاني..... 110

الفصل الثالث : دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة بولاية تيارت

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية 113

1- الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية 113

2 – وضعية التشغيل في ولاية تيارت 116

المبحث الثاني : تحليل البيانات الأولية ونتائج الدراسة 122

1- تحليل معطيات وبيانات المؤسسات المصغرة على مستوى الوكالة ANSEJ..... 122

2- تحليل معطيات وبيانات المؤسسات المصغرة على مستوى وكالتي CNAC_ ANJEM 128

2-1- تحليل معطيات المؤسسات المصغرة على مستوى CNAC 128
2-2- تحليل معطيات المؤسسات المصغرة على مستوى ANJEM 131
3- تحليل معطيات وبيانات المؤسسات المصغرة على مستوى البنك الوطني الجزائري 131
4- نتائج الدراسة 135
المبحث الثالث : تحليل معطيات ونتائج الإستبيان 136
1- تحليل المعطيات الأولية 136
2- الصعوبات التي تعترض إستمرارية وتطور المؤسسات المصغرة 141
3-عوامل نجاح المؤسسات المصغرة 142
4- نتـــائج دراسة العينـــة الخاصـــة بالمؤسســـات المصغـــرة على مستوى الولاية..... 143
خلاصة الفصل الثالث 144
خـاتمة 146
قائمة المراجع 153
الملاحق..... 162

قائـــمة الجـــداول

الـــرقم	العنـــــــوان	الصفحة
(1-1)	مراحل تطور سياسة التشغيل في الجزائر	**24**
(2-1)	التشغيل والبطالة لسنة 1966	**25**
(3-1)	الهجرة الجزائرية نحو فرنسا	**27**
(4-1)	تطور معدلات البطالة 1977- 1989	**30**
(5-1)	تطور برامج التخفيف من ضغوط سوق العمل	**42**
(1-2)	تعريـــف المنشئات الصغيـــرة والمتوسطـــة في مصر.	**56**
(2-2)	تعريف الأردن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**56**
(3-2)	تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة	**59**
(4-2)	تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري	**64**
(5-2)	توزيع المؤسسات في الإتحاد الأوروبي 1996	**69**
(6-2)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	**90**
(7-2)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	**91**
(8-2)	تخفيض معدلات الفائدة	**92**
(9-2)	الهيكل المالي الخاص بالقرض المصغر	**94**
(10-2)	الهيكل المالي الخاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	**94**
(11-2)	عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة حسب قطاعات النـــشاط إلى غاية 31 - 12 - 2006	**104**
(12-2)	وضعية المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 30 - 06 - 2007	**105**
(13-2)	توزيع المؤسسات المصغرة حسب الجنس إلى غاية 30 - 06 - 2007	**106**
(1-3)	بعض المؤشرات الإجتماعية لولاية تيارت من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010	**117**
(2-3)	طلبات العمل المسجلة عبر مناطق الولاية لسنة 2010	**119**
(3-3)	مناصب العمل المنشأة في مختلف قطاعات النشاط لسنة 2010 بولاية تيارت	**120**

(3-4)	النتائج المحصل عليها في ميدان الشغل من سنة 1997 إلى غاية 31 - 12 - 2010	**122**
(3-5)	مختلف البنوك الممولة للمؤسسات المصغرة على مستوى ولاية تيارت	**123**
(3-6)	توزيع المشاريع المصغرة المؤهلة من طرف الوكالة حسب كل نشاط إلى غاية 31 - 12- 2010	**124**
(3-7)	حالة المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة حسب كل نشاط من سنة 1997 إلى غاية 31 - 12 - 2010	**125**
(3-8)	عدد شهادات التأهيل (شهادات الإستفادة) المحققة ومقارنتها مع عدد المشاريع الممولة من سنة 1997 إلى غاية 31 - 12- 2010	**126**
(3-9)	تصنيف المشاريع المؤهلة والممولة من طرف الوكالة حسب الجنس إلى غاية 31 - 12 - 2010	**127**
(3-10)	تطور انشاء واعتماد المؤسسات المصغرة على مستوى CNAC حسب القطاعات	**128**
(3-11)	تطور انشاء واعتماد المؤسسات المصغرة على مستوى CNAC من سنة 2004 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2011	**129**
(3-12)	توزيع الملفات المودعة على مستوى الوكالة الجهوية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت	**130**
(3-13)	النتائج المحصل عليها في ميدان الشغل من سنة 2004 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2011	**130**
(3-14)	توزيع المؤسسات المصغرة على مستوى وكالة (Angem) حسب القطاعات من سنة 2004 إلى غاية سنة 2011	**131**
(3-15)	توزيع الملفات التي بحوزة البنك إلى غاية 31 - 05 - 2011	**132**
(3-16)	توزيع المؤسسات المصغرة على مستوى البنك الوطني الجزائري فرع ولاية تيارت	**133**
(3-17)	توزيع المؤسسات المصغرة للعينة حسب القطاعات	**137**
(3-18)	تصنيف المؤسسات المصغرة للعينة حسب الملكية	**139**
(3-19)	توزيع المؤسسات المصغرة للعينة حسب مدة منح القرض	**139**
(3-20)	تصنيف مؤسسات العينة حسب طبيعة المداخيل	**140**
(3-21)	عدد المؤسسات التي تواجه مشاكل في التسديد على مستوى العينة المدروسة	**141**

قائـــمة الأشكال

الـــرقم	العنـــــــوان	الصفحة
(1-1)	توازن سوق العمل الكلاسكي	**5**
(2-1)	حجم الإنتاج الموافق لتوازن الإستخدام الكامل	**6**
(3-1)	سوق العمل الكيتزي	**10**
(4-1)	نموذج لويس	**15**
(5-1)	نموذج (Fei et Ranis)	**17**
(6-1)	أهم الإجراءات المتخذة لضبط إختلال سوق العمل في الجزائر	**36**
(1-2)	نسبة المؤسسات المصغرة من إجمالي المؤسسات في الإتحاد الأوروبي 2006	**68**
(2-2)	مراحل إنشاء المؤسسات المصغرة	**80**
(1-3)	تطور نسبة البطالة في ولاية تيارت	**118**
(2-3)	الوكالات البنكية الممولة للمؤسسات المصغرة على مستوى ولاية تيارت	**123**
(3-3)	المشاريع الممولة حسب الجنس من طرف الوكالة إلى غاية 31 - 12 - 2010	**127**
(4-3)	توزيع الملفات التي تمت الموافقة عليها حسب القطاعـــات إلى غايـــة 31 - 05 - 2011	**133**
(5-3)	تصنيف المؤسسات المصغرة حسب مستوى الإستثمار على مستوى (BNA)	**134**
(6-3)	تصنيف مؤسسات العينة حسب الجنس	**136**
(7-3)	تصنيف مؤسسات العينة حسب القطاعات	**137**
(8-3)	نوع ملكية المؤسسات المصغرة الممولة من طرف (Ansej)	**138**
(9-3)	توزيع المؤسسات المصغرة حسب مدة منح القرض	**139**

مقدمة

مقـ ـدمة:

إن مشكلة التشغيل تعتبر من أهم الظواهر الإقتصادية التي جلبت إنتباه كتاب الإقتصاد منذ سنوات بعيدة حيث يعتبر خلق مناصب عمل بعدد كافي لمواجهة مشكلة التشغيل غير كامل أكبر تحدي ترفعه كل دولة مهما كان مستوى تطورها ونمـــوها.

ولفهم هذه الظاهرة وتحليلها وجب علينا التوجه إلى مكان حدوثها " سوق العمل " الذي يعرف بأنـــه ذلك المكان الذي يلتقي فيه عرض العمل " الآتـــي من الفئة النشيطـــة " والطلب " الآتي من المـــستخدمين " أي يحدد نظريا حجم الشغل والأجر التوازني .

إن سوق العمل بالجزائر عرف ارتفاعا كبيرا في نسبة البطالة وذلك منذ النصف الثاني للثمانينات إلى غاية نهاية العشرية الأولى من الألفية الحالية ، بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال تلك الفتـــرة والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى إختلالات كبيرة في سوق العمل ، حيث سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية الـــتي باشـــرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال .

وللحد من تفاقم الأوضاع قامت الجزائر بتطبيق وانتهاج برامج وسياسات تـــشغيل كـــصيغ لمعالجـــة إختلالات قطاع التشغيل وتوفير مناصب عمل ، من بين هذه البرامج ، سياسة تفعيل الاســـتثمارات وذلـــك بتوجيهها نحو المشروعات الصغيرة أي المؤسسات المصغرة أو المؤسسات البالغة الصغر كما هـــو متعارف عليه في أدبيات صندوق النقد الدولي ، هذا النوع من المؤسسات يعتبر ككيان جديد يساهم إلى جانب المؤســـسات الأخرى المختلفة عنها حجما في دعم وترقية التنمية الاقتصادية وموجهة أساسا للتخفيف من حـــدة البطالـــة وإدماج الفئات الشابة في الحياة العملية وتمكينها من الحصول على مداخيل .

ولقد برزت في الجزائر ملامح الاهتمام بالمؤسسات المصغرة مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1994- 1998 لما لهذا البرنامج من آثار سلبية على مستوى التشغيل ، ولكون هذه الآثار تمـــس بالخـــصوص الفئة الشابة والمشكلة لغالبية طالبين العمل والداخلين الجدد لسوق العمل ، الأمر الذي دفـــع إلى اســـتحداث برامج خاصة لتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من ســـنة 1990- 1995 ثم برنامجـــا خاصـــا في إطـــار المؤسسات المصغرة " أو الميكرو مؤسسة " بدءا من سنة 1995 .

فالمؤسسات المصغرة تعتبر الأداة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية المحلية نتيجة إســـتغلالها للمـــوارد المحليـــة وتوفيرها لفرص العمل ، لذا أولتها الجزائر أهمية خاصة وذلك من خلال دعمها وتشجيعها عن طريـــق تـــوفير

الوسائل و التحفيزات اللازمة لتضطلع بذلك الدور الحيوي ، حيث تعزز هذا المسعى بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتأسيس الصندوق الوطني الخاص بذلك والذي حددت طبيعة نفقاته المتعلقة أساسا في تمويل الاستثمارات ودعم الشباب بالإضافة إلى الضمانات التي تقدم للبنوك والمؤسسات المالية التي تمنح القروض ضمن إطار هذا الجهاز والتي من بينها صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع . ومن ثم فإن دراسة وتحليل العوامل الأساسية الفاعلة في خلق مناصب عمل وبناء سياسات تشغيل محكمة يحتم على الدولة تمويل هذه الشريحة الهامة من المؤسسات تمويلا فعالا يضمن لها إدماج أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل في الحياة المهنية وكذا يمكنها من التوسع والاستقرار ، الشيء الذي يرفع من أدائها وقدراتها التنافسية من أجل الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة في ظل الرهانات والصعوبات التي يعرفها واقع قطاع التشغيل .

في ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية هذا البحث في ما يلي:

إشكـالية البحـث

هل تمكنت السلطات العمومية من خلال دعمها للمؤسسات المصغرة من توفير فرص عمل بالكفـاءة والفعالية المطلوبة لتحقيق المستوى المطلوب ؟ و إلى أي مدى ساهم تطبيق هذا البرنامج في إحداث تنميـة محلية من شأنها تثبيت جزء من اليد العاملة في مناطق تواجدها ؟

لتناول هذا الموضوع يجدر بنا طرح مجموعة من الأسئلة تستدعي اهتماما خاصا وهي كما يلي:

- ماهو الإطار الذي شغلته أهم النظريات الاقتصادية في تفسيرها لآلية سير سوق العمل في الجزائر وعلى مدى فترات متتالية ؟
- ماهي دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة بالجزائر وما مدى أهميتها ؟
- ماهي التدابير و التحفيزات التي إتخذتها الجزائر لدعم هذا النوع من المؤسسات ؟
- كيف يؤثر الاستثمار في المؤسسات المصغرة على التشغيل وعلى عملية التنمية ؟
- ماهي العراقيل والصعوبات التي تعترض إنشاء وتطور المؤسسات المصغرة في الجزائر؟

فرضيـات البحـث

لمعالجة الإشكالية المطروحة في البحث يجدر بنا أن نحدد الفرضيات الأساسية للموضوع المدروس لتكون منطلقا لدراستنا والتي نوجزها فيما يلي:

1 . يعتبر الاستثمار في المؤسسات المصغرة من أهم محركات التنمية وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على المستوى الوطني والمحلي ولذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات المصغرة على أنه : **وسيلة للحد من البطالة وذلك من خلال تثبيت اليد العاملة .**

2 . إن الاستثمار في مجال المؤسسات المصغرة ذو أهمية كبيرة بوصفه منفذا جديدا لإستغلال الموارد والخدمات المحلية وبالتالي **المساهمة الفعالة في التنمية المحلية .**

3 . حازت المؤسسات المصغرة في الجزائر على اهتماما كبيرا ضمن برامج التشغيل باعتبارها **آلية من آليات ضبط اختلال سوق العمل ولذى وجب تقييمها .**

دوافع إختيار الموضوع

هناك عدة أسباب ومبررات أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها :

- إهتمامنا بالشغل بإعتباره مصدر رزق ، وهذا الشغل قد تم توفيره عن طريق الدولة بتقديمها لتسهيلات وقروض موجهة للمؤسسات المصغرة قصد تشجيع العمل المنتج .

- إن تفعيل وتوجيه الإستثمارات نحو المؤسسات المصغرة يعتبر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر و ذلك من خلال زيادة السلطات الإهتمام بمجال الشباب البطال ومنحه فرصة الإستثمار في المؤسسات المصغرة وكذا إهتمام كل وسائل الإعلام (التلفزة ، الجرائد..إلخ) بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وإعطائها مكانة بارزة في الوقت الحالي بإعتبارها الأداة المحورية التي ترتكز عليها سياسة التشغيل ، كما تعد الوكالة اليوم الجهاز الأكثر جلبا للقدرات الإبداعية الشبانية هذا من جهة ومن جهة أخرى توفيرها لمختلف الفرص المتعلقة بالنشاطات الإقتصادية فهي ترتكز على معالجة البطالة .

- قلة الرسائل والبحوث الجامعية التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر وإن وجدت فهي لم تربط موضوع الإستثمار في المؤسسات المصغرة بالتشغيل والتنمية المحلية في آن واحد .
- إرتباط هذا الموضوع بنوع التخصص الذي درسته وكذلك لأهمية هذا الموضوع في الإقتصاد العالمي والإقتصاد الجزائري .

أهمية الموضوع

تأتي أهمية هذا الموضوع في كونه يقوم بإعطاء فكرة عن مدى فعالية هذا النوع من السياسات الداعمة لتشغيل الشباب خصوصا في ظل الأزمة الإقتصادية والإختلالات التي يعرفها سوق العمل سواء ا على المستوى الوطني أو المحلي .

كما أن المؤسسة المصغرة ليست ذات دلالة ما لم تكـــن مرتبطة بمتغير الإستثمار، إذ أنه يؤثر بصفة مباشرة على أغلبية المتغيرات الإقتصادية والتي من بينها التشغيل .

حـدود الدراسـة

البحث محدد بثلاث عناصر أساسية وهي :

- الإشكالية التي تعبر عن جوهر الموضوع .

- التطرق إلى طرح أهم النظريات الإقتصادية المفسرة لآلية سير سوق العمل و طرح سياســات التــشغيل في الجزائر بصفة عامة ، ثم تخصيص الجزء الأكبر من البحث لواقع نشأة وتطور المؤســسات المــصغرة بــالجزائر بإعتبارها كيان إقتصادي يسمح لكل شخص طالب للعمل أو مسرح يرغب في إنتاج سلع أو تقديم خــدمات بصفة فردية أو جماعية ولحسابه الخاص ، مع إسقاط دراسة الحالة على ولاية تيارت لأنها تمثل صورة مــصغرة عن تشخيص إسهامات المؤسسات المصغرة في التشغيل بالجزائر ككل .

أهـ ـداف البحـ ـث

تحاول الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف النظرية و التقييمية يتمثل أهمها فيما يلي :

- إبراز مختلف مراحل إنشاء المؤسسات المصغرة وكذا التطرق إلى الدور التنمــوي المحلــي الــذي يؤديــه الإستثمار في مجال هذه الأخيرة في الجزائر .
- معرفة آليات تمويل المؤسسات المصغرة والتي تهدف إلى إبراز مختلف المصادر والطرق التمويلية التي تحتاجها هذه المؤسسات للوصول إلى الأهداف المنوطة بها.
- دعم مختلف الجوانب الإيجابية لهذا النوع من المؤسسات.

أما الأهداف التقييمية فهي محاولة تشخيص وتقييم واقع المؤسسات المصغرة على مستوى ولاية تيارت وذلك بإعطاء إحصائيات خاصة عن عدد المؤسسات المنشأة بما فيها المؤسسات الناجحة وكذا عدد مناصب الــشغل المنشأة من قبل هذه المؤسسات .

المنهج وأدوات الدراسـة

للإجابة على التساؤلات المطروحة وإثبات صحة الفرضيات أو نفيها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إذ عملنا على عرض المعطيات وتحليلها لنخلص في النهاية إلى جملة من الملاحظات والنتائج بشأن الفرضــيات وكذا التساؤلات المطروحة ، كما تم الإعتماد على أدوات عدة ذات صلة بموضوع البحث من بينها :

- المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع كالكتب والأبحاث والدراسات ، بالإضافة إلى الإستعانة

بالرسائل والملتقيات والندوات العلمية العربية والأجنبية والمجلات الإلكترونية .

- الإحصائيات والتقارير والدوريات التي تم الحصول عليها من مختلف المصالح الرسمية من بينها :

(المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، الديوان الوطني للإحصائيات ، الوكالة الوطنية لـــدعم وتـــشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، الوكالة الوطنية لتسيير القـــرض المـــصغر، البنـــك الـــوطني الجزائري.....إلخ).

صـعوبات البحـث

نشير إلى الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا لإعداد هذا البحث مثلما تواجه الباحثين الآخرين نوجزهـــا فيما يلي:

- تعدد المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث وصعوبة إختيار الأنجع والأدق منها .
- تباين بعض الإحصائيات بإختلاف مصادرها مما يلزم الباحث إلى محاولة التوفيـــق والترجيح .
- الإجراءات البيروقراطية المهيمنة في بعض الهيئات والتي تقف كعائق أمام إتمام مثل هذه البحوث أو نتيجـــة لأن المعلومات والإحصائيات المراد الحصول عليها غير مصنفة حسب غاية الباحث وبأسلوب غير علمي .

هيكـل الدراســة

لدراسة الموضوع وإثرائه وتحليل إشكالية البحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة ، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وخاتمة على النحو التالي :

الفصـل الأول: يتضمن طرح تحليل سير سوق العمل و سياسات التشغيل في الجزائر.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، يتناول المبحث الأول الإطار النظري لسير سوق العمل حيث قمنـــا بطرح أهم النظريات الإقتصادية المفسرة لآلية سير سوق العمل من الجانبين الكلي والجزئي ، مع التطـــرق إلى طرح أهم الإنتقادات ونقاط الجدل بين هذه النظريات حول تفسيرها لآلية سير سوق العمل لأن تأصيل العمل العلمي يستلزم تحليل النظريات الإقتصادية لتفسير ظاهرة التشغيل وذلك للحصول على فهم أعمـــق للخلفيـــة النظرية للموضوع .

أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل مراحل تطور سياسة التشغيل بالجزائر من مرحلة ما بعـــد الإســـتقلال إلى مرحلة الإصلاحات الإقتصادية ، مركزين على تحليل وضعية وتطور التشغيل خلال كل مرحلة وفيما يخص

المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى سرد مختلف الإجراءات المتخذة لضبط إختلال سوق العمل والتي من بينها برنامج إنشاء مؤسسات مصغرة بإعتبارها الشكل الأكثر تفويضا لتنشيط النسيج الإقتصادي بترقيتها لفكر الإبداع والشراكة وخلق مناصب عمل لمختلف الفئات الراغبة فيه .

الفصل الثاني: نتناول فيه واقع نشأة وتطور قطاع المؤسسات المصغرة بالجزائر من خلال ثلاث مباحث حيث يتضمن المبحث الأول المفاهيم الأساسية للمؤسسات المصغرة بما فيها مختلف التعاريف الدولية وكذا سرد مختلف مراحل تطورها ، وخصائصها ، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة سياسات دعم المؤسسات المصغرة وذلك بالتركيز على آليات تمويل هذه الأخيرة من خلال دور وجهود مختلف الهيئات المسخرة لدعم وتشجيع هذه المؤسسات لتصل إلى الأهداف المنوطة بها ، وفي المبحث الثالث حاولنا إبراز إسهامات المؤسسات المصغرة في التشغيل وكذا تفعيل دورها في التنمية الإقتصادية من خلال دعم ثقافة المبادرة والحث على التفكير في العمل المستقل ، وأخيرا الإشارة إلى بعض العراقيل التي تعترض نشأة وترقية المؤسسات المصغرة وبالتالي التقليل من دورها في عملية التنمية .

الفصل الثالث : تطرقنا فيه إلى دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة بولاية تيارت من خلال معالجة وتقييم الحالة المدروسة في ثلاث مباحث ، يتضمن المبحث الأول عرض مختلف الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية ، أما المبحث الثاني فقمنا بتحليل مختلف المعطيات والبيانات الأولية للعينة المدروسة وأخيرا كمبحث ثالث قمنا بتحليل معطيات ونتائج الإستبيان .

وتخلص دراستنا إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تكون لبنة تمهد لدراسات مستقبلية تكون أكثر عمقا وإستنتاجا.

الفصل الأول

طرح تحليل سير سـوق العمل وسياسات التشـغيل في الجـزائر

تمهيـد:

لقد كان لتطور الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إسهام كبير في تطور الفكر الاقتصادي الذي بنيت على أساسه مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة لآلية سير سوق العمل غير أن هذه النظريات كلها أثبتت محدوديتها لكونها تفسر ظاهرة معينة أو جزئية في سوق العمل وكذلك لفترة معينة وفي ظروف معينة دون أن يطبع تحليلها الديمومة أو الشمولية إذ تشترك هذه النظريات في نقطة واحدة على أنها لا تستطيع تفسير آلية سير سوق العمل في كل الظروف والأحوال بصفة دائمة ومستمرة ويرجع هذا إلى الديناميكية السريعة التي يتميز بها سوق العمل وكذا التغيرات العشوائية التي تحدث فيه باستمرار بسبب تغير النشاط الاقتصادي وظروف تصريف المنتجات وبهذا فإن عملية سير سوق العمل تصبح كنتيجة لسير الاقتصاد ككل .

إن عجز معظم النظريات في إعطاء تفسيرا شاملا و دائم لآلية سير سوق العمل لا يمنع من دراسة هذا الأخير بالجزائر لأن هذه النظريات وإن أتت بأفكار لا تتميز بالشمولية فإنها أتت بحلول تخص فرع معين من سوق العمل أو وضعا معينا طبقا لشروط أو ظروف معينة أو نوع معين من البطالة ، لهذا سنحاول في هذا الفصل طرح تحليل سير سوق العمل وسياسات التشغيل في الجزائر ، وهذا بهدف تحديد الإطار أو الأطر النظرية التي يتم من خلالها سير سوق العمل .

إعتمادا على ما سبق ، وبغرض الإلمام بما تطرق إليه عنوان الفصل ، تم تقسيم الفصل الأول من موضوع البحث إلى 03 مباحث كالتالي :

المبحث الأول : الطرح النظري لسير سوق العمل .

المبحث الثاني : تحليل مراحل تطور سياسة التشغيل في الجزائر.

المبحث الثالث : الإجراءات المتخذة لضبط إختلال سوق العمل في الجزائر.

المبحـث الأول: الطرح النظـري لسير سـوق العمـل .

1- النظريات الإقتصادية الكلية المفسرة لآلية سير سـوق العمل في الفكر الإقتصادي التقليدي .

إن من أهم التفسيرات التي حاولت إعطاء تحليلا كليا لآلية سير سوق العمل عن طريق ملاقاة الطلب الكلي مع العرض الكلي ، نظريتين أساسيتين : **النظرية النيوكلاسكـية والنظرية الكينـزية**.

فالنظرية النيوكلاسكية حاولت تفسير ظاهرة البطالة التي كانت سائدة في الدول الرأسمالية حيث امتد تحليلها إلى غاية سنة 1929 هذه السنة التي تعتبر مرجعية بالنسبة لتطور الرأسمالية التي شهدت حجم بطالة لم تعرفه من قبل ، هيئت لظهور نظرية جديدة قدمت نظرة مختلفة حول البطالة محافظة على الصيغة الكلية لتفسير إختلالات سوق العمل مركزة على عامل محدد وهو الطلب الفعال ، هذه النظرية هي **النظـرية الكـنزية** .

1-1 التحـليل النيوكلاسيـكي .

التوازن العام في سوق العمل والسلع والخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسكية ، تفترض هذه النظرية أن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين ، وهي التي تعدل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج [1]. كما أن هذه النظرية تبحث في تفسير البطالة الإرادية أساسا ، والتي مصدرها الفرد الذي لا يرغب في العمل لأنه يرى أن الأجر المعروض ضعيف ولا يلبي له طموحه ، لذلك فهو لا يرغب في مثل هذا العمل ويفضل أن يبقى بطالا في إنتظار فرصة أخرى مناسبة ، وتنطلق في تفسيرها لسوق العمل من الفرضيات التالية:

- **التجـانس** : العمل المعروض والمطلوب متشابه بالنسبة للمتعاملين في سوق العمل و السعر هو الدعامة الوحيدة للمنافسة بإستثناء شيء خاص بالسلعة .
- **حرية الدخول والخروج** : لا يوجد أي عائق سواء كان قضائي ، تقني أو مالي يمنع دخول عارضين وطالبين جدد لسوق العمل .
- **الشفافية** : كل عارض أو طالب للعمل لديه معلومة كاملة تحصل عليها بسرعة وبدون تكلفة فيما يخص سوق العمل . ومن هنا يكون الأجر التوازني واحدا ، بما أن هناك معلومات فإن أي منتج لا يدفع أجرا أكبر من الأجر التوازني وفي نفس الوقت لا أحد من العارضين للعمل يقدم خدماته بأجر أقل من الأجر التوازني[2].

---

[1]- Dominique PLIHON, les grandes explications macroéconomiques du chômage , in : les cahiers français, documentation français , n°246 , mois juin 1990 , p 20.

[2]- Dominique PLIHON , op cit , p 13 .

- **الحركيـة** : يتمتع العامل بالحركية الكاملة حيث يمكنه الإنتقال من عمل لآخر ومن قطاع لآخر وحـتى من منطقة إلى أخرى [1] .
- التشغيل الكامل وعدم وجود بطالة إجبارية [2] .
- توفر شرط المنافسة الكاملة في أسواق السلع والخدمات النهائية وخدمات عناصر الإنتاج .
- إن حجم الإنتاج يعتمد فقط على عنصر العمل .
- تحقيق أقصى ربح وبأقـل تكلفة .
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

يمكننا دراسة توازن سوق العمل وذلك في إطار الفرضيات الخاصة بالنموذج وهي المنافسة الكاملـة والـسعي وراء تحقيق أكبر ربح ممكن ، وهذا لا يتأتى إلا في ظل تحقيق التوازن الوحيد لسوق العمل وهو مساواة عرض العمل مع الطلب عليه (D=O) وهذا بدوره يحدد الأجر الحقيقي للتوازن $(w/p)^*$ (الأجر الحقيقـي taux de salaire يعني القـوة الشرائية pouvoire d'achat للأجر الإسمي أو النقـدي salaire nominal ou monitaire لأن المنفعة التي يحققها الأجـر يعبر عنهـا بإستهلاك كمية معينـة من السلع والخدمات فـإذا رمزنا إلى معدل الأجر الاسمي للتوازن بالرمز $(w)^*$ وإلى مستوى الأسعار العام للتوازن بالرمز $(p)^*$ فإن معـدل الأجر الحقيقي للتوازن يتحدد كما يلي : $(w/p)^*$ وهو الذي يقبله كل من العمال والمنتجين) ، ويمكن توضيح توازن سوق العمل بيانيا كما يلي :

[1]- Duthil Gérard , économie de l'emploi et du chômage , Ellipses : PARIS , 1994 , P12 .

[2]- بريبش السعيد ، الإقتصاد الكلي ، نظريات ، نماذج وتمارين محلولة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر 2007 ، ص 71.

الشكل رقم (1 - 1) : توازن سوق العمل الكلاسيكي .

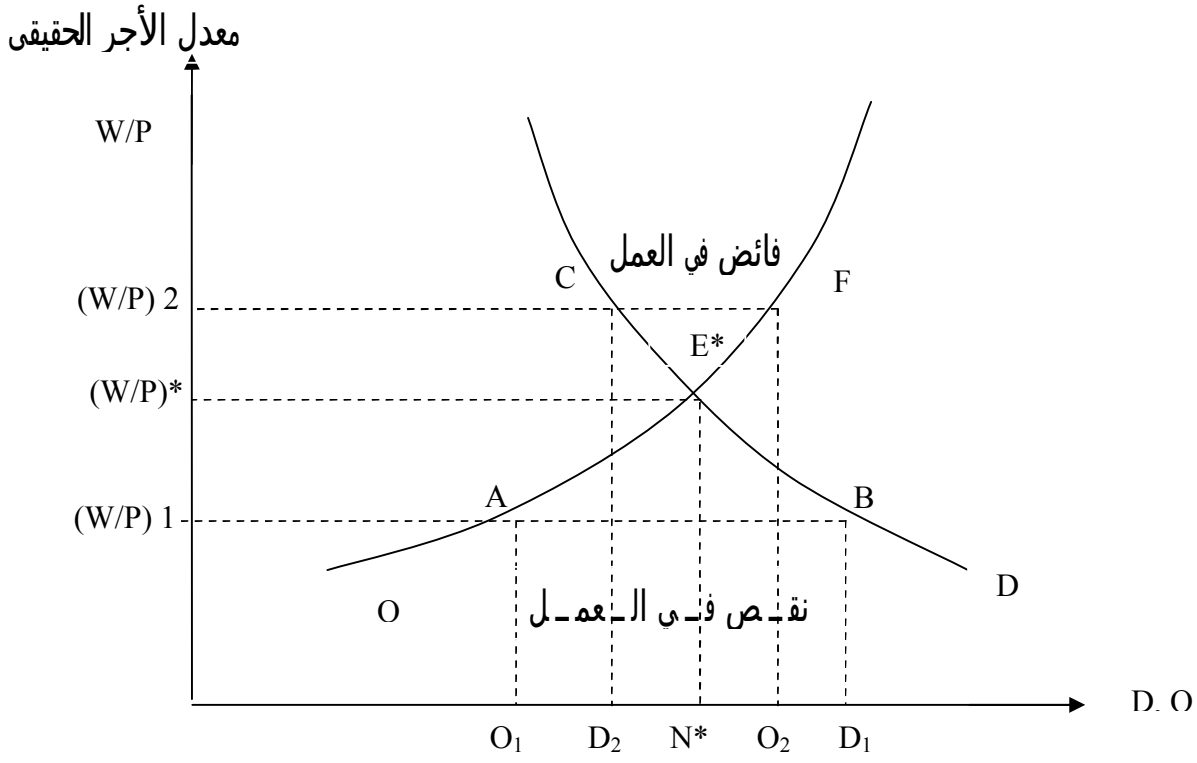

المصـدر : برييش السعيد ، الإقتصاد الكلي ، نظريات ، نماذج وتمارين محلولة مرجع سابق ص 77.

إن نقطة تقاطع المنحنيين (D,O) في النقطة E^* يحدد لنا التشغيل الكامل N^* الذي يحقق المساواة بين طلب العمل D وعرضه O وكذلك معدل الأجر الحقيقي للتوازن $(w/p)^*$ أو معدل الأجر الحقيقي عند الاستخدام الكامل[1] .

يتضح لنا من الرسم البياني أنه عندما يكون $D_1 > O_1$ أي طلب العمل أكبر من عرض العمل هذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادرين والراغبين في العمل ، ويقدر هذا النقص في عدد العمال بالمسافة AB ، الأمر الذي سيؤدي إلى التنافس بين المنتجين في الحصول على العمال وذلك برفع معدل الأجر الإسمي (بإفتراض أن الأسعار تبقى ثابتة) وهذا ما يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (w/p) إلى مستوى أعلى من سابقه . أما عندما تكون $D_2 > O_2$ أي عرض العمل أكبر من الطلب عليه فهذا يعني وجود فائض في عرض العمل ، أي بطالة تقدر بالمسافة CF ، ومن أجل توظيف هذا الفائض

[1]- Jaque Lecaillon , « Analyse macro – économique » Ed Cujas , paris 1996 , p 185.

في العمل لابد على العمال أن يقبلـــوا بتخفيض معدل الأجر الحقيقي ، وهكذا نلاحظ بأن هناك نقطة واحدة فقط يتحقق فيها التوازن بين عرض العمل والطلب عليه وتسمى هذه النقطـــة بنقطـــة التـــوازن[1]. وتجـــدر الإشارة إلى أنه إذا تم تحديد حجم العمل فإن دالة الإنتاج تعطينا تلقائيا حجم الدخل" الإنتاج " الموافق لذلك .

ويمكن توضيح ذلك بياني كما يلي:

الشكل رقم (1 - 2) : حجم الإنتاج الموافق لتوازن الإستخدام الكامل.

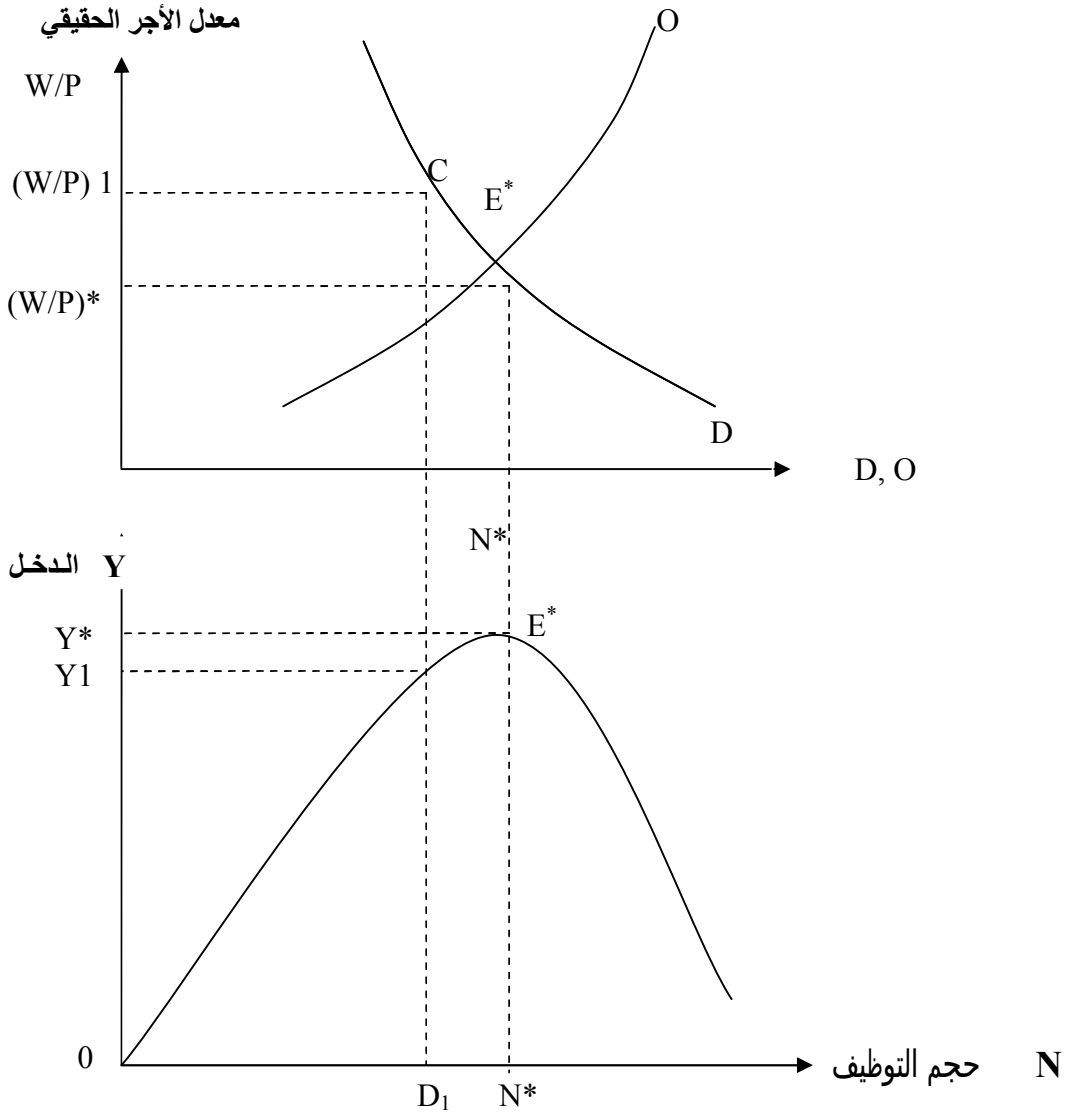

المصـدر : محمد شريف إلمان ، محاضـــرات في النظـــرية الاقتصادية الكلية ، منشورات برتي ، شارع أحمد واكد ، دالي إبراهيم ، الجزائر 1994 الجـــزء الأول ص 107 .

[1]– عمر صخري ، التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1996 ، ص 44 .

يمثل الرسم العلوي توازن سوق العمل ، أما الرسم السفلي فيمثل دالة الإنتاج من الشكل $Y= F (N)$

حيث N يمثل حجم العمل .

إنطلاقا من وضع توازن سوق العمل فإن حجم العمل المستخدم هو (N^*) ومعدل الأجر الحقيقي للتوازن هو $(W/P)^*$ وحجم الإنتاج المقابل هو Y^*.

وطبقا للفرضيات السابقة ، يكون توازن الإستخدام الكامل وبالتالي فإن حجم الإنتـــاج Y^* هو حجم الإنتاج في وضع الإستخدام الكامل .

لنفرض أن معدل الأجر الإسمي قد إرتفع لأسباب معينة (مع بقاء السعر ثابتا) من W^* إلى W_1 فهذا سيؤدي إلى إرتفاع معدل الأجر الحقيقي من $(W/P)^*$ إلى $(W/P)_1$. وهذا الوضع سيؤدي بالمنتجين إلى تخفيضهم في الطلب على العمل الذي سينتقل من N^* إلى N_1 فينخفض تبعا لذلك حجم الإنتاج من Y^* إلى Y_1. هكذا يدخل الإقتصاد في حالة بطالة في اليد العاملة وإنكماش في الإنتاج فكيف يعود الوضع إلى توازن الإستخدام الكامل ؟

هناك عدة آليات إذا ما تركت على حالها تعيد الإقتصاد بشكل تلقائي وسريع إلى ذلك الوضع .

أولا : إحترام المنافسة الحرة ، أي عدم معارضة العمال لإنخفاض معدل الأجر الإسمي مما يؤدي إلـــى إنخفاض معدل الأجر الحقيقي .

ثانيا : إنخفاض العرض (الإنتاج) يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، وبالتالي إلى إنخفاض معدل الأجر الحقيقي .

إن النظرية الكلاسكية تؤيد فكرة المساومة (Marchandage) . على الأجور الإسمية (w) بين المنتجين والعمال ، حيث أنها مرنة نحو الإنخفاض ومن ثم تحدد لنا تلقائيا الأجور الحقيقية (w/p) ، وبناءا على ذلك فإن العمال يكونون بصورة عامة قادرين على تحديد أجورهم الحقيقية وبالتالي يتحدد حجم الإستخدام وبذلك فإن كل بطالة توجد عند مستوى معين من الأجر الحقيقي هي بطالة إرادية [1] أو بطالة طبيعية .

- **البطالة الإرادية:** (Chômage volontaire) هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته وإختياره حينما يقدم إستقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه إما بعزوفه عن العمل الذي كان يعمل فيه و تفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدرآخر للدخل) ، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن فقرار العمل هنا إرادي لم يجبره عليه صاحب العمل .

[1]- Pierre Alain muet , théories et modèles de la macroéconomie , tome 1, l'équilibre de courte Période , Ed , économica , paris 1994 p 54 , 55 .

- **البطالة الطبيعية** : هي نوع من البطالة غير قابلة للتخفيض بواسطة إجراءات السياسة الإقتصادية سببها خلل في سوق العمل[1].

ركزت النظرية النيوكلاسكية على الصيغة الكلية لتفسير إختلالات سوق العمل منطلقة من ملاقاة العرض والطلب ومعتمدة على فرضيات نوعا ما صعبة التحقيق التي رأى فيها الإقتصاديين ضعفا فوجهوا إليها بعض الإنتقادات تمثلت في :

- إن تعدد المهارات والتجربة العملية وتقسيم العمل داخل حلقة الإنتاج يفرض أن يكون هناك عدم تجانس العمل ومنه فرضية التجانس لا يمكن أن تكون صحيحة في كل الأحوال ولهذا لا يمكن تعميمها وهذا ما يجعل النموذج النيوكلاسكي ضعيفا [2] .

- فيما يخص الحركية الكاملة للعامل ولعوامل الإنتاج هي فرضية صعبة القبول ، دون أن ننسى ما يتميز به سوق العمل في هذه العشريات فيما يخص الحصول على معلومات كاملة تساعد الطالب أو العارض للعمل من إتخاذ قرار بكل سهولة ، شيء صعب المنال وخاصة إذا أدخلنا متغيرة النقابات العمالية التي تحد كثيرا من حركية العمال وتتدخل حتى في تحديد الأجر[3]. لهذا يمكن القول أن النموذج النيوكلاسكي ضعيف من عدة جوانب لتفسير آلية سير سوق العمل .

بعد فشل النظرية النيوكلاسكية في إعطاء تفسير قوي لظاهرة البطالة ، تفاقمت هذه الأخيرة في المجتمع الرأسمالي وأحدثت إضطرابات كبيرة فيه ، هذا ما دفع بعض المفكرين إلى البحث في إيجاد تفسير آخر لهذه الظاهرة ، وكان أحد هؤلاء ج. م. كينز (J. M. Keynes) الذي جاء بنظرية جديدة قلبت الموازيين بصفة شبه كلية ، وأخذت إسمه .

1- 2 التحـليل الكـ ـنزي .

إن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها نظرية كينز (Keynes) يمكن تلخيصها فيما يلي[4] :

من العبث الإعتقاد بأن النظام الإقتصادي الرأسمالي لا يعرف إلا حالة توازن الإستخدام الكامل بالعكس من ذلك بين كينز بأن الحالة العادية ، أو على الأقل الأكثر وقوعا هي حالة التوازن غير الكامل وقد بنى "كينز "

---

[1]- P.GUITTO et ALL , Dictionnaire , Droit , Economie , gestion , édition , L'HERMES , 1ère édition , FRANCE ; 1999 , p 394 .

[2]- DUTHIL GERARD , Economie de l'emploi et du chômage , Ellipses : PARIS , 1994 , p 14

[3]- Duthil GéRARD , op cit , p 15 .

[4]- محمد شريف إلمان ، محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي ، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن ، منشورات برتي ، الجزائر 1994 ، ص 36

فكرته هذه على أساس ما كان سائدا آنذاك ، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ، ويمكن أن يعرف الإقتصاد حالة توازن الإستخدام الكامل . إلا أن هذه الأخيرة حالة غير دائمة ، وهكذا تكتسب نظرية كينز إحدى خصائص عموميتها بإعتبارها تلقي الضوء على كل الحالات ، مع إعتبار حالة توازن الإستخدام غير كامل هي الأكثر تكرارا .

و هكذا جاء " كينز " بإقتراحات جديدة لإنقاذ النظام الرأسمالي الذي كان يعيش ظروفا بالغة الصعوبة خلال الفترة مابين الحربين العالميتين منطلقا من حقيقتين أساسيتين :

- من المستحيل أن نشبه سوق العمل بسوق السلع والخدمات بطريقة أن لا يكون للأجر دور المنظم (régulateur) والذي أسند تقليديـــا إلـــى الأسعار.
- تحديد البطالة يفسر بالترابط التالي المبني على ثلاثة علاقات أساسية .

طلب $\xleftarrow{1}$ إنتاج $\xleftarrow{2}$ تشغيل $\xleftarrow{3}$ مستوى البطالة [1] .

تمثل الرابطة الأولى الفكرة الجديدة التي أتى بها التفكير الكينزي وهي نظرية " الطلب الفعال " ، إنتاج المؤسسات يتوافق مع الطلب المتوقع من هذه الأخيرة على العمل لأنه من المفروض أن تمتاز بمرونة فـــي المدى القصير ، إستنادا على قدراتها الإنتاجية غير مستعملة والمخزونات المتاحة ، ومنه إذا وجدت البطالة فهذا راجع إلى قلة الطلب الموجه للمؤسسات ، هذا الأخير ناتج عن ضعف المداخيل الموزعة للأجراء بسبب البطالة .

يعتبر الكنزيون سوق السلع الركيزة الأساسية التي تساعد على تعديل سوق العمل حيث تبرز هذه النظرية سياسات رفع الطلب كوسيلة لمحاربة البطالة ، عندما تسجل المؤسسات ارتفاعا في عدد عمالها تلجأ إلى الرفع من الطلب على العمل الذي يعدل العرض ، لكن التوازن الحاصل لا يمكن أن يكون بالضرورة توازنا للتشغيل الكامل وتظهر البطالة الإرادية .

يتحدد توازن سوق العمل بالمساواة بين عرض العمل والطلب عليه ، بالنسبة لطلب العمل فإن كينز لا يختلف عن النيوكلاسيك فيما يتعلق بالمنافسة الكاملة بهدف تحقيق تعظيم الربح وذلك تحت قيد دالة الإنتاج .

أما فيما يتعلق بعرض العمل ، فإن الإختلاف بين الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي إختلاف جوهري حيث يقوم التحليل الكينزي لعرض العمل على نقطتين أساسيتين :

[1]- Dominique PLIHON , les grandes explications macroéconomiques du chômage , op cit , p20 – 21 .

- عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الإسمي (W) وليس على معدل الأجر الحقيقي (W/P) كما جاء به النيوكلاسيك ، وذلك لأن العمال يتأثرون بالوهم النقدي ، حيث أن الأجر الإسمي الأكثـر إرتفاعا هو الأجر المفضل من قبل العامل مهما كان مستوى الأسعار.

- يرى كينز أن معدل الأجر الإسمي (W) ليس كامل المرونة بإتجاه الإنخفاض ، ففي معظم الدول نجد أن النقابات العمالية تلعب دورا أساسيا في سير المفاوضات حول الأجور بين المنتجين والعمال ، بحيث أن هناك حد أدنى من الأجور لا يمكن النزول عنه لأي سبب من الأسباب وهو ما يسمى بالحد الأدنى للأجر المضمون (SMIG) وهذا الحد الأدنى للأجر الإسمي أو النقدي يرمز له بالرمز W_0 .

الشكل رقم (1 - 3) : سوق العمل الكيـنزي .

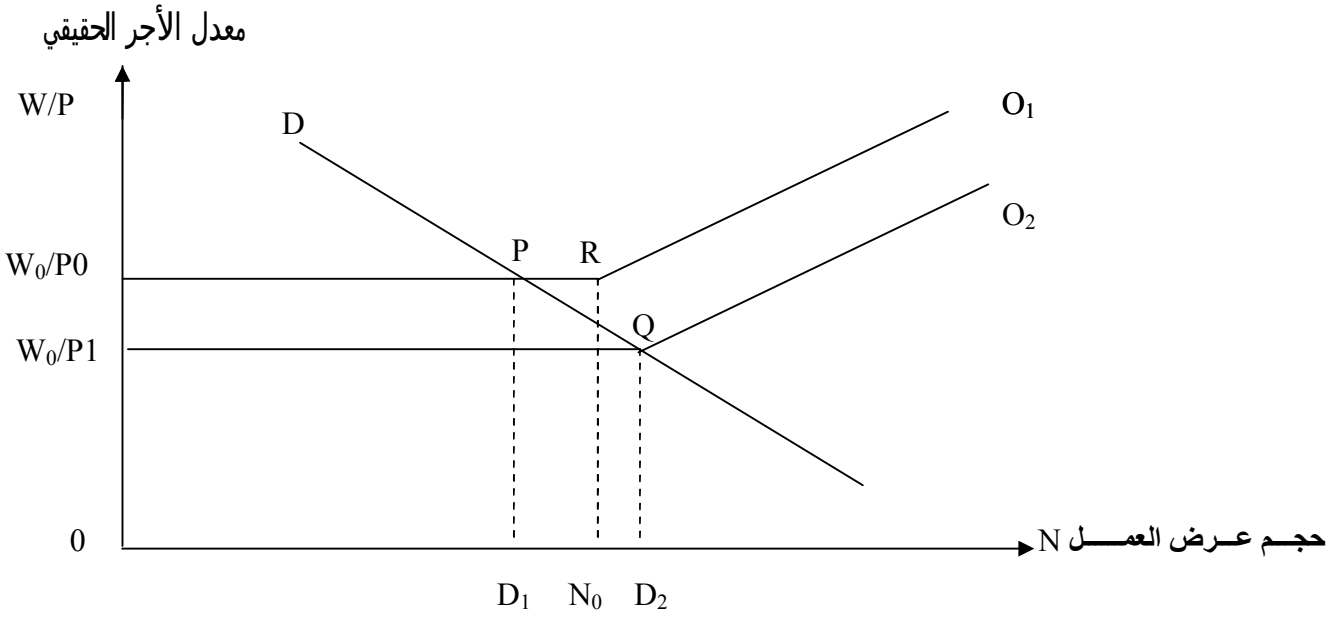

المصـدر : محمد شريف إلمان ، محاضـرات في النظـرية الإقتصـادية الكلية ، منشورات برتي ، شارع أحمد واكد ، دالي إبراهيم ، الجزائر 1994 ، الجـزء الأول ص 289 .

نلاحظ من خلال الشكل أن (D_1) تمثل توازن الإستخدام غير كامل ، فعندما يصل معدل الأجر الحقيقي حده الأدنـى (w_0/p_0) حيث أن (p_0) (المستوى العام للأسعار ثابتا) فإن العمال يعرضون كمية من العمل تقـع بين (0 وN_0) وبعد تشغيل جميع العمال الذين يرغبون فـي العمل بمعدل الأجر الحقيقـي (w_0/p_0) فـإن منحنى عرض العمل ينتقل مساره نحو الأعلى بدءا من النقطة (R) المقابلة لمستوى الإسـتخدام (N_0) الـذي يقيس عدد العمال الراغبين في العمل بمعدل أجر (w_0/P_0) . وبالتالي المسافة بين D_1 وN_0 تقـيس مـستوى البطالة الإجبارية ، أي هذه البطالة في رأي كينز ليست ناشئة عن تحديد مستوى أجر معين وإنما لعدم وجـود فرص عمل .

ويرى كينز أنه من أجل تحقيق الإستخدام الكامل يجب على المنتجين أن يزيدوا من الطلب الكلي على اليد العاملة وفي نفس الوقت يرفعوا نسبيا في الأسعار لتعويض ذلك . إن الزيادة في الأسعار تؤدي إلى إنخفاض معدل الأجر الحقيقي من المستوى (w_0/P_0) إلى المستوى (w_0/p_1) ، وبالتالي إنتقال منحنى عرض العمل نحو الأسفل من O_1 إلى O_2 ، الأمر الذي يعطينا نقطة تقاطع أخرى بين منحنى طلب العمل وعرضه في النقطة (Q) في هذه الحالة فإن (Q) تقابل مستوى إستخدام (D_2) أكبر من (N_0) ، وبالتالي تخفيض مستوى البطالة الإجبارية .

- **البطالة الإجبارية : (Chômage involontaire)** هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو إختياره ، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون لسوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجرالسائد[1] .

وضعت أزمة 1929 حدا لتحاليل وتفسيرات النظرية النيوكلاسكية بعد تفشي البطالة بصفة مروعة في أوربا وأمريكا في حين وضعت أزمة 1973 حدا للنظرية الكيترية .

سمحت هذه الوضعية بظهور نظريات أخرى حاولت إعطاء تفسير لهذه الإختلالات لكن هذه المرة مستبعدة عن قاعدة أن سوق العمل وحدة متجانسة ، وبالتالي التخلي عن الصيغة الكلية والتوجه نحو الصيغة الجزئية محاولة التركيز مرة على جانب الطلب ومرة أخرى على جانب العرض ، هذه التفسيرات مبنية على أسس ومعايير خاصة تمكن من إعطاء تفسير لإختلال سوق العمل المتمثل أساسا في ظاهرة البطالة ، ومن بين هذه التفسيرات هناك تحاليل حاولت إعطاء تفسير للمشاكل التي تتعلق بوجود وعدم وجود اليد العاملة والتي يمكن لها الإنتقال من قطاع لآخر (من القطاع الفلاحي التقليدي إلى القطاع الحديث العصري) ، من أجل إشباع مقتضيات وحاجات التطور لهذا القطاع في المدن ، هذا الأخير الذي يوفر مناصب عمل أكبر وهو ما يفسر إرتباط المشاكل المتعلقة بالتشغيل بمشاكل التطور وتحول البنية المكونة للقطاع الإقتصادي ، هذا التحول يتم خصوصا في مجال التشغيل عن طريق تطبيق أهم متغيرات النماذج الثنائية (les modèles dualistes) هذه النماذج ترتكز على آليات تستطيع من خلالها إقتصاديات الدول النامية والتي تعتمد كثيرا على الفلاحة التقليدية التحول إلى إقتصاديات أكثر تطورا وأكثر تمدنا وتصنيعا ،كما تعالج هذه النماذج مشاكل التشغيل إنطلاقا من عرض اليد العاملة وإنتقالها من قطاع لآخر.

[1] P.GUITTO et ALL Dictionnaire , Droit , Economie , op cit , p 394 .

2 - أهم النظريات الإقتصادية الجزئية الممكن الإستناد إليها لتفسير سير سوق العمل في الدول النامية .

1-2 نظـرية تجـزئة سـوق العمـل .

(La théorie de la ségmentation du marché du travail)

ظهرت نظرية تجزئة سوق العمل في الإقتصاد الأمريكي في نهاية الخمسينات وبداية الستينات إثـر إجـراء العديد من الدراسات الميدانية والتي أوضحت أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لظاهرة التقسيم والتجزئة علـى أساس الجنسية ، السن ، المستوى التعليمي ، فشيوع وبروز هذه النظرية يرجع لسببين إثنين : الأول نظري جاء كنقد للنظرية النيوكلاسكية لتركيبة وأداء سوق العمل ، والثاني تجريبي من منطلق التأكد وتفسير سبب بقـاء معدلات الفقر والتفاوت في الدخول عند مستويات مرتفعة ، فبالرغم من معدلات النمو المحققـة وتحـسين التكوين إلا أن التباين في الأجور بين الأفراد لا زال قائما ، وبالتالي فإن إهتمامات هـذه النظريـة بالنـسبة للتحاليل السابقة سوف تنصب على توضيح وتفسير وجود هذه الفوارق في الأجور والمناصب [1].

وفي نقدها للنظرية النيوكلاسكية ، لاحظت مقاربة تجزئة سوق العمل عدم وجود رابطة مباشـرة بـين المقدرات الإنتاجية للعمال ومستوى الأجور وتخصيص العمال للوظائف والمهن فبالعكس من ذلك لاحظـت أن أهم العوامل التي تؤثر في تركيبة الوظائف في سوق العمل وفي تخصيص العمال وتوزيعهم على المهن تتمثل في طبيعة التنظيم الصناعي والظروف السائدة في سوق السلع والمستوى التقني للإنتاج ، والترتيبـات الإداريـة للشركات المنتجة ، وأنظمة التحكم في سوق العمل وتنظيمه ، وكل هذه العوامل المؤسسية تؤدي دورها على جانب الطلب ، كذلك على خلاف النظرية النيوكلاسكية ، لاحظت هذه المقاربة أن سوق العمل ليس سوقا تنافسيا واحدا وإنما يتكون من عدد من الأسواق الجزئية المعزولة عن بعضها البعض حيث تختلف فيها مستويات الأجور وذلك نسبة للعوائق المؤسسية لحراك العمال[2] .

تقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية تقول بأن سوق العمل ينقسم إلى سوقين : سوق رئيسي وآخر ثانوي يتصف المشتغلون بالسوق الرئيسي بمهارات عالية وفرص للترقية الجيدة ، ويحصلون على أجور مرتفعـة كمـا يتمتعون بدرجة من الإستقرار والأمان ، بينما يتصف المشتغلون بالسوق الثانوي بعدم الاسـتقرار وبإنخفـاض

---

[1]- G Duthil , op cit , p 105-106.

[2]- د.علي عبد القادر علي ، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري ، أوراق عمل ، المعهد العربي للتخطيط الكويت أكتوبر 2001 ، ص 12 على الموقع الإلكتروني arab - api .org.www

[3]- Michael piore et Charles Sabel , Revue Hawar N° 9Octobre 1995 .
www. hevgirtin.net / hawar -9/ar/8htm

المهارات وحصولهم على أجورمنخفضة ، تضم هذه السوق فئة الشباب والمهاجرين والإناث والعمالة المنخفضة المهارة ، وبالتالي فإن الفئات العاملة في هذه السوق تكون أكثر عرضة من غيرها للبطالة [1] .

تتكون السوق الرئيسية من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجيا كثيفة رأس المال وبالتالي فإن العاملين فيها لا بد أن يتمتعوا بقدر عال من المهارات المكتسبة سواء عن طريق التأهيل والتدريب أوعن طريق الممارسة ، وبحكم كبر حجم هذه المنشئات وسيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدر عال من الإستقراروالربحية ومن ثم إستقرار أحوال العاملين فيها ، البعض يدرج تحت مسمى هذه السوق كافة منشئات ووحدات القطاع الحكومي والقطاع العام ومنشئات القطاع الخاص المنظم [2].

أما السوق الثانوي : فهو سوق المنشئات صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل ويتسم هذا السوق بإنخفاض الأجور ووجود ظروف غير ملائمة للعمل ، فضلا عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الإقتصادي ، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة خاصة في ظل الإفتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق .

لكن التحفظ يظل قائما بشأن هذا التصنيف بحسب النشاط أو بحسب تكنولوجيا الإنتاج طبقا لنوعية المعايير المتبعة في مثل هذا التصنيف وهو ما يطرح إشكالية تظل قائمة حتى اليوم ، فثنائية سوق العمل تعترضها صعوبات نظرية وعملية من حيث التسمية ، والتوصيف والتصنيف ، والتسميات المتداولة لثنائية السوق كالقطاع الحديث مقابل القطاع التقليدي ، القطاع الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي ، تظل تعبيرات غير متطابقة وتحمل دلالات مختلفة ، ويلاحظ أن معظم هذه الأدبيات قد تطورت في إطار الدول المتقدمة دون أن تعير إهتماما في بعض الأحيان إلى أطروحة ثنائية سوق العمل التي طورتها أدبيات التنمية الإقتصادية منذ مقالة آرثر لويس (Arthur LEWIS) الشهيرة حول الإقتصاديات الثنائية والمساهمات التي أفرزتها هذه المقالة [3].

كتب آرثر لويس سنة 1958 [4] " تتميز أغلبية البلدان في أول مراحل تطورها بإقتصادين وليس بإقتصاد واحد.... إقتصاد ذو رواتب عالية ، وآخر يتميز برواتب ضعيفة (منخفضة).

---

[1]- Michael piore et Charles Sabel , Revue Hawar N° 9Octobre 1995 .
www.hevgirtin.net / hawar-9/ar/8htm

[2] – مصادر متنوعة من بينها : رمزي زكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، عالم المعرفة ، العدد 266 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1997.

[3]- علي عبد القادر علي ، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

[4] - Michel Verniéres , Ajustement éducation emploi , ed , économica , 1995 , P 153-154 .

هذا التصور حفظ ودام في نماذج ثنائية التطور في جيله الأول (Fei et Ranis 1961, Jorgenson 1964) نماذج التجارة الدولية تتلاءم مع الفوارق في الأجور الثابتة (Magee1976) ومع النماذج الإحتمالية للهجرة (Harris – Todaro 1970). فإذا كان هؤلاء يأخذون تصورلويس للإقتصاديات الثنائية

(schéma lewisien) فهم يختلفون في ضبط أسباب اختلال سوق العمل وعلى هذا الأساس وكنتائج محصل عليها حول التشغيل الكلي ، فلقد تم طرح تساؤلات حول الآليات التي تحدد الأجور في الدول السائرة في طريق النمو حيث غالبا ما يوجد هناك نقص في التحكم الجيد لهذه الدول في السوق أين يوجد عموما فوارق معتبرة جدا في الأجور مابين العمل في الأرياف والعمل الحضري ، وكذلك ما بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي ، ففي هذا الصدد فإن النماذج الإحتمالية تفترض بأن الإقتصاد الحضري مقسم إلى جزئين مستقلان عن بعضهما البعض ، جزء متطور حيث رأس مال يعرض أجورا حقيقية منتظمة ومرتفعة نسبيا بفضل نظام فعال ووسائل تكنولوجية متقدمة ، ومن جهة أخرى قطاع غير رسمي مهمش يعرض أجورا مرنة جدا وبهذا فإن القطاع غير الرسمي يعطي مجالا للتحليل حول الفوارق في الأجور حسب النشاطات المختلفة .

1-2-2 نمـوذج لـويس : (Le modèle de Lewis).

في نهاية الخمسينات وبداية الستينات أصبح نموذج آرثر لويس معمول به بمثابة النظرية العامة لصيرورة وتطور إقتصاديات البلدان النامية ، فلويس يقسم إقتصاديات هذه الأخيرة إلى قطاعين .

قطـاع ريفي تقليدي : يتميز بإنتاجية حدية ضعيفة أو منعدمة وهي وضعية سمحت للويس بتصنيف هذا العمل على أنه إضافة ، بمعنى أنه لا ينقص من إنتاج هذا القطاع الزراعي ، إضافة إلى أن مداخيل العمال تتحدد بإحدى الآليتين التاليتين :

- في حالة وجود نظام لملكيات صغيرة ، فإن مداخيل العمال تساوي الإنتاجية المتوسطة للعمل .
- أما في حالة وجود ملكية للأراضي من طرف طبقة مسيطرة ، فإن مداخيل العمال تكون أدنى مما يمكن العيش به .

قطاع حديث في المدن : يتميز بإنتاجية عالية ومرتفعة مقارنة بالقطاع التقليدي الريفي ، حيث أن الفائض من العمال في القطاع الفلاحي يوجه إلى هذا القطاع الحديث ، الذي يستفيد من عرض يد عاملة تتميز بمرونة تامة بالمقارنة مع الفارق في الأجور الموجود ما بين الحد الأدنى للعيش في القطاع التقليدي الريفي والأجر المعروض من طرف القطاع الحديث ، جزء من هذا الفارق في الأجورحقيقي وهو ضروري يساعد على تحويل اليد العاملة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث ، أما الجزء الآخر فهو وهمي يعوض في تكاليف الحياة المرتفعة في القطاع الحديث ، وبالتالي فإن هذا النموذج يعتمد على إجراءات التحول في العمل وعلى

الزيادة في الإنتاج والتشغيل في القطاع الحديث ، إضافة إلى أن التحول لذلك الفائض من العمل والتـــشغيل في القطاع الحديث كان نتيجة توسع منتجات هذا القطاع بسرعة ، حيث يتحدد هذا التوسع عن طريق معـــدل الإستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الحديث .

الشكل رقم (1 - 4) : نموذج لويس .

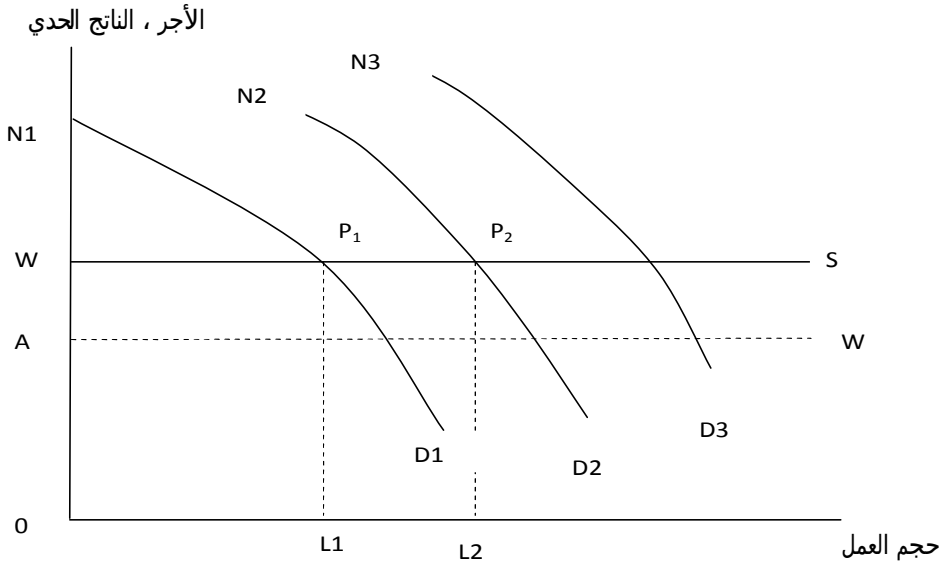

Source : A Lewis « economie Development with Unlimited Supplies of Labour » Dane The Monchester School , Vol.XXII , N2 ,1954 .

تمثل الأجزاء " OA " و " Ow " من الرسم البياني على الترتيب المداخيل الحقيقية للعيش في القطاع التقليدي ومستوى الأجر الحقيقي في القطاع الحديث ، هذا الأجر الذي يفترض أن يكون عرض العمل لينا كليا وهو موازي للمحور الأفقي ، أما (N_1D_1) فيمثل الإنتاجية الحدية للعمل عندما يرتفع حجم العمل ، وبالتالي يجب أن يكون هناك تعادل في الأجر والناتج الحدي للعمل ، فحجم التشغيل سيكون (OL_1) و (P_1) والذي يمثل التوازن ما بين عرض العمل والطلب عليه إذن الإنتاج الإجمالي للقطاع الحديث يعطى بالمساحة المحددة بالنقاط التالية ($ON_1P_1L_1$) أما الحاصل الإجمالي للأجور في القطاع الحديث يساوي المساحة (OWP_1L_1) وبالعكس فإن المساحة المحددة بالنقاط (WN_1P_1) تمثل الربح العام الذي يعود للرأسماليين .

ففرضية إعادة إستثمار كل الأرباح سمحت برفع رصيد رأس المال المسخر لكل عامل وبالتالي زيادة الإنتاجية الحدية ، في هذه الحالة فإن منحنى الإنتاج الحدي للإنتاج ينتقل من (N_1D_1) إلى (N_2D_2) ومع إستقرار الأجور فإن المقاول يعادل الأجر والإنتاج الحدي للعمل وذلك بزيادة حجم العمل من (L_1) إلى (L_2)

وبالتالي فإن مستوى التشغيل التوازني الجديد في القطاع الحديث يكون مستقرا في النقطة (P_2) مع تشغيل كلي (OL_2) وإنتاج كلي يرتفع عند ($ON_2P_2L_2$) ، بينما حصص الأجور والأرباح ترتفع على التوالي إلى (OWP_2L_2) و(WN_2P_2) .

حسب آرثر لويس (A Lewis) فإن صيرورة تطور القطاع الحديث وتوسع التشغيل ستتبع حتى يمتص كل الفائض في العمل من القطاع التقليدي (الريفي) إلى القطاع الحديث (الصناعي) ، هذا يعني من جهة بأن يعتمد على زيادة الأرباح التي تسمح بتمويل الإستثمارات الجديدة ، ومن جهة أخرى فإن التحولات في البنية الإقتصادية ستأخذ مكانه مع التغيرات في النشاطات الإقتصادية ، وبالتالي المرور من الفلاحة الريفية التقليدية إلى الصناعة المتطورة في المدن .

2-2-2 نمـوذج: (Fei et Ranis).

هذا النموذج هو إمتداد لنموذج (A.Lewis) ولكن يمتد تحليله أكثر في إستعمال الفائض في العمل بعد تحويله ، و الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال والتطور التقني ، ففـــي نموذج (Fei et Ranis) صيرورة التطور مقسمة إلى مرحلتين :

الأولى تخص التحول التدريجي لفائض اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي (الحديث) ، أما الثانية تهتم بالخصوص بالدور الذي يلعبه رأس المال والتطور التقني ، هذا يعني الإختيار مابين إستعمال وزيادة العمل أو تفضيل رأس المال .

لفهم هذا النموذج أكثر نستعين بالرسومات البيانية التالية وذلك لتسهيل الدراسة.

الشكل رقم (1 - 5): نموذج **Fei et Ranis**

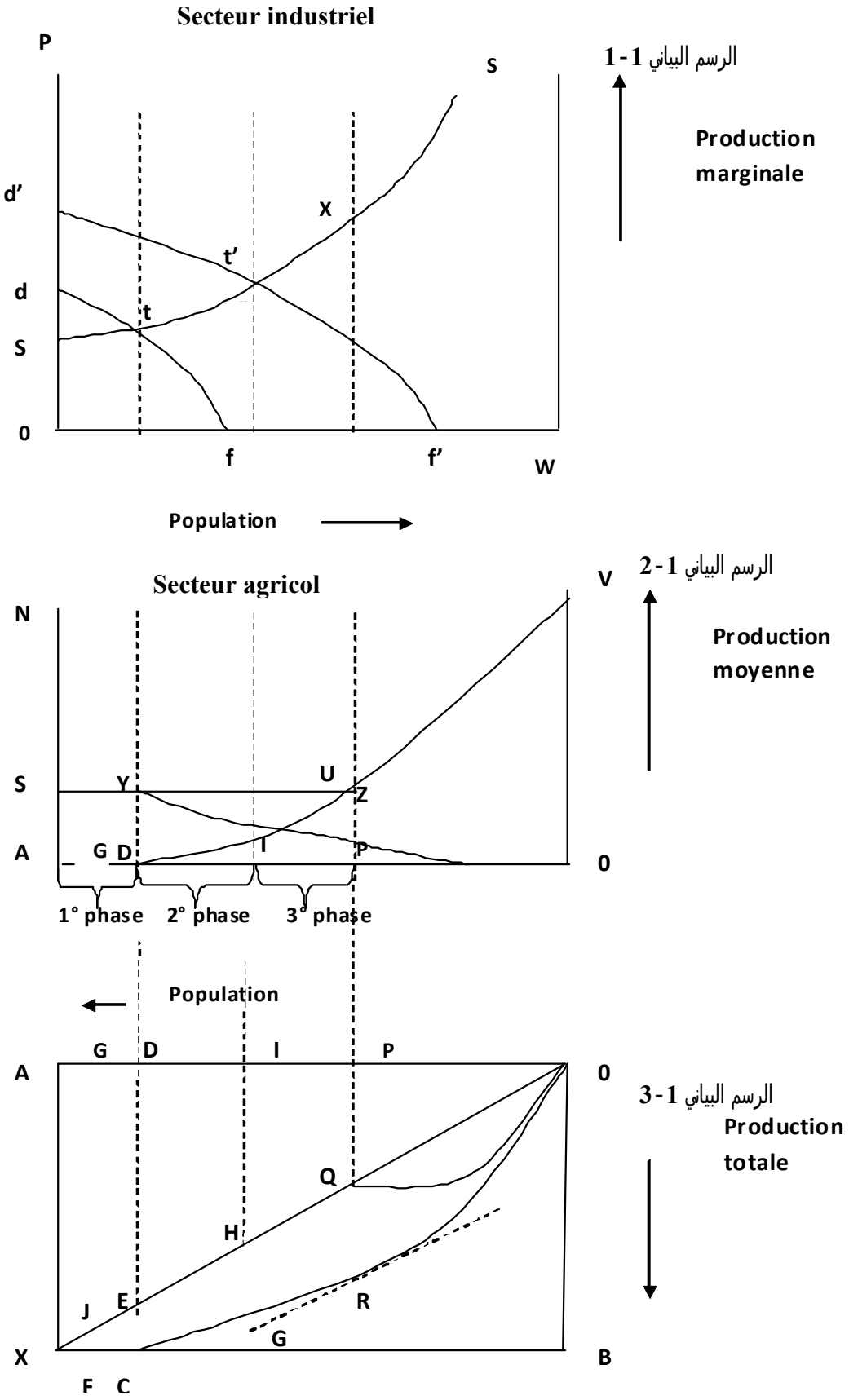

Source : *A.Cotta : Analyse quantitative de la croissance des pays sous - développés , P.U.F.Paris , 1967*

الرسم البياني 1-1 : يمثل دراسة منحنى الإنتاجية الحدية في القطاع الصناعي إضافة إلى مستوى التشغيل في هذا القطاع ، فمن خلال هذا الرسم البياني نلاحظ أن طلب العمل من طرف القطاع الصناعي ممثل بالمنحنى(d t f) وعرض العمل في هذا القطاع ممثل بالمنحنى (s t s) حيث " t " تمثل نقطة التوازن ما بين العرض والطلب على العمل ومن ثم تراكم رأس المال ، إن إرتفاع مستوى الأجر من (os) إلى المستوى (sd) يؤدي إلى إنتقال منحنى طلب العمل من (d t f) إلى ($d't'f'$) في حين أن منحنى العرض لا يصبح مرنا عند مستوى الأجر (os) في هذه الحالة فإن التوازن سيتحقق في النقطة " t' " وحسب هذا الرسم البياني فإن النقطة " t' " تمثل مرحلة متقدمة في التطور الإقتصادي للبلد النامي .

على هذا المستوى من التطور إستطاع هذا الإقتصاد تحقيق هدفين إثنين :

أولا : زيادة في مستوى التشغيل في القطاع الصناعي .

ثانيا : رفع مستوى أجر عمال هذا القطاع .

إلى هذا الحد نجد أن نفس الإجراءات حللت من طرف آرثر لويس ولكن ما إن نبدأ بدراسة جانب العرض فإننا سنجد أن هناك فرقا في هذين النموذجين .

فنموذج (Fei et Ranis) لا يعتبر منحنى العرض مرنا كليا خلال كل فترة التحول ولكن في البداية فقط ، بما أن نسبة الأجور معطاة عند المستوى (os) فهو ما يفسر لما المنحنى (st) أفقي وبالعكس ما إن تنقص مرونة طلب العمل في القطاع الصناعي بالنسبة إلى مستوى الأجر السائد فإن عرض العمل يحقق تصاعدا عند المستوى (st') .

إنطلاقا من هذا التحليل فإن النقطة " t " تسمى " turning – point " أي نقطة التحول حيث أن هذه الأخيرة لها أهمية بالغة في تحول الإقتصاد النامي أو السائر في طريق النمو .

الرسم البياني 1- 3 : نجد على محور الفواصل (OA) عدد السكان الكلي في حين نجد على محور التراتيب

(AX) والذي يمثل الإنتاج الكلي ، بينما المنحنى (ORCX) يمثل الإنتاجية الطبيعية الكلية للعمل في القطاع الفلاحي ، هذا المنحنى يبين لنا أنه إذا كان هناك تزايد في المجتمع الفلاحي فإن الإنتاجية الحدية للفلاحة تتناقص من النقطة (O) إلى النقطة (C) أين تصبح الإنتاجية الحدية منعدمة عند هذه الأخيرة ، هذا نتيجة أنه في بداية التطور من المفترض أن يكون كل المجتمع فلاحي ، إذن تغيرات المجتمعات ما بيـــن (A وD) تترجم بإنتاجية حدية منعدمة ، أما الجزء (CX) يقيس تأثير الفائض في العمل أي بعبارة أخرى هذا يعني بأن المتغيرات في المجتمع الفلاحي ما بين (OA) و(OD) لا ينجر عنها إنخفاض في الإنتاج الفلاحي .

بإفتراض أنه في بداية النمو كل المجتمع فلاحي فبالتالي يكون إذن الإنتاج الموافق لـــ (AX) والأجر (AX/OA) (تم قياسه في الرسم البياني 1-1 بـــ " OS " هذه النسبة ليست إلا ميل المستقيم (OS)) .

بالنسبة لـــ (Fei et Ranis) إذا كان هناك تعادل ما بين نسبة الأجور والإنتاجية الحدية في القطاع الفلاحي فإن الأجر في هذه الحالة يجب أن يصبح منعدما ، إذا لم يكن هناك تدخل بالقوة خارج السوق حيث يكون الأجر مؤسسي أي قانوني (متعلق بالمؤسسات) من أجل أن تكون الإنتاجية الحدية في القطاع الفلاحي غير منعدمة .

إنطلاقا من النقطة (C) يجب الإنقاص أو التقليل من المجتمع الفلاحي حيث أنه بعد مرور فترة من الزمن سيكون هناك تعادل ما بين الإنتاجية الحدية والأجر الحقيقي .

لتكن النقطة (R) التي تحقق هذا التعادل ، إذن سنجد أننا في وضعية سوق عادية ، حيث أن أجور العمال توافق أو تعادل إنتاجيتهم الحدية ، هذه الوضعية توافق المجتمع الفلاحي الممثل بالجزء (OP) في هذه الحالة الفائض من العمل الكلي للفلاحة ممثل بالجزء (AP) ، هذا الفائض هو مكافئ لمجتمع القطاع الصنـــاعي (الرسم البياني 1-1) ، إذن يوجد إرتباط ما بين الرسمين وذلك من خلال توزيع المجتمع الكلي ما بين القطاعين الفلاحي والصناعي .

الرسم البياني 1-2 : يجمع بين نتاج الرسمين (1-1 و1-3) ، منحنى الإنتاجية المتوسطة للعمل في القطاع الفلاحي والممثل بالمنحنى (ADUV) والذي من الواضح بأنه يتكون من ثلاثة أجزاء ، حيث أن كل جزء يوافق طور أو مرحلة من التطور .

المرحلة الأولى : ممثلة بالجزء (AD) فرغم أن المجتمع الفلاحي في تناقص إلا أن الإنتاج الفلاحي الكلي يبقى ثابتا ، إمتداد هذه المرحلة يتوقف على أهمية الفائض من اليد العاملة فـــي الإقتصاد المدروس .

المرحلة الثانية : ممثلة بالجزء (DP) وهي تتميز بحقيقتين :

الأولى : الإنتاجية الحدية للعمل تصبح إيجابية ولكن تبقى أقل من معدل الأجر الحقيقي (AS) ، أما

الثانية : فهي إنخفاض البطالة المخفية (غير ظاهرة) والتي توافق الجزء (IP) .

الرسم البياني 1- 3 : إنطلاقا من النقطة (U) من الرسم البياني 1-2 ،كل اليد العاملة حولت إلى القطاع الصناعي وهذا ما سيرافقه إنخفاض في الإنتاج الكلي الفلاحي ، لأن هذه النقطة توافق مستوى التشغيل الكلي في القطاع الفلاحي ، هذا يعني أن هناك تعادل أو تكافئ بين الإنتاجية الحدية والأجر الحقيقي في القطاع الفلاحي .

وأخيرا المرحلة الأخيرة ممثلة بالجزء (PO) فإبتداءا من تلك اللحظة للتطور فإن الإنتاجية الحدية تصبح مساوية للأجر الحقيقي ، وبالتالي تبدأ قواعد السوق بالحراك ، إذن في النقطة (U) الفائض أو البطالة غير ظاهرة تمتص وتحول انتاج القطاع الفلاحي إلى نقد.

إذا قمنا بتحليل شامل للشكل البياني (1-5) ، نستنتج بأن الفائض في القطاع الفلاحي المبين في الرسم البياني 1- 3 والممثل بالمضلع (XCOQX) يمر هو الآخر بثلاثة أطوار ، في الطور الأول الفائض الفلاحي المتوسط يبقى ثابتا ويساوي بالتحديد (AS) ، (الأجر الصناعي الحقيقي في الرسم البياني 1-2) ، في هذه المرحلة إنتقال كل الفلاحين إلى القطاع الصناعي لا يغير شيئا في حجم الإنتاج الفلاحي ، الجزء (CX) من الرسم البياني 1- 3 ، أما الطور الثاني فإن الفائض الفلاحي المتوسط ينخفض وهو الجزء الممثل من (Y) إلى (Z) من المنحنى (YO) (الرسم البياني 2.1) ، هذا الجزء يرتبط بالمجتمع الفلاحي (OD) ، يعني إبتداءا من هذه اللحظة فإن إنتقال الفلاح إلى القطاع الصناعي سينقص من الإنتاج الفلاحي الكلي وينقص من الفائض المتوسط إلى أن يصبح أقل من الأجر الصناعي .

وفي الطور الأخير ، بما أن المجتمع الفلاحي في القطاع الفلاحي أقل عند (OP) (الرسم البياني1-3) للحد من أن يصبح منعدما فإن الفائض المتوسط الفلاحي سيزداد تناقصه بحدة ويتجه نحو الصفر (ZO) .

من الرسم البياني 1-2 هناك نقطتان يجب الإشارة إليهما :

الأولى : هي التي تسجل الحد ما بين المرحلة I والمرحلة II والتي إنطلاقا منها نبدء بملاحظة نقص الفائض المتوسط وهو ما يعني نقص اليد العاملة الزائدة .

الثانية : تلك التي تثبت الإنتقال ما بين المرحلة الثانية والثالثة (النقطة Z) .

وبهذا فإن كل تطور إقتصادي فلاحي يصبح صناعيا أكثر فأكثر سيمثل مرحلة لإنطلاق تطور مقسم إلى مرحلتين ، الأولى تتميز بإستعمال الفائض من اليد العاملة والثانية تتميز بإختفاء البطالة غير ظاهرة .

3-2-2 تقييم ونقد النماذج : مهما كانت هذه النماذج بسيطة وتقريبا متطابقة مع التجربة التاريخية للتطور الإقتصادي في الدول المتقدمة ، إلى أنه لا يمكن تطبيقها حاليا في أي بلد نامي أو سائر في طريق النمو ، وهذا بسبب عدم تطابق بعض الفرضيات مع الحقيقة الإقتصادية والمؤسساتية من طرف أغلب البلدان السائرة في طريق النمو ، خصوصا فرضيات وجود إنتاجية حدية منعدمة في القطاع الفلاحي وأن نسبة تحول اليد العاملة وخلق مناصب عمل في القطاع الحديث تتناسب مع نسبة تراكم رأس المال في هذا القطاع ، فهذه النماذج تفترض بأن الفائض في العمل الموجود داخل المناطق الريفية سيمتص من طرف القطـــاع الحديث ، وفيما يخص إنعدام الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع الفلاحي ليست واضحة رغم وجود فائض في عرض العمل في

القطاع الفلاحي ، بحيث تحول جزء من العمل ليس له تأثير على الإنتاج الزراعي ، ففي هذا الصدد (S.Wellisz) جعلنا نلاحظ أن جزء كبير من التشغيل غير الكامل هو في الأساس موسمي وليس بنيوي [1] هذا يبرهن حقيقة أنه حتى ولو تقلصت نسبة من العمال الفلاحين وأدت إلى تخفيض الإنتاج فهذا سيكون فقط خلال فترة موسم النشاط الفلاحي فقط [2] .

إن الفائدة من طرحنا لهذه النماذج وتحليلها هومعرفة وفهم مراحل تطور سياسة التشغيل وآلية سير سوق العمل في الجزائر ، فوضعية الإقتصاد الجزائري خلال فترة الستينات والذي كان يشهد فائض في العمالة في القطاع الفلاحي من جهة وذلك نظرا لسهولة إحتراف الفلاحة وما تتطلبه من وسائل بسيطة ، إضافة إلى كون القطاع الفلاحي هو القطاع الوحيد الذي نجى من الدمار الذي أحدثه الإستعمار، ومن جهة أخرى فإنـــه خلال فتـــرة 1962–1977 كل المؤشرات تدل على أن بلورة المخططات الوطنية للتنمية إعتمدت على فرضيات (Fei et Ranis) وذلك كبداية لفترة إنطلاق التطور محققة زيادة في نسبة التشغيل في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الفلاحي البسيط ، فمن أجل تحقيق ذلك فإن نظرية الثنائية تقترح كمرحلة أولى بأن يتم تحويل اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي بدون التأثير على إنتاجية القطاع الفلاحي إضافة إلى أن الأجور في القطاع الفلاحي لا يجب أن تتجاوز المستوى الأدنى للمعيشة (المستوى الضروري فقط) ، وهذا ما حدث فعلا في الجزائر إبتداءا من سنة 1967 أين تبنت الجزائر إستراتيجية الصناعة المصنعة وذلك بإعتمادها على القطاع الصناعي وإهمالها للقطاع الفلاحي فنتج عن ذلك وجود فرق شاسع في الأجور بين مختلف القطاعات فعلى سبيل المثال كان متوسط الأجور السنوية لسنة 1978 كما يلي :

الفلاحة 972 دج بينما الصناعة والأشغال العمومية 19848 دج [3].

تحليلنا للنماذج الثنائية سمح لنا أيضا بالإستنتاج أن سوق العمل هو سوق وطني وأن القطاعين التقليدي والحديث يعتبران كأجزاء لهذا السوق الكبير ، وأن حركة العمال ما بين هذين القطاعين تحدد آلية سيرسوق العمل ، بينما في الحقيقة وجود فائض في العمالة لا يدل على أن هذا الأخير متجانس وله إستعدادات وإمكانيات للعمل في قطاع أو في آخر (نقص في اليد العاملة المؤهلة) ، إضافة إلى أن هذه النظرية لا تأخذ بعين الإعتبار التخفيف من عبئ هذا الفائض بوجود قطاع ثالث (النقل والمواصلات ، التجارة ، الخدمات)

---

[1]- S.Wellisz : « Dual Economies , Disguised Unemployment and Unlimited Supply of Labour » dans Economics , Fevrier , 1968 , p 45 .

[2]- Naceur MEBARKI , « Le fonctionnement du marché du travail dans une Economie sous développee , le cas Algérien » , Thèse de doctorat , Université d'Orléans , juin 1989 p 78 – 90.

[3]- Abdel Hamid BRAHIMI , « L'économie Algérienne , O.P.U , Alger 1991 p 30 .

مؤكد حتى قبل إنشاء وتطوير القطاع الحديث وكذلك وجود القطاع غير الرسمي الذي تطور في الجزائر خلال فترة السبعينات ولعب دورا مهما في إمتصاص هذا الفائض من جهة ومن جهة أخرى تبني الجزائر لسياسة تشجيع الهجرة وذلك عن طريق تدخلها في عملية تنظيم سوق العمل بإنشائها لهيئات تنظيم عملية التوظيف والهجرة نحو فرنسا بالدرجة الأولى وذلك نظرا لعدم تمكن الإقتصاد الجزائري غداة الإستقلال من تحمل الضغط المتزايد من طرف طالبي العمل وعدم إيجاد حل لمشكلة إختلال سوق العمل ، فكانت الهجرة نحو أوروبا بمثابة الحل الأنسب من خلال تحويل جزء كبير من الفائض من اليد العاملة إلى السوق الخارجية وهو ما يشكل نقدا لنظرية النماذج الثنائية .

فنظريا ، منذ الإستقلال إلى غاية نهاية عشرية السبعينات كان التخطيط في قلب التدخلات الواسعة للدولة في النشاط الإقتصادي مبررا بهدف التنمية ، حيث أعتبر التخطيط الأداة المثلى لتوجيه الإقتصاد ووسيلة فعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية ، فكانت الدولة هي المخطط والمسير لسوق العمل بتدخلها مباشرة في مجال التشغيل من خلال خلقها لمناصب عمل في جميع القطاعات بهدف الرفع من المستوى المعيشي وضمان الحد الأدنى من الخدمات العمومية كالصحة ، التعليم ، الأمن .....إلخ ، فسياسة التخطيط المتبعة في خلق مناصب عمل كانت منسجمة مع السياسة المتبعة في تسيير الإقتصاد القائم على توزيع مناصب عمل في جميع القطاعات

لكن إبتداءا من سنوات الثمانينات أعيد النظر في دور تدخل الدولة في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي فالقطاع العام عرف الكثير من الإختلالات : عجز حاد في الميزانية ، عدم إحترام قواعد وتقنيات التسيير بخصوص المحاسبة ، التخطيط ، التسويق ، غياب شبه كلي للرقابة وغيرها ، الأمر الذي حكم على هذه السياسة أنها مكلفة وقليلة الفعالية ، مولدة للتبذير ومصدر لا مساواة في توزيع الدخول ومنه تخلي الدولة عن تسيير الإقتصاد أصبح أمرا ضروريا وشرطا من الشروط التي فرضتها أطراف دولية مالية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) على الجزائر وإلزامها بإصلاحات إقتصادية مع التبني لبرنامج التعديل الهيكلي ، هذا البرنامج الذي تمحورت حول تقييم نتائجه كتابات كثيرة (Hugon. p 1994) ، فكانت أولى نتائج تطبيقه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال وهو ماكان سببا رئيسيا في تضخم مشكلة التشغيل كونه عمق الخلل في توازن سوق العمل وقلص من دينامكية التشغيل في القطاع العام ، وهذا ما دفع بالدولة إلى إتخاذ إجراءات وسياسات تشغيل من شأنها التخفيف من إختلالات سوق العمل وذلك بإستحداثها لبرامج التشغيل خلال الفترة 1987 – 1995 ثم برنامجا خاصا في إطار المؤسسات المصغرة .

من كل ما سبق نستنتج أن وضعية الجزائر كدولة من الدول النامية لا يمكنها أن تساير هذه النظريات فإذا كانت هذه الأخيرة قد عجزت عن تفسير الواقع الذي تنتمي إليه والذي تشكلت في إطاره فإنها من الأحرى أن تعجز عن تحليل أسباب إختلال التوازن في سوق العمل في المجتمعات النامية ومن بينها الجزائر

الذي يختلف إقتصادها من حيث ظروف تطوره ، ومن حيث هيكله الإنتاجي وطبيعة سوق العمل فيه إختلافا جذريا عن وضعية إقتصاديات الدول المتطورة خلال مراحلها الأولى من التطور وبالتالي سنسلك منهجا مغايرا يتمثل في البدء بتحليل مراحل سياسات التشغيل وواقع سوق العمل في الجزائر وما طرأ عليه من تغيرات خلال السنوات الماضية ومنه سنصل إلى تحليل الظاهره .

المبحـث الثاني : تحـليل مراحـل تطـور سياسـة التشغيـل في الجزائر.

لتحليل مراحل تطور سياسة التشغيل في الجزائر يمكن التمييز والمقارنة بين ثلاثة مراحل أساسية ، معتمدين في ذلك على قاعدة تطور النشاط الإقتصادي في الجزائر وفق الجدول التالي :

جـدول رقم (1 - 1) : مراحـل تطـور سياسـة التشغيـل في الجزائـر .

المرحـــــلة	مـــــــــــيزاتها
1962 - 1989	تميزت بمسار تنموي مكثف رافقه تزايد نسبي مستمر للموارد المتأتية من المحروقات إلى غاية سنة 1986 هذه السنة التي تزامنت مع تاريخ " الصدمة البترولية " والتي تتابعت وإنعكست بتراجع إقتصادي وإجتماعي عميق إنجر عنه إرتفاع في معدل البطالة .
1989 - 1999	تميزت بمسارات تحولية للبنيات الإقتصادية والإجتماعية والتي أطلق عليها إسم المرحلة الإنتقالية ، حيث تميزت بإصلاحات إقتصادية تم الإلتزام بها مع التعريف بمرحلة مهمة هي التبني لبرنامج التعديل الهيكلي (PAS) في سنة 1994 والذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال .
1999 إلى غاية يومنا هذا	تمثلت في مجموعة من الإجراءات والسياسات المتخذة لضبط إختلال سوق العمل .

المصـدر: من إعـــداد الطالبـــة .

1- المرحلة الأولى : تطور سياسة التشغيـل فـي الجزائر(1962 -1989).

1-1 وضعيـة التشغيـل خلال فتـرة ما قبل التخطيط من سنـة 1962 - 1966 .

خلال السنوات الأولى بعد الإستقلال ، عملت الجزائر على تأكيد سياستها الإقتصادية عن طريق إسترجاع الثروات الوطنية وإمتلاك وسائل الإنتاج ، وهذا من خلال التحديد أو الإلغاء التدريجي لحقوق الملكية الأجنبية للموارد الطبيعية (المناجم ، العقار الزراعي ، النشاطات الصناعية ، الخدمات ، النقل ، التجارة) والهيئات المالية .

وحسب معطيات ميثاق الجزائر ، فإن وضعية البلاد بعد الإستقلال كانت تتميز بما يلي [1] :

- نسبة التشغيل في القطاع الزراعي من 60 – 70 % ؛ مساهمة هذا القطاع في الدخل الوطني هي 22 % .
- ضعف التصنيع ، حيث أن الوحدات الصناعية كانت تتركزأساسا في الصناعات الغذائية الصغيرة .
- أكثر من 80 % من صادرات الجزائر (البترول) كانت توجه إلى فرنسا أين تتأتى غالبية الواردات .
- تبعية مالية كلية تجاه فرنسا ، والتي تمثلت في حرية تحويل النقود بين فرنسا والجزائر مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال بمبلغ يقدر بـــ 110 مليار فرنك فرنسي سنة 1962.

خلال هذه الفترة لم تكن تتوفر الجزائر على قاعدة إقتصادية لنظام رأسمالي ، حيث كانت الإمكانيات الفردية ضعيفة جدا إن لم نقل منعدمة ، كما أنه لم تكن قد تكونت على الصعيد الإجتماعي طبقة رأسمالية وطنية قادرة على تحقيق التنمية ، وإنما طبقة بورجوازية صغيرة في التجارة أو بعض النشاطات الصناعية الصغيرة مرتبطة في نموها وتجهيزها بالرأسمال الأجنبي إلى جانب طبقة إقطاعية أو شبه إقطاعية في الزراعة ، بالإضافة إلى إنخفاض الدخل الفردي مما يضعف القدرة الإدخارية لدى الفرد وبالتالي الإحجام عن الإستثمار[2] وهكذا وفي ظل ظروف كهذه ، فإنه من غير الممكن بالنسبة لقطاع خاص هش النهوض بالإقتصاد ومباشرة عملية التنمية.

وإحصاء سنة 1966 حول البطالة والتشغيل يبين ذلك كما هو موضح في الجدول الموالي .

جـدول رقم (1 - 2) التشغيـل والبطـالة لسنـة 1966.

	قطـاع الـزراعة	القـطـاعات الأخرى	الـمجمـوع
عدد الـسكـان	6300	5520	11820
السكان النشطين (نظريا)	1300	1180	2480
عدد السكان المستخدمين	870	850	1720
عدد البطـاليين	430	330	760
معدل البطـالة			% 30.7

الـوحدة: **(1000)** .

Source : Recensement de 1966 , in A . BENACHENHOU , planification et développement en Algérie , 1962 – 1980 , OPU , p 22 .

[1]- Bulletin intérieur du Ministère de la planification et de l'aménagement du territoire , juillet 1982 , p 5 .

[2]- د. بلقاسم محمد حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، 1999 ديوان المطبوعات الجامعية ص 41 .

ونشير إلى أن إحصاء سنة 1966 للسكان لم يدرج في الإحصاء العمال الذين هم بصدد البحث عن العمل لأول مرة ويقدر عددهم بـــ 260.000 ، وكذلك البطالة النسوية المعتبرة في المدن والأرياف.

وبالتالي ونتيجة للنمو السكاني والركود الإقتصادي خلال هذه الفترة ، فإن الظروف المعيشية وظروف العمل لغالبية السكان الجزائريين بقيت عشوائية ، كذلك تراكم رأس المال لقطاع المحروقات لم يكن له أي أثر على بقية الإقتصاد[1] .

إن مرحلة (1962- 1966) تعتبر مرحلة تحول إجتماعي ، تميزت بضعف الإمكانيات المادية والبشرية كما أن نموذج التنمية لم تكتمل أبعاده بعد خلال هذه المرحلة بالإضافة إلى الإنشغال الكبير للسلطات العمومية بمشاكل التنظيم الإداري والإنتاجي . كما تكمن أهمية هذه المرحلة في كونها مقدمة ومرحلة تمهيدية لمرحلة التخطيط ، إذ تم فيها تأميم الأراضي الزراعية وإنشاء شركة (SONATRACH) سنة 1963 i والشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS) سنة 1964 هاتان الشركتان تعتبران نقطة إرتكاز إستراتيجية التنمية لمرحلة التخطيط .

ثم تلي مرحلة 1967 وما بعدها التي برزت كمرحلة جديدة في تسيير التنمية بالجزائر ، وتميزت بالإستقرار على أسلوب التخطيـــط بدءا بالمخـــطط الثـــلاثي (1967 - 1969) إلى المخططين الربـــــاعيين الأول والثـــــاني (1970–1977) فإلـــى المخططين الخماسيين الأول والثاني (1980– 1989) .

2-1 وضعيـة التشغيل في ظل المخططـين الثلاثـي والربـاعين 1967 - 1978.

إعتبر الميثاق الوطني التخطيط سنة 1976 أنه " الأداة المثلى لتوجيه الإقتصاد والسير به في طريق الديمقراطية وأنه الوسيلة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية وتكاليفها " ، وإعتبر أيضا أن التخطيط يتميز بكونه " علمي المفهوم ، ديمقراطي التصميم ، حتمي التنفيذ [2] .

فالتخطيط برنامج إقتصادي ، إجتماعي محدد يتضمن إحصاء دقيق للإمكانيات البشرية والمادية المتاحة والمحتملة لتحديد أهداف المخطط .

شهدت بداية هذه المرحلة عدة إنجازات قاعدية ذات أهمية بالغة ، كبعض المنشئات الصناعية (المركب الصناعي للحجار ، مركب الأسمدة الكيماوية لأرزيو ، مركب للبتروكيمياء في سكيكدة) ، وهذا مقابل

[1]- A . BENACHENHOU , planification et développement en Algérie 1962- 1980 , OP- cit p 22 .

[2]- Lhocine AOURAGH , « L'économie Algérienne à l'épreuve de la démographie » les études de Ceped n°11 , Centre française sur la population et le développement , Mais 1966, p70.

الإستثمارات التي تحصلت عليها الجزائر من خلال تصديرها للمحروقات ، كما شهدت هذه المرحلة إنتقال التشغيل العام من 1.78 مليون منصب عمل في سنة 1966 إلى 1.9 مليون منصب عمل في سنة 1969 ، أي بنسبة زيادة تقدر بـــ 3.37 % وإنعكس المستوى الجد مرتفع للإستثمارات العمومية المحققة بين الثلث الأخير لعشرية الستينات ونهاية عشرية السبعينات بتزايد جد محسوس لعدد مناصب العمل قدربـــ 4.4 % بين سنتي 1967 و1978 ، حيث قدرت نسبة تغطية طلبات العمل بعروض العمل حوالي 35.17 % سنة 1971 و31.91 % سنة 1972 و30.95 % سنة 1973 [1] ، وقد تميزت هذه الفترة بمناصب العمل المؤقتة حيث بلغت 44.26 % في سنة 1971 و48.29 % في سنة 1972 و47.03 % في سنة 1973 وكانت أغلب هذه المناصب في قطاع البناء والأشغال العمومية وذلك نتيجة لتطبيق برنامج بناء القرى الفلاحية وبرنامج إعمار المدن.

لقد تميزت هذه الفترة بهيكل طلب عمل سنوي قدر معدله بـــ 07 % من إجمالي طلبات العمل المسجلة كل ذلك من أجل التخفيف من البطالة ، كما ساعدت هجرة اليد العاملة الجزائرية نحو فرنسا وأوروبا على التخفيف من ضغط الطلب على التشغيل ، فتحويلات المهاجرين خففت من عبئ النفقات الإجتماعية للدولة هذه الآلية تواجدت خارج إطار السوق الرسمية للعمل فالهجرة نحو الخارج تحددت بإمكانيات التشغيل في البلد المستقبل والأجور المعروضة لهؤلاء المهاجرين ، وهذان العاملان ليس لهما علاقة بعرض العمل والطلب عليه في الإقتصاد الوطني .

جدول رقم (1 - 3) : الهجـرة الجزائـرية نحو فـرنسا.

السنـــوات	العـــــدد
1962	350.484
1964	510.000
1966	515.000
1968	562.000
1970	697.000
1971	654.412
1972	798.569

Source : Talha , Revue Maghreb , janvier – Février 1974 , n°61 .

إنطلاقا من الجدول السابق نلاحظ بأنه خلال سنوات الستينات ، حركة الهجرة تسارعت بصورة متتالية نحو الخارج وذلك نظرا للتطور الإقتصادي الذي عرفته الدول الأوروبية آنذاك ، في الوقت الذي كانت الجزائر

[1]– م . ميطاهري ، المجلة الجزائرية للعمل ، التشغيل في الجزائر ، الواقع والآفاق ، مذكرة حول تطور سوق العمل من خلال معطيات مصالح التشغيل ، ص 41 سنة 1988 ، عدد خاص ، الجزائر .

تسعى فيه إلى تحقيق إستقلالها الإقتصادي ، إذن وجود طلب خارجي لليد العاملة سمح بتخفيض نسبة البطالة في الجزائر وسمح للكثير من المهارات المحلية (تقنيين ، مهندسين ، حرفيين ،...) الذهاب إلى الخارج والحصول على رواتب أعلى من تلك التي يمكن أن يتقاضونها في الجزائر والمعطيات التالية في هذا الصدد كانت كالتالي :

805.116 من رعايا الجزائر متواجدة في فرنسا (حسب إحصائيات فرنسا لسنة 1982) من بينهم 68 % عمال نشطين وبعض الآلاف في ألمانيا الفدرالية و4.000 في بلجيكا وحوالي ألف في سويسرا وبعض الأرقام غير محددة (قليلة جدا) في البلدان الأخرى ، كما أنه تم إتفاق هام ما بين الجزائر وألمانيا الشعبية في أفريل 1974 تم بموجبه إرسال طارئ لعدد محدود من الأخصائيين للمرة الأولى إلى بلدان الشرق (شرق أوروبا) حيث حصل البعض منهم على مناصب عمل هناك .

وكإحصاء لمجموع عدد المهاجرين في سنة 1982 كان يمثل حوالي 7 % من الشعب الجزائري [1].

بالرغم من هذا التحول في الفائض من اليد العاملة إلا أنه لا يمكن إعتبار الهجرة إلا حلا مؤقتا للبطالة وذلك كون اليد العاملة غير مؤهلة لا يمكنها الهجرة لأنها ستواجه نفـــس المصير في الخارج ، بالإضافة إلى أن الجزائر في هذه الفترة كانت ترى بأن الهجرة الخارجية هي بمثابة وسيلة لتخفيض الضغط على سوق العمل المحلية ، فالزيادة في الهجرة أدت إلى ضمان تشغيل جزء معتبر من اليد العاملة الجزائرية خلال فترة الستينات وبداية السبعينات ، ولكن إذا أخذنا بعين الإعتبار التأثيرات التي حصلت جراء هذه الظاهرة نجد أن الجزائر حصلت على السلبيات أكثر من الإيجابيات خصوصا أنه خلال هذه الفترة دخلت جل المشاريع الإقتصادية المسطرة قيد الإنتاج ، وبالتالي ظهور موجة الهجرة أثرت على مختلف القطاعات خصوصا عن طريق نقـــص اليد العـــاملة المـــؤهلة فـــي القطاع الصناعي[2].

كما يمكن ملاحظة خلال هذه الفترة ما يلي[3] :

- إستقرار في عرض العمل حسب مصالح التشغيل وكان يشمل أساسا مناصب العمل التي تتطلبها بعض القطاعات ، مثل قطاع البناء والأشغال العمومية ويخص الأمر ورشات الهندسة المدنية للوحدات الصناعية التي كانت بصدد التشييد أو بورشات بناء المساكن .

[1] Annuaire Statistiques de l'Algérie 1983 -1984, O.N.S, Alger , 1985 , p16

[2] Naceur MEBARKI , « Le fonctionnement du marché du travail dans une Economie sous développee , le cas Algérien » , op-cit , p 297.

[3] Abdelmadjd BOUZIDI , Politique économique de la transition au socialisme , point de vue sur les pays de tiers monde , OPU 1981 , p 93 .

- عرف سوق العمل نوعا من التجزئة المترتب عن أشكال التسيير الداخلية لليد العاملة التي تم تنفيذها من قبل المؤسسات .
- عدم تحقق سياسة تكوين وتدريب الجماعات العمالية ، وذلك لعدم إعطاء الإهتمام لهذه السياسة من قبل المسيرين المركزيين ولعدم تجانس الطبقة العمالية داخل المؤسسات الإقتصادية واستقرارها .
- عرفت هذه المرحلة بإختلال في توزيع العمال المؤهلين بين مختلف المناطق ومختلف القطاعات الإقتصادية .
- ضعف إنتاجية العمال .
- التغيير الجذري في إستخدام قوة العمل نتيجة إنتقال المنتجين في مجال الفلاحة إلى مراكز التصنيع في المدن وذلك نظرا للتطور الصناعي بالمقارنة بالوضع الفلاحي .
- إستراتيجية النمولم تعطي الإندماج كوسيلة لضمان دينامكية عرض العمل إذا ما قارنا بين حجم الإستثمارات الصناعية وما نتج عنها من تكاليف باهضة وبين ما قدمته من مناصب عمل .

تميزت هذه الفترة (فترة المخططين الرباعيين) بمباشرة الجزائر لأسلوب التخطيط في تسيير الإقتصاد حيث تميزت هذه المخططات بكونها ذات مضمون وطابع إجتماعي خاصة في مواجهة البطالة وذلك نتيجة إرتفاع وفرة وعروض العمل وبروز فرص وإستعدادات كبيرة لطالبي العمل بقبول المناصب الشاغرة والبحث عن المؤسسات التي تقدم أحسن أجر وأحسن الإمتيازات المصاحبة للعمل .

1 - 3 وضعيـة التشغيل في ظل المخططين الخماسيين الأول والثاني 1980 - 1989.

إن التطورالملاحظ في فترة المخططات الخماسية أي سنوات الثمانينات مختلفا كثيرا عن التطور الملاحظ في الفترة التي سبقتها إذ أنه في هذه المرحلة بالذات يمكن التمييز بين فترتين [1].

1-3-1 الفتـرة الأولى 1980 – 1984.

خلال المخطط الخماسي الأول ومع التراجع النسبي للإستثمار منذ سنة 1980 فإن الحجم الكلي لما تبقى تحقيقه من البرامج السابقة وتوجيه الإستثمارات الجديدة نحو القطاعات ذات مردودية أضعف (القطاعات الإجتماعية ، السكن...) قد سمحت بنمو قوي للتشغيل مع 140000 منصب عمل جديد سنويا (حيث يتكون جزء منها من مناصب عمل مؤقتة) أي بمتوسط تزايد سنوي قدره 2 i4% كما أن الإدارة والبناء

[1]- Lhoucine AOURAGH « l'économie algérienne à l'épreuve de la démographie » , op-cit p159.

والأشغال العمومية قدرت مساهمتهما بـــ 33 % فهـــذين القطاعين يمثلان الممـــولان الأوائل لمناصب العمل ويتبعهما قطاع الخدمات بـــ 24 % ، أما فيما يخص مساهمة القطاع الصناعي فتقل عن نسبة 12 % ، بينما تواصل ركود التشغيل الفلاحي ، وعموما تم إنشاء 720000 منصب عمل بالنسبة لـــ 1750000 منصب منتظر ، أي ما يعادل نسبة 61 % من الإنشاء الفعلي .

2-3-1 الفتـرة الثـانية 1985 – 1989.

تزامنت هذه الفترة مع المخطط الخماسي الثاني وقد تميزت بتظافر جملة من العوامل الخارجية (الصدمة البترولية لسنة 1986) ، مع عوامل أخرى مرتبطة بالسياسة الداخلية (بداية تطبيق الإصلاحات الإقتصادية) أثرت بصورة سلبية على تطور التشغيل مما أسفر عن إنقلاب في الميولات والإعلان عن إنتهاء مرحلة طويلة للنمو القوي وخلق مكثف لمناصب العمل حيث ضعف معدل النمو وإرتفع عدد السكان القادرين عن العمل حيث تجاوز 4.5 مليون شخص سنة 1985 ليصل إلى 5.6 مليون شخص سنة 1989 مما أدى إلى زيادة البطالة حيث تجاوز عدد البطالين المليون شخص سنة 1987 وذلك خلافا لتوقعات المخطط الخماسي الثاني في إحداث 940.000 منصب عمل عند نهايته ، حيث أن إنشاء مناصب عمل جديدة تراجع من 74000 سنة 1986 ليصل إلى 59000 سنة 1989 ، ومن خلال الوضع العام نجد أن وضعية التشغيل حسب القطاعات سجلت تراجعا نسبيا بإستثناء قطاع الفلاحة و قطاع الإدارة الذي تغير نصيبه بإحتلاله المرتبة الأولى في إنشاء مناصب العمل الجديدة ، كل هذا نتيجة إستفحال الأزمة الإقتصادية والتي أدت إلى الإنخفاض الشديد في أسعـــار البترول [1] ، بالإضافة إلى الأزمة الإقتصادية العالمية التي أثرت في الإقتصاد الجزائري خاصة من خلال إنخفاض قيمة الدولار بإعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية مع الخارج مما إنعكس على مختلف القطاعات والأنشطـــة الإقتصادية والإجتماعية .

والجـــدول التالي يوضح تطـــور معدلات البطالة خـــلال الفتـــرة 1977 – 1984 .

جـدول رقم (1 - 4) : تطـور معدلات البطالـة (1977 – 1989).

السـنوات	1977	1982	1983	1984	1985	1987	1989
معدل البطالة %	%22	%16.3	%13.1	% 8.7	%9.7	%21.4	% 18.1

المصـدر: الديـــوان الوطني للإحصـــائيات .

[1] Abdelkader SID AHMED , Développement sans croissance d'expérience des économies pétrolières du tiers monde , opu , 1983 p 11 .

من خلال الجدول نلاحظ أنه خلال هذه المرحلة معدل البطالة لم يستقر وشهد إنخفاضا ملحوظا ، حيث وصل إلى 8.7 % في منتصف الثمانينات ، أما الفترة الممتدة من سنة 1985 إلى غاية 1989 فنلاحظ إرتفاع معدل البطالة من 9.7 % إلى 18.1 % .

إذا ما لخصنا المرحلة الممتدة من 1966 إلى غاية 1989 نجد أن الفترة الممتدة بين 1966 و 1985 تميزت بإنخفاض معدل البطالة من 33 % سنة 1966 إلى 9.7 % سنة 1985 [1] وهذا يدل على أن إستراتيجية التنمية المتبعة خلال هذه الفترة كانت ذات فعالية فيما يتعلق بالتشغيل .

أما ا الفترة الممتدة بين 1985 و1989 فلاحظنا أن هناك تراجع في إستحداث مناصب العمل الجديدة وذلك نتيجة إستفحال الأزمة الإقتصادية والتي إنجر عنها إرتفاع معدل البطالة من 9.7 % سنة 1985 إلى 18.1% سنة 1989 **j** وهي تعتبر أسوء فترة عرفتها الجزائر نتيجة تزامن هذه الفترة مع الأزمة الإقتصادية حيث تدهور عدد مناصب العمل فيها وإرتفعت نسبة البطالة بشكل رهيب نتيجة غلق المؤسسات وبيع الجزء الآخر ، إضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وتخلي الدولة عن دورها في الإقتصاد الوطني .

2 - المرحلة الثانية : تطور سيـاسة التشغيل في ظل التحولات الإقتصادية (1990 - 1999).

2-1 الإصلاحات الإقتصادية : في سنوات الستينات كانت عمـلية التدخـل الواسع للدولة في النشـاط الإقتصادي مبررة بهدف التنمية وكذلك مبررة بضعف القطاع الخاص وسـوء تقدير عقلانيـة الأعـوان الإقتصاديين في القطاع الخاص واللامساواة في توزيع الدخول ، لكن إبتداءا من سنوات الثمانينات أعيد النظر في دور الدولة في مختلف الإقتصاديات ، فالقطاع العام كان يعرف الكثير من الإختلالات : عجز حاد في الخزينة ، عدم إحترام قواعد وتقنيات التسيير بخصوص المحاسبة ، التخطيط ، الإحصائيات ، التسويق ، غياب شبه كلي للرقابة وغيرها.

هذه التجربة حكم عليها أنها مكلفة ، قليلة الفعالية ، مولدة للتبذير والرشوة ومصدر لا مساواة ، ومنه تخلي الدولة عن تسيير الإقتصاد أصبح أمرا ضروريا ، فتضمن المخططين الخماسيين الأول والثاني اتخاذ إجراءات تصحيح الجوانب الأكثر سلبية في السياسة الإقتصادية المتبعة منذ سنة 1967 ، فمن جهة تسعى الإصلاحات الإقتصادية إلى إصلاح وسائل التأطير الإقتصادي مثل : التخطيط ، التعديل المالي ، الأسعـار الأجور ، وكذا جميع الطرق القانونية التي تمكن من إنطلاق هذه العملية ، إضافة إلى توجيه الريع البترولي نحو

[1] -أحمين شفير ، التحولات الإقتصادية والإجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي ، مطبعة النور، القليعة 1999 ص 134.

الإستهلاك وزيادة نصيب الزراعة والهياكل الإجتماعية عند توزيع الإستثمارات وإجراء إصلاحات إقتصادية وإدارية ، مثل إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية ثم مشروع إستقلاليتها فيما بعد ، قانون للإستثمار الوطني والأجنبي ، تقسيم الوحدات الزراعية التابعة للدولة وخوصصة تسييرها ، تحسين عمل الإدارات العمومية وبصفة خاصة الجمارك والإصلاح البنكي ، أما الجهة الثانية فتتمثل في تبني وسائل تنظيم الإقتصاد لتقوية فعالية مختلف الأعوان الإقتصاديين ، وكذا جمع كل الشروط الضرورية لتعظيم الإنتاج والفائض الإقتصادي لإعادة إستثماره وعند تطبيق هذه الإصلاحات تخلت الحكومة عن المنهج المسطر من قبل .

رغم هذه الأهداف لم تحل هذه الإصلاحات المشكلة الأساسية وهي البحث عن أفضل تسيير للإقتصاد الوطني الذي كانت تسعى الدولة لتحقيقه ، ففي سنة 1991 انخفضت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بشكل رهيب مما جعلها غير قادرة على دفع ديونها ، وهو ما دفعها للجوء إلى صندوق النقد الدولي قصد إبرام إتفاق الإستعداد الإئتماني في 03 جوان 1991 ، الثاني من نوعه ، مع العلم أن هذا الإتفاق كان تكملة لإتفاق أول أبرم في 30 ماي 1989 وكلا الاتفاقين أبرما في سرية تامة ، يسمح هذا النوع من الإتفاقيات للهيئات المالية الدولية التدخل في الشؤون الداخلية للدولة[1] .

2-2 برنامج الإستقرار الإقتصادي : تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي كانت له عدة أهداف نرتبها كما يلي :

- إعادة التوازنات الكلية الإقتصادية والمالية بصفة متواصلة .
- إعادة دفع النمو الإقتصادي من خلال دعم بعض القطاعات الحيوية .
- إقامة نظام إجتماعي أساسه التوزيع العادل للثروات وضبط النظام الإقتصادي على أساس آليات السوق .

هذا البرنامج تكون له الأولوية في التطوير الإقتصادي لقطاع الأشغال العمومية والسكن وقطاع المحروقات والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

وكل ما جاء في هذه البرامج ورد ضمن شروط الإتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار إعادة جدولة الديون .

---

[1] – عبد الله بلوناس ، الإقتصاد الجزائري ، الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 – 2005 ، ص 82 .

[2] – مهدي كلو ، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2002 – 2003 ، ص 62 .

1-2-2 وضعية التشغيل عند الإتفاق الأول :

في هذه الفترة تقلصت عروض العمل مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة بحيث إنتقل عدد البطالين من 435000 بطال سنة 1985 ليصل إلى 1150000 بطال سنة 1990 [1] كما تشير المعطيات إلى أن البطالة هي الأكثر إنتشارا عند الفئات الأصغر سنا .

2-2-2 وضعية التشغيل عند الإتفاق الثاني والثالث :

من نتائج هذا الإتفاق زيادة عدد البطالين من 1260000 بطال سنة 1991 ليصبح 1482000 بطال سنة 1992 ليتزايد سنة (1993- 1994) من 1770000 الى 2100000 بطال [2] ، رغم أنه كان من ضمن برنامج الحكومة لسنة 1992 تطبيقا مع بداية جانفي سنة 1992 نظام الشبكة الإجتماعية و لم يتم ذلك إلا في شهر أفريل سنة 1992 ، حيث تم الشروع في تقديم إعانات وتعويضات للعائلات الفقيرة والأشخاص ذوي الدخل الأقل من 7000 دج [3].

3- برنامج التعديل الهيكلي : هو مجموعة السياسات الإقتصادية التي تهدف إلى الإصلاحات الإقتصادية ضمن البرنامج المسطر من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، حيث أن زيادة مديونية الجزائر نحو الخارج التي بلغت 84 % من مداخيل الصادرات سنة 1994 هي ما دفعتها إلى قبول هذا البرنامج الذي فرضه عليها صندوق النقد الدولي من أجل النهوض بالإقتصاد الجزائري ، وقد وضع قيد التنفيذ لمدة 3 سنوات في الفترة الممتدة من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998 ، إشتمل على مايلي :

- تخفيض الطلب الداخلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية .
- إعادة توازن الأسعار من خلال خفض قيمة العملة الجزائرية .
- إعادة جدولة الديون .

---

[1] – د.عبد العزيز الشرابي ، د. عبد الرزاق بالحبيب ، السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي ، إشارة خاصة إلى معضلة البطالة ، مجلة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، العدد السادس ، جامعة الجزائر ، 1997 ، ص 59 .

[2] – نفس المرجع ، ص 58.

[3] Hocine Benissad , Algérie : Restructuration et reformes économiques (1979-1993) , opu 1994 , p 155 .

* الإتفاق الأول : من 31 – 05 – 1989 إلى 30 – 05 – 1990 .
* الإتفاق الثاني : من 03 – 06 – 1991 إلى 30 – 03 – 1992.
* الإتفاق الثالث : من أفريل 1994 إلى مارس 1995 .

- خوصصة القطاع العمومي.
- تحرير التجارة الخارجية إبتداءا من جانفي 1995 .
- تسريح العمال .
- تحرير الأسعار[1] .

حسب الدراسات التي قامت بها مختلف مصالح التشغيل فإن فترة التعديل الهيكلي تميزت بما يلي :

- أن خمس طالبي العمل من فئة النساء ، حيث مست البطالة 47800 إمراة سنة 1996 بعدما كان عدد البطالين 125000 سنة 1992 من نفس الفئة [2].
- 75.4 % من طالبي العمل لأول مرة من فئة الشباب.
- أغلب البطالين يوجدون في المناطق الحضرية.
- نسبة 45 % من فئة البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق الإصلاحات الإقتصادية منهم 10 % تم طردهم ،11 % في إطار سياسة التقليص من العمالة ، 11.4 % نتيجة غلق المؤسسات 10.1 % نتيجة حل المؤسسات والذهاب الإرادي .
- صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة وهي أكبر نسبة من البطالين .
- زيادة العمل المؤقت عن العمل الدائم وهذا ما أثر على السياسة العامة الإقتصادية .

أما الأثار الناجمة عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S) على سوق العمل كانت كالتالي :

- تسارع إرتفاع معدل البطالة .
- ضياع مناصب العمل ، حيث صرحت وزارة العمل والحماية الإجتماعية بتاريخ 11 ماي 1998 أن عدد مناصب العمل الضائعة قدر بـــ 637.188 منصب عمل .
- عدم إستقرار مناصب العمل المأجور الذي يستلزم تفقيرا كبيرا للعمال .

---

[1] – ساحل فاتح ، شعباني لطفي ، أثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الإقتصاد الجزائري ، ورقة مقدمة للملتقى الـــدولي الأول حـــول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 04 – 05 ديسمبر 2006 ، ص 05 – 07 .

[2] – تقرير حول تطور أجهزة التشغيل ، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، مصالح رئيس الحكومة ، 27-03-2003 ص 32 .

- تدهور القدرة الشرائية للمواطن .
- إعطاء ديناميكية أكثر للقطاع غير الرسمي ومحاولة تركيبه [1].

إذا ما لخصنا هذه المرحلة والممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999 ، نجد أنه نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي إنتقلت البطالة إلى المدن ، بعد أن كانت تمس فئات محرومة في الأرياف سابقا ضف إلى ذلك الظروف التي عرفها الإقتصاد الجزائري المتسم بعوامل غير متوازنة فإن التحديات والرهانات الاجتماعية (تراجع مستوى التشغيل وتفاقم البطالة) ، كانت من أخطر ما يواجه الإقتصاد الوطني من عوائق على المستوى الداخلي بسبب تقليص عدد العمال وتفاقم البطالة اللذان أديا إلى زيادة حدة الفقر بالرغم من أن هدف السياسة الإقتصادية في ظل هذه المرحلة كان التخفيف من ضغوط إختلال سوق العمل ، إذن تبقى مشكلة التشغيـــل من أهم التحديات التي يواجهها الإقتصاد الوطني في مرحلته الإنتقالية .

فما هي الإجراءات أو السياسات التي تم إتباعها للتخفيف من هذه الظـــاهرة وإعادة التوازن لسوق العمل ؟

[1] Said MUSETTE , Nacerddine HAMOUD , « Evaluation des effets du P.A.S sur le marché du travail en Algérie , les cahiers du cread : Alger , N°46/47, 1998 ,1999 , p171 .

المبحـث الثالث : الإجـراءات المتخذة لضبـط إختلال سـوق العمل في الجـزائر.

تميز سوق العمل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات إلى غاية نهاية العشرية الأولى من الألفية الحالية بإرتفاع كبير في نسبة البطالة والتي وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 % وذلك نظرا للأزمة الإقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال تلك الفترة والتي إتسمت بتراجع كبير في حجم الإستثمارات وإنخفاض أسعار النفط وبالتالي بروز إختلالات كبيرة في سوق العمل أدت إلى تقلص فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل .

لمواجهة التدهور الذي عرفه سوق العمل [1] عمدت السلطات العمومية إلى وضع إجراءات خاصة بالإدماج المهني للشباب من جهة وإعالة العمال الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب إقتصادية من جهة أخرى وذلك بإتخاذها بعض الإجراءات والتدابير برصدها مبلغ من النفقات بنسبة 1.10% من الناتج الداخلي الخام[2] وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببعض النسب المسجلة في إقتصاديات السوق على المستوى العالمي [3] وقد تمثلت هذه التدابير في تطبيقها لهذه الإجراءات إبتداءا من سنة 1987 لفائدة الشباب الذي هو في وضعية بطالة . ونشير هنا إلى أن تطبيقها منذ ذلك التاريخ سمح بتسجيل " إشكالية تشغيل الشباب "، كإهتمام مركزي لدى السلطات العمومية خاصة وأن المعطيات الأولى للسكان لسنة 1987 ، أعطت معدل بطالة بمستوى 21.4 % أين مثل الذين هم في بحث عن العمل لأول مرة والبالغ سنهم من 20 – 25 سنة 31 % سنة 1989[4].

إن أهم الإجراءات التي اعتمدت من قبل السلطات العمومية لضبط اختلاف سوق العمل يمكن ترتيبها حسب الشكل التالي :

---

[1]– د . مدني بن شهرة " الإصلاح الإقتصادي وسياسات التشغيل ـــ التجربة الجزائرية ـــ " دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان 2008 ص 237 إستادا إلى إدوارد غاردنز ، خلق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي مـــارس ص6 .

[2]– التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998 ، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، الدورة العامة الثالثة عشر ، ماي 1999 ص 108 .

[3] – خصصت بولندا في سنة 1994 ما يقارب 2.5 مليار دولار وهو ما يعادل 2.2 % من الناتج الداخلي الإجمالي .

[4]– د.عبد العزيز الشرابي ، د. عبد الرزاق بالحبيب ، السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي ، إشارة خاصة إلى معضلة البطالة ، مجلس كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

الشكل رقم (1 - 6): أهم الإجراءات المتخذة لضبط اختلال سوق العمل في الجزائر.

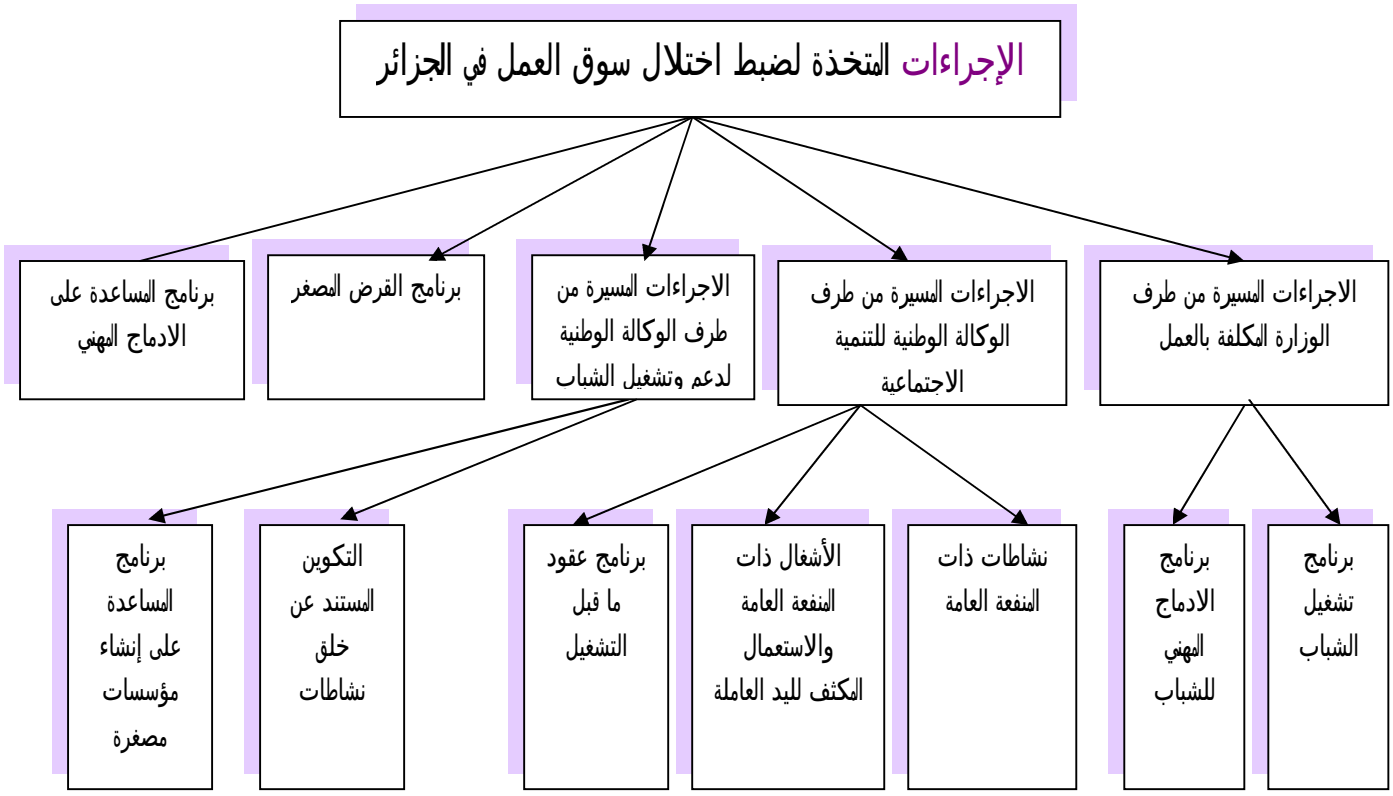

المصـدر: من إعـــداد الطـــالبة.

1- الإجراءات المسيرة من طـرف الوزارة المكلفـة بالعمـل .

1-1 برنـامج تشغيل الشباب PEJ : (Programme Emploi des Jeunes)

برنامج تشغيل الشباب موجه لفئة الشباب يهدف إلى تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة ، منظم من طرف الجماعات المحلية والإدارات والوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة ، الري ، الغابات البناء والأشغال العمومية ، وفي تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل خاصة المقصيين من النظام التربوي وذلك بغية تسهيل عملية إدماجهم في الحياة المهنية ، تم تمويل هذا البرنامج من طرف الدولة من خلال صندوق إعانة تشغيل الشباب ، هذه الإعانة مقدمة وفق عدد المستفيدين ومستوى التأجير على حسب الأجر الوطني المضمون الساري المفعول وهذا مهما كان مستوى تأهيل الشباب .

تنفيذ هذا البرنامج أظهر عدة نقائص منها :

- إن الإدماج في مناصب العمل المؤقتة ، لا يحمل أي قيمة ولا يضفي أي قيمة ، غير مؤهلة ومقومة على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون .

- مركزية نظام تسيير وتخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب .
- غياب هيئة محلية تقوم بالتوجيه والتنسيق .

ونتيجة لفشل هذا الجهاز في مضمونه لجأت السلطات المعنية إلى إنشاء جهاز جديد مع بداية سنة 1990 لإستخلاف برنامج تشغيل الشباب .

2-1 جهـاز الإدماج المهني للشباب DIPJ[1] :

(Dispositif d'Insertion Professionnelle des Jeunes)

تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية ESIL (Emplois Salariés d'Initiative Locale) ، يهدف هذا الجهاز إلى التوظيف المؤقت للشباب عن طريق إنشاء وظائف محلية مؤقتة يتم إنشاؤها من طرف الجماعات المحلية لمدة تمتد من 6 إلى 12 شهر المستفدون هم من البطالين الشباب قليلوا التأهيل وذلك لتمكين هذه الفئة من إكتساب خبرة مهنية في وحدة إنتاجية أو إدارية خلال هذه الفترة المحددة ، تتولى الجماعات المحلية عملية التوظيف أما مناصب العمل فتوفرها المؤسسات المحلية أو الإدارات مقابل إعانة مالية يمنحها صندوق مساعدة تشغيل الشباب .

يهدف هذا الجهاز إلى :

- الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية .
- تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 6 أشهر داخل مؤسسات مختصة بالتكوين ، هذا التكوين يتمحور أساسا حول ظروف عمل وسير المشروع المقترح .

هذا الإجراء كان يرمي إلى إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية ، وذلك بمنح فرصة لإدماج الشباب الذين تعذر عليهم الحصول على منصب عمل دائم وهذا تحت قيد الميزانية المحددة بالمنح السنوية الممنوحة من طرف صندوق إعانة تشغيل الشباب.

فالمشاريع الخاصة بإنشاء تعاونيات مؤهلة للتمويل ، لا يجب أن تتعدى 3 مليون دينار جزائري ، حيث تستفيد

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 90- 143 ، المؤرخ في 22 مارس 1990 ، المعدل والمتضمن جهاز الإدماج المهني للشباب والمحدد لقانون مندوب تشغيل الشباب .

من إعانة محددة بـــ 150000 دج ، وبهذا فإن تكلفة إنشاء منصب عمل واحد لا يجب أن يتعدى 500.000 دج ، أما تمويل التعاونيات يتم بـــ 30 % كحد أقصى من طرف الصندوق و 70 % الباقية يمكن اقتناء جزء منها على شكل قروض بنكية وغالبا ما يكون الجزء الأصغر والباقي هي أموال خاصة ، متعلقة بالمساهمات الفردية للمبادرين ، لقد تم الحفاظ على هذا الجهاز ويتواصل العمل به أو تطبيقه إلى يومنا ، أما صندوق مساعدة تشغيل الشباب فقد حل محله الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب .

2- الإجراءات المسيرة من طـرف الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية .

1-2 نشاطات ذات المنفعة العامة AIG : (Activités d'intérêt Général)

هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الإجتماعية في ورشات البلديات مقابل تعويض محدد بـــ 3000 دج لكل شهر، تكون الإستفادة منه لشخص واحد لكل عائلة دون أي شرط محدد ، كذلك يتعامل هذا الفرع مع الأشخاص البالغين السن القانونية للعمل والعاطلين عن العمل وإن طريقة تشغيلهم تتم وفـــق القوانين الخاصة بالتشغيل العادي ، وقد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حدة البطالة ولو بصفة ضئيلة ووجود مصدر عيش لبعض العائلات ، كما أنه ساعد الجماعات المحلية للتعويض عن نقص العمال وخاصة فـــي نشاط الصيانة إلا أن عدد المستفدين بدأ بالتراجع خلال فترة التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك لعدة عوامل منها :

- إنخفاض عدد ورشات البلديات المفتوحة وذلك لنقص وسائل الصيانة وعجز أغلب البلديات عن دفع الديون المستحقة عليهم .
- صعوبة الأعمال المنجزة وحرمان فئة البناء من المشاركة .

وقد بلغ عدد المستفدين من التعويض سنة 1995 مقابل نشاطات ذات منفعة عامة 588.200 مستفيد بـــ 31500 ورشة ، أما في سنة 1996 فقد بلغ عدد المستفدين 283.100 بـــ 17.200 ورشة أما سنة 1997 بلغ عدد المستفدين 133.943 مستفيد [1].

إلا أن هذا الجهاز سجل عدة نقائص منها :

- عدم وضوح الأهداف المرجوة منه بالإضافة لضعف الجوانب التنظيمية الخاصة به.

[1]- CNES, Rapport sur « Evolution des dispositifs d'emploi. »juin 2002 ,p 113 .

- تحديد التعويض بالأجر.
- إقصاء فئة الشباب البالغين سن 16 و17 مع السماح لباقي الفئات الأخرى بالإستفادة حتى وإن تجاوز سن التقاعد حيث كانت نسبتهم 1.9 % سنة 1995 – 1996 [1].

2-2 الأشـغال ذات المنفعة العامة والإستعمال المكثف لليد العاملة TUP- HIMO :

(Travaux d'Utilité Publique à Hante Intensité de Main –D'œuvre)

أنشئ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير [2] تم الإعلان والشروع في تنفيذ هذا الإجراء إنطلاقا من سنة 1997 وهو يهدف أساسا إلى إحداث مناصب عمل مؤقتة عن طريق فتح ورشات لصيانة الهياكل القاعدية ، فهذه الورشات مفتوحة تحت إشراف قطاعات الطـــرق ، الري الفلاحة والغابات ، بخلاف برامج النشاطات ذات المنفعة العامة الممولة بمنح الشبكة الإجتماعية.

يرمي برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة والإستعمال المكثف لليد العاملة إلى تحقيق قيمة إقتصادية مضافة من خلال المشاريع ويعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاولة وإنشاء مؤسسات مصغرة .

يتميز هذا الجهاز بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية ولا معدات ضخمة ، حيث تدخل مباشرة في تنفيذ مشاريعه أربعة قطاعات وزارية ، وزارة العمل ، الحماية الإجتماعية والتكوين المهنـــي وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ، وزارة الفلاحة والصيد البحري ، وزارة الداخلية ، الجماعات المحلية والبيئة .

إن جهاز برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة والإستعمال المكثف لليد العاملة قد سمح بتوفير مناصب عمل مؤقتة إلا أنه يعاني من النقائص التالية :

- التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد .
- إقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون جعله جهوي أو وطني .
- المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لا سيما المقاولة والمؤسســـة المصغرة .

---

[1]- CNES, Rapport sur « Evolution des dispositifs d'emploi. »juin 2002.p 113

[2]- إتفاق القرض رقم 4006 الموقع في 3 ماي 1996 ، بواشنطن بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم الشبكة الإجتماعية .

3-2 برنامج عقود ماقبل التشغيل CPE : (Contrat Prés Emploi)

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم : 402/98 المؤرخ في : 1998/12/02 ، وهو موجه لإدماج الشباب الحاملين لشهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني سامي على الأقل و الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة .

من خلال هذا الجهاز يتم توظيف هذه الفئة من الشباب البطال في المؤسسات والإدارات وتتكفل الخزينة العمومية بأجورهم لمدة سنة (شبه راتب بـــ 6000 دج لأصحاب الشهادات الجامعية ، و4500 دج للتقنيين الساميين) إلى غاية تمكينهم من إكتساب خبرة مهنية أولية قد تسهل إدماجهم في الحياة العملية .

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق العمل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في إكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل ، وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة ، وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الإجتماعية طيلة مدة عقد ماقبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات والذي يدفع من طرف صاحب العمل .

ويعتبر عقد ما قبل التشغيل إلتزام ثلاثي الأطراف بين : صاحب العمل والمترشح ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الإجتماعية ، حيث تقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي كبير لدى أصحاب العمل بالإتصال بكل المؤسسات التي يعنيها البرنامج وإبراز أهمية البرنامج من خلال :

- الفرصة التي ينمحها لأصحاب العمل لتدعيم وتأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل .

- الإمتيازات الضريبية والشبه ضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد أو عند المترشحين الجامعيين بإستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية في حوار يهدف إلى التعرف على قدراتهم وتوجيههم نحو المؤسسات التي تقدم عروضا تناسب إختصاصاتهم واستعداداتهم .

ومن خلال الإحتكاك المباشر سواء بالشباب الجامعي أوأصحاب العمل فإن البرنامج حقق نجاحا معتبرا بإعتراف الطـــرفين ، فأصحاب العمل يشهدون أن الديناميكية التي أتى بها البرنامج مكنت من إعطاء نفس

جديدة لتشغيل المتحصلين على شهادات جامعية داخل المؤسسات ، ونفس الشئ بالنسبة للشباب الجامعي الذي يعتبر التجربة ناجحة حيث سمحت له بإقتحام سوق العمل لأول مرة [1].

والجدول الموالي يلخص لنا أهم البرامج المذكورة آنفا ومساهمة كل برنامج في التشغيل ، وكذا المبالغ المالية التي خصصت لها.

الجدول رقم (1 - 5) : تطـور برامج التخفيـف من ضغـوط سـوق العمـل.

	1997			1998			1999		
	عدد المستفيدين	المعادل بالدائمين	التكلفة بملايير دج	عدد المستفيدين	المعادل بالدائمين	التكلفة بملايير دج	عدد المستفيدين	المعادل بالدائمين	التكلفة بملايير دج
ESIL*	181.225	86.157	2.312	152.943	72.212	1.316	157.567	68.323	2.431
TUP/HIMO**	86.093	20	1.179	83.842	34.589	2.523	128.641	47.819	3.923
AIG ***	133.943	133.943	4.615	134.715	134.715	504	135	135	504
CPE****	□□	□□	□□	6.544	6.544	121	2.196	.1962	323
المجموع	401.261	240.100	8.106	378.044	248.060	9.000	423.404	253.338	11.717
الناتج الداخلي الخام بملايير الدينارات)			2.762			2.782			3.187
النفقات/ الناتج الداخلي الخام			0.29			0.32			0.37

*الوظائف المأجورة بمبادرة محلية

** برامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستخدام المكثف لليد العاملة

*** نشاطات ذات منفعة عامة

**** عقود ما قبل التشغيل

المصـدر: وزارة العمـل والحـماية الإجتماعيـة ، أشغـال الندوة الوطنيـة الأولى حول الحمايـة الإجتماعيـة ، الجزائـر، ماي 2000 .

[1] – أ. محمد قرقب " وزير التشغيل والتضامن الوطني ، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر "منظمة العمـل العربيـة الندوة الإقليمية حول دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب طرابلس ، 11– 13 جويلية 2005 ، ص 11–12.

فيما يتعلق بالبرنامج الأول الذي يظهر في هذا الجدول ، وهو الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL) يظهر جليا أن مناصب العمل المستحدثة من سنة 1997 إلى سنة 1999 كانت في إنخفاض مستمر، حيث إنتقلت من 181.225 منصب عمل إلى 157.567 على التوالي ، وإنخفضت سنة 2000 إلى 145.500 نفس الإنخفاض عرفته المناصب التي تعادل مناصب العمل الدائمة ، حيث إنتقلت من 86.157 سنة 1997 إلى 68.323 سنة 1999 لتصل سنة 2000 إلى 51.100 منصب يعادل الدائم ، وهذا يعني عدم إستقرار مناصب العمل المستحدثة إذ تمثل عقود الإدماج ذات المدى القصير (أقل من 06 أشهر) أكثر من 66% من عمليات الإدماج التي هي مؤقتة في حد ذاتها . هذا الإنخفاض في مناصب العمل التي أنشأت في إطار هذا البرنامج يفسر بمستوى التمويل المخصص له ، إذ إنخفضت الإعتمادات الممنوحة له من 2.3 مليار دينار جزائري سنة 1997 إلي 1.9 مليار دينار سنة سنة 2000 (36 %) . وعدم قدرة الجهات المحلية على تمويل مثل هذه البرامج وقلت وعيهم بأهمية مشكل البطالة لأنها تهم الجهات العمومية العليا أكثر منهم .

أما برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (TUP/HUMO) التي وضعت سنة 1997 ، فلقد أنشأت مناصب عمل مؤقتة تتمثل في أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات ، والتي وجهت أساسا إلى الشباب البطال الذين لهم مستوى تعليمي متوسط .

عرف هذا البرنامج تطورا مستمرا في مناصب الشغل المستحدثة ، حيث إنتقلت من 86.093 منصب سنة 1997 إلى 128.641 منصب سنة 1999 ، إلا أن أغلبية هذه المناصب تبقى مؤقتة (حوالي 2/3 في المتوسط من سنة 1997 إلى سنة 2000).

تم تطبيق برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة على مرحلتين :

المرحلة الأولى 1997- 2000 : تم الشروع فيها منذ سنة 1997 وتم إنهائها في جويلية سنة 2000 تمويلها تم تأمينه بقرض خارجي من طرف البنك الدولي بمبلغ 50 مليون دولار أي ما يعادل 4.13 مليار دينار لإنشاء 3846 ورشة خلال الفترة 1997 – 2000 وتخص المشاريع الكبيرة المستعملة لليد العاملة والتي وزعت كالآتي :

الأشغال العمومية (الطرقات) 42 % ، الزراعة 30 % ، منشآت الري الصغرى 24.3 % ، العمران وأشغال التهيئة 3.5 % ، 0.2 % أشغال أخرى ، وخلال هذه المرحلة نجد أن أغلب المشاريع تم إنجازها خلال سنتي

1998– 1999 ، أما بالنسبة لسنة 2000 لم يبقى إلا الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية ، خلال هذه المرحلة تم تشغيل 140.000 شخص ومنه تم إنشاء 42.000 منصب عمل دائم [1].

المرحلة الثانية 2001- 2004 : تخص هذه المرحلة المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الإقتصادي الممتد على المرحلة 2001 – 2004 ، حيث تم إنتقال معدل التشغيل من 72.7 % سنة 2001 إلى 82.3 % سنة 2004[2] ، كما سجل تراجعـا كبيرا لنسبة البطالة حيث إنتقلت من 29.3 % إلى 12.3 % في الفتـرة 1999- 2006 .

إن الزيادة في عدد مناصب العمل بعد سنة 2001 تخص أساسا مناصب الأجراء غير الدائمين بمن فيهم المتمرنين التابعين للشبكات الإجتماعية ، بينما الأجراء الدائمين فعددهم بقي مستقرا وذلك حسب دراسة أعدها منتدى رؤساء المؤسسات حول تطور الشغل في الجزائر.

وقد أضافت الدراسة أن أرباب العمل خلقوا في نفس الفترة 574.000 منصب عمل ، ولقد سجل إنخفاض في عدد المناصب الدائمة بـ 11 % من سنة 2000 إلى غاية سنة 2005 ، كما إنتقل عدد العمال غير

الدائمين من 1.2 مليون عامل سنة 2000 إلى 2.2 مليون عامل سنة 2005 بإرتفاع قدر بحوالي 85 % ويعود هذا الإنخفاض في البطالة إلى برنامج الإنعاش الإقتصادي ، وقد تم كذلك توفير مخصصات إضافية في الميزانية بغرض إدراج برامج جديدة لصالح المناطق المحرومة في المناطق الجنوبية ومناطق الهضاب العليا ومشروع إنشاء مليوني منصب عمل مابين 2005– 2009 منها مليون منصب عمل دائم ، تجدر الإشارة إلى أنه تم وإلى غاية 2007 إنشاء 1.220.000 منصب عمل منها 756.000 منصب عمل دائم أي 62 % من المناصب المستحدثة بمعدل حوالي 400.000 منصب عمل سنوي [3].

من بين أهم البرامج التي وضعت للتقليل من حدة البطالة والسماح للبطالين بالحصول علـى دخـل مؤقـت والإستفادة من خدمات الضمان الإجتماعي ، هناك برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة (AIG) الذي أنـشأ

[1]– الأرقام مأخوذة من وكالة التنمية الإجتماعية ADS .

[2]– Eco-technics , « Activité et emploi en Algérie en 2004» , Ben Aoun , Alger , Avril 2005 , p 09 .

[2]– عبو عمر ، مداخلة بعنوان " جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة " الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ، واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2008 ، ص 14.

سنة 1994 وتكفلت بتطبيقه منذ سنة 1996 وكالة التنمية الإجتماعية (ADS).

لقد سمح هذا البرنامج الذي نظم على شكل ورشات عمل تحت إشراف البلديات ، بالقيام بأشغال الصيانة والخدمات الصحية والتعليمية وتجديد الأجهزة والتراث العقاري في الوسط الريفي والحضري ، بإنشاء ما لا يقل عن 403.658 منصب عمل مؤقت من سنة 1997 إلى غاية نهاية سنة 1999 ، بقيمة إجمالية تقدر بـ 14.695 مليار دج .

أما برنامج عقود ما قبل التشغيل فإن حصيلة ثلاث سنوات من تطبيقه فكانت ضئيلة جدا بالنسبة لعدد المستفدين مقارنة بالطلب على العمل ، خاصة إذا علمنا أن هذه الفئة من البطالين في تزايد مستمر.

وبالفعل هذا الجهاز لم يوظف إلى غاية نهاية سنة 2000 سوى 13.274 شاب ونسبة التوظيف النهائي لا تتجاوز 20% .

وكتقييم كلي لهذه البرامج خلال سنوات 1997 و1998 و1999 فإن أكثر من 400.000 شاب قد إستفاد من مناصب عمل مؤقتة لفترة تتراوح ما بين 3 و 12 شهرا ، كلفت الدولة 8 مليار دج سنة 1997 و9 مليار دج سنة 1998 و11.7 مليار دج سنة 1999 ، وهو ما يعادل 0.28% من الناتج الداخلي الخام سنة 1997 و0.32% سنة 1998 ، و0.37% سنة 1999[1].

الإنتقادات التي وجهت لهذه البرامج ترى أن هذه الأخيرة ترتكز على المساعدة وتنمية روح الإتكال ، لهذا أنشأ سنة 1997 ، بالموازاة مع هذه البرامج ، جهاز جديد تسيره الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) هدفه تنمية روح المبادرة لدى الشباب وتشجيعهم على إنشاء مؤسسات مصغرة تتماشى وأهداف الإنتقال إلى إقتصاد السوق ، وكذا مواجهة مشكل التمويل الذي إعترض برنامج إنشاء تعاونيات الشباب الذي أنشأ في بداية التسعينيات ، لهذا أوكل للبنوك دور الوساطة المصرفية والتعامل مع هذه المؤسسات التي تخضع لتقييم الأخطار وإتخاذ القرارات التمويلية المناسبة .

[1] – على سبيل المقارنة فإن النفقات العمومية الموجهة للتدخل في سوق العمل تمثل 0.38 % من الناتج الداخلي الخام في الولايات المتحدة الأمريكية و 3% في فرنسا و5 % في إيرلندا و5.5 % في الدانمارك .

3 - الإجراءات المسيرة من طـرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ :

(Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des jeunes)

إنطلاقا من تحديد النقائص الموجودة في الإجراء الخاص بالإدماج المهني للشباب ، جاءت فكرة الإعلان عن شكل جديد لإنشاء النشاطات في إطار إجراء آخر، يظهر بأنه أكثر ملائمة لإقتصاد في طريـق الإنتقـال إلى إقتصاد السوق دخل الإجراء الجديد حيز التطبيق منذ السداسي الثاني لسنة 1997 ، حيث أسـند تـأطيره إلى هيئة خاصة أطلق عليها إسم : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

يضم الإجراء نوعين من العمليات : برنامج المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة والتكوين المستند عن خلق نشاطات .

كما أنه يرتكز على ثلاثة أفكار رئيسية وهي كالتالي :

- إدماج الشباب في ميكانيزمات السوق .
- تدخل البنوك فيما يخص تقييم الأخطار وأخذ القرار في تمويل المشاريع .
- تركيز تدخل السلطات الحكومية في وظائف المساعدة والنصح .

إنجاز هذه النشاطات يعتمد على تمويلات صندوق دعم وتشغيل الشباب ، هذا الصندوق يرمي إلى مساعدة الشباب الراغب في خلق نشاطه بنفسه .

4- برنـامج القرض المصغر: (programme de La Micro crédit)

يسير هذا البرنامج جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، والذي أنشئ لمساعدة أصحاب المـشاريع الذين ليست لهم وسيلة ضمان يقدمونها للبنك حيث يتكفل صندوق ضمان الأخطار الناجمة عـن القـروض المصغرة بتسديد ما نسبته 80 % من القرض حسب ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 99 – 44 المـؤرخ في 13 – 02 – 1999 [1] ، وهذا ما جعله يتميز بصعوبة الإجراءات البنكية ، وتتم دراسة ملفـات القـروض المقدمة على مستوى وكالة التنمية الإجتماعية ، كان يسير هذا البرنامج سابقا من قبل مندوبية التشغيل حتى تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المـؤرخ في 22 جـانفي 2004 [2] ، يوجه هذا البرنامج إلى فئة البطالين القادرين على إنشاء شغل خاص بهم وليسوا مـؤهلين لجهـاز

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 28 شوال 1419 هـ الموافق لـ 14 – 02 – 1999 ، العدد 08 .

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 03 ذو الحجة 1424 هـ الموافق لـ 25 – 01 – 2004 ، العدد 06.

المؤسسات المصغرة لظروف ترجع إلى عامل السن أو عدم توفر الوسائل والإمكانيات وهو بهذا برنامج يهدف لترقية وتطوير العمل من خلال دعم العمل الذاتي ، وسمي بالقرض المصغر كونه قرض ذو حجم صغير يتراوح ما بين 50.000 دج و 350.000 دج وهو يخص الأنشطة الموالية :

- أنشطة صغيرة الحجم .
- الأنشطة ذات الطابع العائلي .
- الحرف الصغيرة والأعمال التقليدية التي لها تأهيلات مهنية خارج إطار التعليم والتكوين الرسمي .

5 - الإجراءات المسيرة من طـرف الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM :

(Agence Nationale de l'Emploi et de Main d'œuvre)

أنشئ هذا الجهاز للمساعدة على الإدماج المهني بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 – 126 المؤرخ في 29 – 04 – 2008[1] ، وقد جاء بعد عشر سنوات بدلا لجهاز عقود ما قبل التشغيل الذي لم تكن نتائجه مرضية ، يهدف هذا الجهاز إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة ، وكذلك تشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما عبر برامج تكوين – تشغيل وتوظيف ، وهو موجه إلى ثلاث فئات من طالبي العمل ، تتمثل الفئة الأولى في الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني ، والفئة الثانية تضم الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا مهنيا ، أما الفئة الأخيرة فهي تضم الشباب الذين ليس لهم أي تكوين أو تأهيل ، ويترتب على إدماج هذه الفئات الثلاث إبرام عقود إدماج بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم أو الهيئة المكونة والمستفيد وتتخذ هذه الأشكال التالية :

- عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة للفئة الأولى .
- عقد إدماج مهني بالنسبة للفئة الثانية .
- عقد تكوين – إدماج بالنسبة للفئة الثالثة .

فالأشخاص المستفيدون من العقدين الأولين ينصبون لدى المؤسسات العمومية والخاصة والمؤسسات والإدارات العمومية ، بينما ينصب المستفيدون من عقد تكوين – إدماج ، إما في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط وإما لدى الحرفيين المعلمين لمتابعة التكوين ، وتحدد مدة

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 24 ربيع الثاني 1429 هـ الموافق لـ 30 – 04 – 2008 ، العدد 22 .

الإدماج بسنة واحدة غير قابلة للتجديد في القطاع الإقتصادي ، وسنة واحدة قابلة للتجديد بناء على طلب المستخدم في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية ، وإذا كان العقد ، عقد تكوين – إدماج ، فتكون حسب المدة في ورشات الأشغال المختلفة ، وسنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لدى الحرفين المعلمين .

6 - تقييـم نتائج الإجراءات المتخذة لضبط إختلال سـوق العمل في الجزائر .

بالنسبة لتقييم هذه الإجراءات توصلنا إلى نوعين من النتائج ، نتائج إيجابية وأخرى سلبية.

النتائج الإيجـابية للتقييـم : لقد ساعدت هذه الإجراءات على :

- إدخال دينامكية التشغيل والتوظيف في وضع إقتصادي صعب .
- خلق مناصب عمل وإنخفاض الضغوطات الإجتماعية .
- حماية وإدماج للشباب في الحياة المهنية .
- الدور الفعال للدولة في وضع الإجراءات ، تنظيمها ، تأطيرها وتمويلها .

النتائج السلبية للتقييم : رغم الإيجابيات المذكورة سابقا لهذه الإجراءات ، إلا أنها عانت من عدة نقائص من بينها :

- ضعف الموارد المخصصة وعدم الإستعمال الفعال لها .
- غياب إطار واضح وصارم ، يؤسس العلاقات والروابط بين هذه الإجـراءات فيمـا يخـص القواعـد والتحكيمات وفرص التمويل .
- نقائص إدارية وتقنية كثقل الإجراءات ، طول فترات إنجاز المشاريع وعدم إنتظام التحركـات الخاصـة بالمتابعة والمراقبة .
- عدم فعالية الإطار المنهجي لتقييم هذه التحركات والبرامج ، نظرا لنقص في الدراسـات والتحقيقـات الدورية .

لقد رأينا من خلال سردنا للإجراءات المتخذة لضبط إختلال سوق العمل في الجزائر ، أن هذه الإجـــراءات لم تمثل سوى إجراءات مساعدة وإنتظارية ، لم تساعد على ضبط الإختلال بل حاولت التخفيـــف مـــن الأثـــار الإجتماعية التي إنجرت عن إجراءات التعديل المعلن عنها ، لتأمين الإستقرار الإقتصادي الكلي .

لرسم معالم إشكالية سياسات ضبط إختلال سوق العمل في الجزائر ، يمكن ذكر بعض الخطوط العريضة التي تشكل سياسة أساسية لخلف فرص عمل وتفعيل التنمية المحلية ، أين طريقة الإستعمال أو التطبيق ، تـــتغير حسب الإتجاهات التي تمليها الظروف والتحكيمات المقامة من طرف السلطات العمومية ، هذه السياسة تتمثل في : الإستثمار في مجال المؤسسات المصغرة .

لقد برزت في الجزائر ملامح الإهتمام بالمؤسسات المصغرة مع تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي للفتـــرة 1994 – 1998 لما لهذا البرنامج من أثار سلبية على مستوى التشغيل ولكن هذه الأثار تمس بالخصوص الفئـــة الشابة والمشكلة لغالبية الطالبين للعمل والداخلين الجدد لسوق العمل ، الأمر الذي دفع إلى إستحداث بـــرامج خاصة لتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من 1990 - 1995 ثم برنامجا خاصا في إطار المؤسسات المصغرة حيث أصبح هذا البرنامج عمليا منذ السداسي الثاني من سنة 1997[1] .

ظهور هذه المؤسسات إلى الوجود تم في سياق وطني ودولي متميز بتسارع وتيرة تطبيق الإصلاحات الإقتصادية من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى بشأنه الإتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والـــذي نتج عن تطبيقه تعميقا لإعادة هيكلة القطاع الصناعي مما دفع العديد من المؤسسات إلى التركيز على نـــشاطها الأصلي والتخلي عن مجمل الأنشطة الملحقة به ، إضافة إلى غياب العديد من الأنشطة والمؤســـسات والنـــاجم أساسا عن عمليات الإفلاس التي مست العديد من مؤسسات القطاع العام وطرح العديد منـــها للخوصـــصة وهو ما أدى إلى التفكير في خلق مؤسسات مصغرة كإحدى الآليات التي قد تساهم في ضبط إختلال ســـوق العمل [2].

[1]– المادة 16 من الأمر رقم 96 14 المؤرخ في 24 جوان 1996 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 39 ، الصادرة بتاريخ 26 جوان 1996 .

[2]– أ. محمد الهادي مباركي " المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية " ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي ، الأغواط 8 – 9 أفريل 2002 ، ص 1.

خلاصة الفصل الأول

لقد تعددت النظريات المفسرة لآلية سير سوق العمل على الرغم من تطرقها له من الجانب الكلي وهذا ما جاءت به النظريات التقليدية ، غير أنها واجهت صعوبات في تفسير آلية سير سوق العمل بعد تفشي ظـاهرة البطالة في أوربا ، حيث حاولت نظريات أخرى تفسير هذه الظاهرة بتقديم إقتراحات جزئية تنظر إلى سـوق العمل من جانب واحد إما العرض وإما الطلب على خلاف النظريات الكلية ، لكن الملاحظ هـو أن هـذه النظريات كلها أثبتت محدوديتها لكونها تفسر ظاهرة معينة أو جزئية في سوق العمل وكذلك لفترة معينـة وفي ظروف معينة دون أن يطبع تحليلها الديمومة أو الشمولية لهذا النوع من الظواهر .

إنطلاقا من هذه الخلفية النظرية قمنا في هذا الفصل بتحليل سير سوق العمل وسياسات التشغيل في الجزائر وذلك بطرح أهم النظريات الإقتصادية المفسرة لآلية سير سوق العمل سواءا من الجانب الكلي أو من الجانـب الجزئي .

فقمنا بسرد أهم المراحل التي مر بها سير سوق العمل بالجزائر من مرحلة ما بعد الإسـتقلال إلى مرحلـة الإصلاحات مركزين على تحليل وضعية وتطور التشغيل خلال كل مرحلة ، فلاحظنا أن سياسة التشغيل المتبعة في مرحلة الإقتصاد المخطط لم تعد تتـوفر على الوسائل اللازمة لمواصلة سياسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث عرف الإقتصاد إختلالا هيكليا بين العرض والطلب (بسبب تعرض الـبلاد للـصدمات الخارجيـة ، الصدمة البترولية 1986) إلى الحد الذي لا بد فيه من التوقـف من تطبيق خطـة التنمية السائدة واللجوء إلى برنامج الإصلاح الإقتصادي من أجل إسترجاع التوازنات الكبرى بكيفية تسمح بتوفير شروط الإنعاش .

إن تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي كان له نتائج وأثار سلبية على مستوى التشغيل ، هذه الأثار الـتي مست بالخصوص الفئة الشابة والمشكلة لغالبية الطالبين للعمل والداخلين الجدد لسوق العمل ، الأمر الذي دفع إلى إستحداث برنامج خاص في إطار المؤسسات المصغرة والذي وضع خصيصا لفئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أوخدماتي من أجل إيجاد مناصب عمل من جهة ، والسعي لبروز هؤلاء الشباب كأفراد مهمين في المجتمع يساعد في تحقيق مشاريع معتبرة وبالتالي التخفيف من العبئ الإجتماعي مـن جهـة أخرى .

إنطلاقا من هذا سنحاول في الفصلين المواليين توضيح مدى فعالية هذا النوع من البرامج الخاص بالمؤسسات المصغرة من خلال نشأة وتطور قطاع المؤسسات المصغرة بالجزائر وإبراز الدور الذي تلعبه في تفعيل التنمية من خلال مساهمتها في تنشيط وتفعيل النسيج الإقتصادي المحلي ومدى إسهاماتها في التـشغيل علـى المـستوى الوطني وخصوصا المحلي .

الفصل الثاني

نشـأة وتطـور قطـاع المؤسسات المصغرة بالجزائر

تمهيـد:

لقد إستطاعت المؤسسات المصغرة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن على فعاليتها الإقتصادية في ترقية النشاط الإقتصادي وذلك على الرغم من التحولات التي مر بها العالم ، هذا ما أدى إلى زيادة الإهتمام بها وذلك نظرا للأهمية التي وصلت لها في الإقتصاد العالمي خاصة في الدول المتقدمة ، وإنتهاج الكثير من الدول النامية هذه الوسيلة كخطوة أساسية لتحقيق أهدافها التنموية لم يكن حديثا بقدر ماكان وليد تطورات وتغيرات تاريخية وإقتصادية وإجتماعية .

فمن الواضح أن المؤسسات المصغرة لها أهمية كبيرة في النشاط الإقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الإقتصاديين الذين أجمعوا على أهميتها وذلك من خلال إعطائها حيوية ودور فعال في تحقيق التنمية الشاملة ، إلا أن الذي لم يجمعوا عليه هو تحديد مفهوم وتعريف جامع لهذا النوع من المؤسسات ، فلقد إجتهدوا في إعطاء تعريف لهذه المؤسسات كلا حسب المعايير والمحددات التي يراها مناسبة في تحديد هذا التعريف .

و لم توجد لحد الآن نظرية شاملة تعطي إطار دقيق لهذه المؤسسات .

ولتوضيح دور وأهمية الإستثمار في المؤسسات المصغرة نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي :

المبحث الأول : ماهية وأهمية المؤسسات المصغرة .

المبحث الثاني : سياسات دعم المؤسسات المصغرة .

المبحث الثالث : إسهامات المؤسسات المصغرة في التشغيل ودورها في تفعيل التنمية المحلية .

المبحـث الأول: ماهيـة وأهميـة المؤسسـات المصغرة .

1- مفهوم وخصائص المؤسسـات المصغرة.

من الصعب إيجاد تعريف واحد وشامل للمؤسسات المصغرة إذ هناك إختلاف في المفهوم من دولة لأخرى ومن نظام إقتصادي لآخر حيث يمكن أن تعتبر صناعة مصغرة في بلد ما في حين تعتبر صناعة كبرى في بلد آخر، وهذا ما جعل الكثير يختلف في تحديد المقصود بالمؤسسات المصغرة ، إلا أنه بالرغم من هذا التباين فإن هناك بعض الأسس الإقتصادية التي يتم وفقا لها تعريف المؤسسات المصغرة وتمييزها عن باقي أحجام المؤسسات الأخرى .

ومن خلال مختلف التجارب الدولية ، نجد أن التعريف الأكثر إستعمالا للمؤسسات المصغرة يرتكز على المعايير الكمية والمعايير النوعية وقد تؤخذ كلها أو بعضا منها وقد تم تقسيم هذه المعايير كما يلي :

- **المعايير الكميـة** : هذه المعايير تتناول الجوانب الكمية التي تستخدم الأغراض الإحصائية والتنظيمية كما تساعد الجهات التنظيمية المسؤولة عن مساندة المؤسسات المصغرة على أداء مهامها وهذه المعايير تنقسم إلى مجموعتين هما[1] :

المجموعة الأولى : تشمل مؤشرات تقنية وإقتصادية من أهمها : عدد العمال ، التركيب العضوي لـــرأس المال حجم الطاقة المستعملة .

المجموعة الثانية : تحتوي على مؤشرات نقدية وهي : رأس مال المستثمر ، رقم الأعمال .

معيار عـدد العمال (العمالة) : هذا المقياس من المعايير الأكثر شيوعا أو إستخداما وهو السائد حاليا في الدول النامية بإعتبار أن بيانات العمالة تكون عادة متاحة لأغراض إدارية وقانونية وإجتماعية (نظرا للسهولة التي تكشف عملية قياس الحجم بواسطته عند المقارنة على المستوى الدولي) .

وقد تعرض هذا المعيار إلى العديد من الإنتقادات من أهمها :

- أنه لا يكشف الحجم الحقيقي لنطاق العمليات بالمنشأة ويضيف البعض أنه يصلح معيارا بإعتبار أن أحد مهام تلك الأنشطة الصغيرة تتمثل في تنمية العمالة .

[1] – بن سعد محمد ، ضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سعيدة 2004 ، ص 25 .

- أن وضع حد أعلى لهذا العنصر قد يمنع أصحاب الأعمال من تشغيل عمال إضافيين حتى لا يفقدوا مزايا البرامج الحكومية ، وربما يدفعهم إلى تجميد الموقف ليبقى على تميزه بالإمتيازات الخاصة .

- لا يعكس الحجم الحقيقي للمشروع بسبب إختلاف معامل رأس المال فهناك مؤسسات وصناعات تتطلب رأس مال ضخم ، لكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن إعتبارها صغيرة الحجم والعكس صحيح [1].

المعيار المزدوج : (الجمع بين معيار رأس المال والعمالة) : يعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك بالجمع بين المعياريين السابقين أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للإستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات المصغرة والصغيرة .

- **المعايير النوعية :** وهي معايير تعتمد على الفروق الوظيفية وتشمل نمط الملكية السائدة والمكونات التنظيمية وتحديد الدور لكل من المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وهذه المعايير تقسم المؤسسات إلى مؤسسات منظمة وغير منظمة ، حديثة وتقليدية ، مصنعة وغير مصنعة .

المسؤولية : وهي تشمل مسؤولية المالك ، فحسب هذا المعيار المؤسسات المصغرة تتمتع بتنظيم هيكلي بسيط يمكن المالك من تأدية العديد من الوظائف في نفس الوقت ، الإدارة ، التسويق ، التمويل.....الخ والمتصرف الوحيد الذي يقوم بإتخاذ القرار وتنظيم العمل داخل مؤسسته ، عكس المؤسسات الكبيرة التي تتوزع فيها العمليات السابقة على عدة أشخاص حسب التخصص ما يعني أن المالك لا بد من تمتعه بالخبرة والدقة .

الملكية : يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة ، حيث ملكية المؤسسات المصغرة تعود للقطاع الخاص ، في شكل مشروعات فردية أو عائلية ، يلعب فيها المالك دورا كبيرا على كل المستويات .

حصة المؤسسة من السوق : وهو يحدد حجم المؤسسة بالإعتماد على علاقتها بنطاق السوق (أي إعتمادها على وزنها وأهميتها داخل السوق ، الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما إعتبرت هذه المؤسسة كبيرة) فالعلاقة بين المؤسسة والسوق هي علاقة عرض وطلب على المنتوج أو الخدمة .

لكن مع تعدد حالات المنافسة التي تعم السوق ، فمثلا في حالة منافسة تامة يكون هناك عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق أو في حالة احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق ، فإنه يصعب علينا تحديد التعريف بهذا المؤشر .

[1]– مكتب العمل العربي ، موقع الصناعات الصغيرة في سياسات التشغيل ودورها في الحد من مشاكل التشغيل ، الخرطوم فبراير 1978 ، ص 75.

طبيعة الصناعة : حسب هذا المعيار، المؤسسات المصغرة أو الصغيرة هي المؤسسات التي تتميز بإستخدام تقنيات إنتاج بسيطة نسبيا ، مما يتماشى مع وفرة العمل بالإضافة إلى إستعمالها لحجم قليل من رؤوس الأموال لكن لا يمكن الاعتماد على هذا المعيار في تعريف الصناعات الصغيرة بسبب التطورات السريعة حيث أصبحت بعض هذه الصناعات تعتمد على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

1-1 أهم التعـاريف الدولية للمؤسسات المصغرة .

- **تعريـف الولايات المتحدة الأمريكيـة :** تختلف وتتنوع تعاريف المؤسسات المصغرة (المشروع المصغر) في الو. م. أ حسب رؤية كل جهة مهتمة بهذا القطاع وفيما يلي أهم هذه التعاريف .

الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية : تعتبر المشروع المصغر، المشروع الذي يعمل به أقل من 10 عمال ، كما تعتمد في تعريفها على مجموعة من الخصائص هي الإيرادات ، رأس المال والمبيعـــات .

- **التعريف التركي :** هناك عدة تعاريف من بينها

تعريف المعهد الحكومي للإحصاء : فقد عرف المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسات التي يعمل بها من 1 - 9 عمال ، 10 - 49 عامل ، 50 - 199 عامل على التوالي [1].

- **تعريف بعض الدول العربية :**

تعريف تونس : تعرف المشروعات المصغرة ، الصغيرة والمتوسطة على أنها المشروعات التي يعمل بها من1 - 10 عمال ، 10 - 49 عامل ، 50 - 99 عامل على التوالي[2] .

[1] – دراسة عن تعريف مشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، منتدى البحوث الإقتصادية لمشروع تنمية سياسات المشروعات الـصغيرة والمتوسطة في وزارة التجارة الخارجية ومركز البحوث والتنمية الدولية ، كندي ، أكتوبر 2003 على الموقع الإلكتروني
www.SME.gov.eg

[2] - منظمة العمل العربية ، ورقة عمل مقدمة حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة ، المنتدى العربي للتشغيل ، بيروت يومي 19 – 21 أكتوبر 2009 ، ص 19 على الموقع الإلكتروني www. alolabor . org

تعريف مصر : لقد تم تحديد وتعريف المؤسسات المصغرة ، الصغيرة والمتوسطة في مصر وفق قطاعات النشاطات الإقتصادية كما هو موضح في الجدول التالي :

جـدول رقـم (2 - 1): تعريـف المنشئات الصغيـرة والمتوسطـة في مصر.

قطاعات النشاط	العمال	الأصول الثابتة بحد أقصى (جنيه)	المبيعات بحد أقصى (جنيه)
الصناعة والإنشاءات			
متناهية الصغر	1- 4	25 000	100 000
الصغيرة	5 - 45	5 000 000	10 000 000
المتوسطة	0 - 99	10 000 000	20 000 000
الخدمات والتجارة			
متناهية الصغر	1- 4	25 000	1 00 000
الصغيرة	5 - 9	5 00 000	1 000 000
المتوسطة	0 - 19	2 000 000	4 000 000

المصـدر: نشريه معلومات تنمية سياسات المنشات الصغيرة والمتوسطة في مصر لسنة 2004 من الموقع www.sme.gov.eg

تعريف الأردن : لا يوجد تعريف واضح ومحدد مجمع عليه لتحديد ماهية المؤسسات المصغرة في الأردن إلا أنه تم تقديم مشروع لتصنيف المؤسسات في الأردن يعتمد على تصنيف الجمعية العلمية الملكية كما هو مبين في الجدول التالي :

جـدول رقـم (2 - 2): تعريـف الأردن للمؤسسـات الصغيـرة والمتوسطـة.

نـوع المنظمات	عدد العمـال
المنظمات الصغـرى	1 - 4
المنظمات الصغـيرة	5 - 19
المنظمـات المتوسطة	20 - 99
المنظمات الكبيـرة	100 عامل فأكثر

المصـدر : فايز جمعة صالح النجار ، الريادة وإدارة الأعمال ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص 67 .

- **تعـريف بعض المنظمات والتكتلات الإقتصادية :**

تعـريف بعض المنظمات :

تعريف منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة : تعرف المؤسسات المصغرة " المؤسسات أو المشروعات التي يعمل فيها من 1-4 عمال " ، أما المشروع الذي يعمل فيه من 5-19 عامل فهو مشروع صغير.

تعريف منظمة التعاون والتطوير الإقتصادي : [1] والذي يعتبر من التعريفات الأكثر عالمية باعتباره أكثر دقة وتحديدا يمكن أخذه كنموذج في تصنيف المؤسسات وهو كما يلي :

- **المؤسسات المصغرة** : تشغل من 1 - 4 عمال .
- **المؤسسات الصغيرة جدا** : تشغل من 5 - 19 عامل .
- **المؤسسات الصغيرة** : تشغل من 20 - 99 عامل .
- **المؤسسات المتوسطة** : تشغل من 100- 500 عامل .
- **المؤسسات الكبيرة** تشغل أكثر من 500 عامل .

تعريف البنك الدولي : يعرف البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات وهي :

- **المؤسسات المصغرة :** تعرف على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز عمالها 10 عمال ، وبإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي .
- **المؤسسات الصغيرة** : هي التي تضم أكثر من 10 عمال وأقل من 50 موظف ، وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وأكثر من 100.000 دولار.
- **المؤسسات المتوسطة** : يبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف ، أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي .

[1] OLIVIER FERRIER , « les très petites entreprises » , édition De Boeck 2002 , université Bruxelles , p30 .

تعريف منظمة العمل الدولية : تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات حسب مستوياتها إلى :

- **المؤسسات الفردية (المصغرة)** : وهي المؤسسات التي يعمل بها من 1- 5 عمال ، وقيمة الأصول الثابتة بها بخلاف الأرض والمباني لا تتجاوز 4000 دولار أمريكي .
- **المؤسسات الصغيرة** : وهي التي يعمل بها أقل من 15 عامل ولا تزيد الأصول الثابتة بها بخلاف الأرض والمباني 10.000 دولار أمريكي .
- **المؤسسات المتوسطة** : وهي التي يعمل بها أكثر من 15 عامل وتزيد قيمة الأصول الثابتة بها عن 10.000 دولار أمريكي .

تعريف بعض التكتلات الإقتصادية :

تعريف إتحاد جنوب شرق آسيا للمؤسسات المصغرة :

إن الدراسة التي قام بها " برونش وهيمز (Brunch et Hiemenz) في إطار إتحاد شعوب بلاد جنوب شرق آسيا وذلك إعتمادا على معيار عدد العمال في تصنيف المؤسسات كانت كما يلي[1] :

- **المؤسسات المصغرة** : عدد عمالها محصور مابين 1- 9 عمال .
- **المؤسسات الصغيرة** : عدد عمالها محصور ما بين 10- 49 عامل .
- **المؤسسات المتوسطة** : عدد عمالها محصور ما بين 50- 99 عامل .
- **المؤسسات الكبيرة** : تشغل على الأقل 100 عامل .

تعريف الإتحاد الأروبي : يعتبر تعريفه وتصنيفه من النماذج التي إعتمدتها الكثير من الدول منها الجزائر

كان أول تعريف للإتحاد لـــ (PME) سنة 1996 وتم تجديده ليضم تعريف المؤسسات المصغرة في سنة 2003 ويكون ساري المفعول في 1 جانفي 2005 ¡ والذي يمكن تلخيصه في الجدول التالي :

[1]– جالن سبنسرهل ، ترجمة صليب بطرس ، منشآت الأعمال الصغيرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ¡ 1998 ص111 .

جدول رقم (2 - 3): تعـريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسـات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

المعيـار / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقـم الأعمـال السنـوي (مليون أورو)	مجموع الميزانية السنوي (مليون أورو)
مؤسسـة مصغـرة	أقـل من 10	لا يتجـاوز 2	لا يتجـاوز 2
مؤسسـة صغيـرة	أقـل من 50	لا يتجـاوز 10	لا يتجـاوز 10
مؤسسـة متوسطـة	أقـل من 250	لا يتجـاوز 50	لا يتجـاوز 43

Source: Nathalie Champroux ,Olivier Frayssé ,Entreprises et entrepreneurs dans leur environnement en Grande - Bretagne et aux Etats – Unis , Presses Sorbonne Nouvelle , 2005 p65 .

وخلاصة القول أن جميع التعاريف تقريبا تعتمد في مفهومها للمؤسسات المصغرة على العناصر التالية : عدد العمال ، قيمة رأس المال ، ومعيار الإستقلالية .

فحسب هذه المعايير فإن المؤسسات المصغرة هي تلك المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال كحد أقصى أما رأسمالها فلا يتعدى 10.000.000 دج في كل مؤسسة فإذا فاقت هذا الحد لا يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات المصغرة ولا تقوم الدولة بتمويلها .

2-1 التطـور التـاريخي للمؤسسات المصـغرة .

إن معظم المؤسسات الإنتاجية الكبيرة اليوم كانت عبارة عن مؤسسات صغيرة في بداية مراحلها وقد كان يطلق عليها مصطلح " المانيفاكتور " خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر مع بداية تشكل النظام الرأسمالي وبعض الكتابات تشير إلى أن المؤسسات المصغرة نشأت في الصين في أواخر أربعينات القرن الماضي وفي أوائل خمسيناته في الولايات المتحدة ومنتصف ستيناته في اليابان ، وتعتبر اليابان أولى الدول والأكثر إهتماما وتنظيما لهذه المؤسسات ، كما أنها تمثل محور النشاط الإقتصادي في الصين ، وتعمل الدول حاليا على إتباع عدة سياسات لدعمها كالإعفاء الضريبي ، وضع نمط التمويل وغيرها.

لقد مرت عملية تطور المؤسسات المصغرة عبر التاريخ بالمراحل الآتية :

- **مرحلة الصناعة المنزلية :** نشأت الصناعة بشكلها الأول على هيئة نشاطات منزلية ضمن القطاع الزراعي الريفي ، وقد اتسم هذا النشاط بالعمل اليدوي والوسائل البدائية في العمل ، وقد إستمر هذا النمط من الإنتاج

الصناعي إلى مراحل متأخرة من التطور الإقتصادي ، وتحول مع الزمن إلى مورد رئيسي لدخل بعض العائلات وقد إحتفظ هذا النمط الإنتاجي بمكانته في العديد من الدول النامية إلى يومنا هذا بسبب الطابع التراثي والشخصي ودقة الصنع .

- **مرحلة الحرفية** : في هذه المرحلة تطور النشاط الصناعي ، حيث تحول بعض المنتجين المتزليين إلى أفراد متخصصين بنشاط معين كحرفيين أو صناع كالحداد ، النجار.....إلخ وكان نشاطهم مخصصا للسوق وليس لإشباع حاجة العائلة فقط ، كان في البداية عمل الحرفيين يرتكز على توصية المستهلك ، ثم تحول النشاط إلى صنع المنتجات وعرضها في السوق دون الحاجة إلى طلب مسبق ، وتعتبر الحرفية مهمة في تطور الصناعة والمؤسسة على حد سواء وساعدت على الوصول إلى مرحلة التصنيع ، غيـــر أن بعض الصناعات الحرفية وخاصة في مجالات النسيج والخشب والأثاث.....تعد حتى الوقت الحاضر من النشاطات الرئيسية في كثير من البلدان النامية مثل الهند ، إيران ، مصر.....إلخ .

- **مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة (المشغل الصغير)** : وهي شكل من أشكال تنظيم الإنتاج الصناعي الرأسمالي وهي عبارة عن مشغل صغير يقوم رب العمل بإستخدام العمال الحرفيين لقـــاء أجر معين لصنع منتجات بموجب تقنية يدوية ، وقد مكنت هذه الوسيلة من بسط الرقابة داخل المشغل مما خلق جوا من المنافسة بين العاملين إلى جانب الإقتصاد في نفقات الإنتاج ووسائل النقل ، إلا أن هذا النمط من التعاون الإنتاجي بقي محدود لغياب تقسيم العمل .

- **مرحلة المشغل الرأسمالي** : وهي تضم الشكل التنظيمي الأساسي للرأسمالية ، والقائم على أساس استخدام الأجهزة الشبه الآلية ، وقد إنتشرت المشاغل في الدول الأوروبية إبتداءا من أواسط القرن السادس عشر حتى بداية الثورة الصناعية في إنجلترا وإستمرت في بلدان أخرى حتى القرن التاسع عشر ولا شك أن لهذه المرحلة الفضل في تهيئة الأساس التنظيمي والتقني لنشوء الصناعة الآلية بعد الثورة الصناعية .

- **مرحلة الصناعة الآلية وأهمية المؤسسة الكبيرة** : قامت هذه المرحلة على أساس استخدام الآلات والمكان بكثافة متزايدة بعد الثورة الصناعية حيث أدى التطبيق العلمي والتكنولوجيا في الصناعة والاقتصاد إلى إدخال أنواع جديدة من الآلات لم تكن موجودة من قبل في المؤسسة والتي تقوم على مصادر الطاقة ومن ثم إنتقلت الصناعة إلى الصناعات الثقيلة ، وركز الإهتمام في هذه المرحلة على المؤسسات الكبيرة باعتبارها قادرة عل

إستيعاب هذا التطوركالنفط ، الحديد والصلب ، .....إلخ وبذلك هيمن دور المؤسسة الكبيرة على الفكر الإقتصادي كشرط ضروري لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية خلال فترة طويلة وتم التركيز على ثلاث عوامل أساسية :

- **أثر الحجم** : وذلك بإعتبار أن معدل التكلفة في الإنتاج ينخفض على المدى البعيد مع توسيع وإرتفاع الطاقة الإنتاجية لها.

- **أثر التجربة** : أي أنه مع مرور الوقت تكتسب المؤسسة الكبيرة الخبرة ، مما يساعدها على زيادة سيطرتها وتحكمها في إستخدام عوامل الإنتاج وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية .

- **أثر الميدان التخصصي** : أي أن المؤسسة الكبيرة التي تسيطر على جزء كبير من السوق يمكنها الحصول على ميزات المقارنة نتيجة الابتكار والإبداع سواء في مجال طرق الإنتاج أو نوعية السلع المنتجة وهي بذلك تنوع أنشطتها مما يسمح لها من سيطرة إقتصادية أوسع [1].

1-2-1 عودة الإهتمام بدور المؤسسات المصغـرة .

رغم تنامي الصناعات الكبيرة ، إلا أننا رأينا أن الصناعات الصغيرة التقليدية لم تختفي وتعايشت معها في معظم الإقتصاديات ، لكن مع بداية الثمانينات والتسعينات تغيرت الوضعية وجعلت التطورات الإقتصادية معظم الدول بالأخص النامية يدركون أهمية المؤسسات المصغرة والصغيرة وقدرتها في إستيعاب اليد العاملة الفائضة وخلق النمو ، وذلك بعد إثبات محدودية التأثير الإيجابي للمؤسسات الكبيرة ، فقد وجدت بعض الدراسات بأنه في جميع الدول التي تمت دراستها إزداد حجم التشغيل في المؤسسات الصغيرة الحجم بينما حدث العكس في المؤسسة الكبيرة ، فمثلا بريطانيا تميز فيها انخفاض كبير في نسبة التشغيل في المؤسسات الصغيرة في فترة مابين الثلاثينات وبداية السبعينات لكن بعد هذه الفترة كان هناك توجه مهم للمؤسسات الصغيرة [2] .

2-2-1 المؤسسات المصغرة والصناعات الحرفية .

يمكن القول أن الصناعات الصغيرة تنقسم إلى مجموعتين :

- صناعات صغيرة تعتمد على تقسيم العمل والتخصيص وتمثل القطاع الحديث للأنشطة الصناعية، وهذا ما يميزها عن الأنشطة التقـــليدية .

- أنشطة إنتاجية أخرى تتسم بصغر حجم العـــمليات.

[1] – محمد الهادي مباركي ، المؤسسة المصغرة ، المفهوم والدور المرتقب ، مجلة العلوم الإنسانية ، قسنطينة ، العدد 1999/11 ص 130 .

[2] – د . مدحت القريشي ، الإقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الثانية 2005 ، ص 178 .

ونظرا لضخامة أعداد الذين يمكن اعتبارهم عمال الصناعات الصغيرة في الدول النامية ، فإنه يـصعب علينـا حصر دقيق لأعدادهم ونوعيتهم وذلك لعدم وجود تعريف موحد ومحدد بهم بالإضافة إلى تطابق وتداخل كبير بين قطاع المؤسسات المصغرة وقطاع الحرفيين ، بالنسبة للصناعات الحرفية ، فقد كان هنـاك اتفـاق علـى مستوى العالم أن القطاع الحرفي هو ذلك القطاع الذي يضم كثير من الأنشطة الإقتصادية والـصناعة ، الـتي تعتمد أساسا في تصنيعها على المهارة اليدوية للحرفين وبعض الأدوات والآلات البسيطة ، تلعب المهارة اليدوية للعامل دورا كبيرا في المنتج النهائي وتقوم هذه الحرف أساسا لخدمة المجتمع المحلي وتغطية إحتياجاته من السلع المتنوعة .

إن لقطاع الحرف جذورا تاريخية في تلبية المتطلبات الضرورية ، إلا أننا نلمس تراجع في كثير من الدول نتيجة عوامل كثيرة في مقدمتها العامل التكنولوجي إضافة إلى عدم توفر الحماية وزيادة منافسة السوق الخارجية الأمر الذي دفع الكثير من أصحاب هذه الحرف إلى تركها والبحث عن مصادر أخرى تتناسب مع الظروف المعيشية وبذلك أصبحت الصناعة الحرفية تعتمد بالأكثرية على الوراثة (من الأباء إلى الأبناء) وفي المقابل نجد بعض هذه الصناعات الحرفية قد تطورت نتيجة التقدم الصناعي والتكنولوجي إلى بعض صور الصناعات المصغرة والصغيرة وخصوصا في الدول المتقدمة (هذا إذا أخذنا التكنولوجيا كمعيار لتحديد حجم الصناعة) ونتيجة ذلك نجد أن هناك تطابق لبعض صور الصناعات الصغيرة مع بعض صور الصناعات الحرفية مثل صناعة الأحذية ، الأثاث ،.....الخ ، ما جعل الكثير يربط القطاع الحرفي بالمؤسسات المصغرة والصغيرة مثل مصر والمغرب في حين البعض يفصل بين هذين القطاعين مثل الهند.

ونحن سنعتبر الأنشطة والصناعات الحرفية كصناعات مصغرة أو صغيرة إذا كانت تحمل صفات ومزايا المؤسسات المصغرة (كعدد العمال ، حجم رأس المال ، .....) وذلك بإعتبار أن أغلبية الأنشطة الحرفية في الدول النامية وبالأخص العربية تصنف ضمن الصناعات المصغرة والصغيرة ، كما نشير إلا أن هناك الكثير من الصناعات الصغيرة تقع خارج نطاق الحرفيين [1].

3-2-1 صعوبة تحديد تعريف المؤسسات المصغرة .

تكمن صعوبة إيجاد التعريف الموحد في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر فبإختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة ، أو مقارنة مؤسسات القطاع بين بلدان ذات مستويات التنمية المختلفة فحسب سلامي فإن القيود التي تتحكم في إيجاد التعريف الموحد لهذه المؤسسات هي :

[1] – بوزيدي سعاد ، " المقاولة والتنمية الإقتصادية ، حالة المؤسسة المصغرة والصغيرة ، ولاية تلمسان " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، فرع اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان 2006 ــ 2007 ، ص 39- 40.

- **التباين في النمو الإقتصادي بين الدول** : إختلاف درجة النمو بين الدول المتقدمة والنامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة وأيضا وزن الهياكل الإقتصادية (مؤسسات ووحدات إقتصادية) ، وينجم عن ذلك إختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر فما يعتبر مؤسسة متوسطة أو كبيرة في بلد نامي في بداية مراحل التنمية قد تعتبر صغيرة في بلد متقدم صناعيا ، فمثلا قد تكون مؤسسة تعتبر كبيرة في السنغال في حين أنه تعتبر صغيرة في اليابان ، لذلك نصل إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن إعطاء تعريف موحد ومقبول يتناسب مع كل الدول .

- **تنوع النشاط الإقتصادي** : لكل مؤسسة نشاط إقتصادي وبالتالي لكل منها تنظيم داخلي وهيكـــلة مالية مختلفة ، ما يجعل تصنيفها يختلف من قطاع لآخر، فمثلا المؤسسة في القطاع الصناعي تحتاج إلى درجة عالية من الكثافة الرأسمالية ومن المبيعات بالمقارنة مع مؤسسة في مجال الخدمات ، وبالتالي قد تعتبر المؤسسة في القطاع الأول كبيرة بالنسبة للمؤسسة الثانية التي تعتمد على تنظيم بسيط ، ولهذا فإن التعاريف المستندة على المقاييس الموضوعية (مثل عدد العمال ، حجم المبيعات...) في هذه الحالة عند إستعمالها على مستوى القطاع فإننا قد نعتبر جميع مؤسسات بعض القطاعات صغيرة في حين قطاعات أخرى قد لا تحوي أي مؤسسة صغيرة.

- **إختلاف فروع النشاط الإقتصادي** : تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه فمثلا ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات الصناعة الإستخراجية ومؤسسات الصناعة التحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية ، من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعة المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته ولذلك تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الإستثمارات الذي يتطلبه نشاطها .

- **إشكالية القطاع غير الرسمي** : يعتبر القطاع غير الرسمي من الأسباب التي أدت إلى صعوبة تحديد تعريف دقيق للمؤسسات المصغرة خاصة بالدول النامية .

- **تعدد معايير التعريف** : يشكل تعدد المعايير وإختيار الأنسب منها صعوبة في تحديد مفهـــوم المؤسسات فالمؤسسات المصغرة شأنها شأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذ نجد أن هناك معايير متعددة لتحديد مفهومها والتفرقة بينها وبين المؤسسات الأخرى ومن هنا تظهر صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين أصناف المؤسسات بإختلاف نشاطاتها وأحجامها والقطاعات التي تنتمي إليها [1] .

---

[1] – يوسف قريشي ، " سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية – أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتـــصادية تخصص علوم التسيير ، الجزائر 2004- 2005 ، ص 16-17 . إستنادا إلى

A. Slami, petite et moyenne industrie et développement économique, ENAL, Alger 1985 p 27

1 - 3 ضبط الإطـار العام لمفهوم المؤسسات المصغرة بالجزائر.

1-3-1 تعريف المؤسسات المصغـرة .

صدر قرار إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب بالمرسوم الرئاسـي رقـم 96 /234 الصادر في 20 جويلية 1996 ¡ والمرسوم التنفيذي رقم 96 / 296 – 297 الصادر في 8 سبتمبر 1996¡ وعلى إثر ذلك تم تعريف المؤسسات المصغرة على أنها " المؤسسات التي يقدر متوسط عدد العمال فيها بثلاث مناصب شغل كحد أقصى أما رأسمالها فلا يتعدى 4.000.000 دج في كل مؤسسة .

أما حاليا فالتعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بالجزائر هو:

" المؤسسات المصغرة هي مؤسسات تشغل أقل من 10 عمال ورقم أعمالها أقل من 20 مليون دج أو ميزانية لا تفوق 10 مليون دج مع إستقلاليتها حيث لا تفوق نسبة ما يملكه الغير فيها هو 25 %.

(بموجب المادة 4/04 من قانون 01 – 18 المؤرخ في 12 – 12 – 2001).

جدول رقم (2 - 4):تصـنيف المؤسسـات في القـانون الجزائري.

نـوع المؤسسة / المعـايـيـر	المؤسسـة المصـغرة	المؤسسـة الصغـيرة	المؤسسـة المتوسطـة
عدد العمـال	1 – 9	10 – 49	50 – 250
رقـم الأعمـال (دج)	20 مليون	200 مليون	200 مليون – 2 مليار
الحصيلة السنويـة (دج)	10 مليون	100 مليون	100 – 500 مليون

المصـدر :الجريدة الرسمية ، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001 ، ص 6 .

1-3-2 الشكل القـانوني لأنواع المؤسسات المصغرة في الجزائر [1].

تنص المادة 544 من القانون التجاري أن تحديد الطابع التجاري للمؤسسات المـصغرة يـتم شـكلا أو مضمونا ، ووفقا لذلك وتنفيذا للنصوص التجارية ، يجب أن تنشأ المؤسسات المصغرة في شكل شركة وتمارس نشاطها حسب الأطر التالية :

[1]Revue de BNA , « Banque Nationale d'Algérie » , lettre mensuelle 2éme année n° 21 novembre 2003 , p1.

- شركة التضامن : SNC (Société non collectif).

تتكون شركة التضامن من شريكين (2) أو أكثر على أن لا تتعدى تسعة (9) أشخاص ، يساهم كل شخص منهم بجزء من رأس المال ومن العمل ، على أن يتوفر عامل الثقة المتبادلة بينهم ، كما يتألف عنوان الشركة من أسماء جميع الشركاء أو اسم واحد أو أكثر متبوع بكلمة " شركاه " بالإضافة إلى إكتسابهم صفة التاجر حيث هذه الصفة تؤدي إلى حلها في حالة إفلاس أحد الشركاء .

- شركة وحيدة الأسهم ذات مسؤولية محدودة : EURL

(Entreprise Unipersonnelle à Responsabilité Limité)

هذا النوع من الشركات يخضع لنفس الشكل الذي تخضع إليه الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، ولكنها تتميز عنها بوحدوية الشخص أي أن الشركة وحيدة الأسهم ذات مسؤولية محدودة يديرها شخص واحد فقط .

- الشركة بأسهم: SPA (Société par Action).

وتتكون هذه الشركة على الأقل من 7 مساهمين ، ورأس مالها يقدر على الأقل بـ 1.000.000 دج أو 5.000.000 دج .

1- 4 دوافـع إنشاء المؤسسـات المصغرة بالجـزائر.

- الأزمة الإقتصادية والتي دفعت إلى إنهيار الأوضاع المالية خصوصا مع منتصف الثمانينات في معظم البلدان النامية ومنها الجزائر، مما أدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرتها على الاستمرار في إستحداث المؤسسات الكبرى وحتى عدم القدرة على الاحتفاظ بالقائمة منها.

- ظهور إستراتيجيات جديدة من قبل المؤسسات الكبرى التي تعاني من ارتفاع تكلفة الإنتاج الداخلي والتي دفعت بها إلى تشجيع المناولة أو ظاهرة النمو الشبكي ، وهي إستراتيجية تحكمها إرادة التقليص من كلفة

الإنتاج والمحافظة في نفس الوقت على مراقبة هياكل الإنتاج وصيرورتها .

- التحولات الإقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في عدد من الإقتصاديات طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الإقتصادي .

- الإهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات المالية والنقدية الدولية بخلق أدوار جديـدة كالتمويـل الجزئـي والقرض المصغر لاستحداث هذه المؤسسات المصغرة كآليات فعالة للتخفيف من عبئ الفقر والبطالة.
- الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الإقتصادية الحالية.

1 - 5 خصـائص المؤسسات المصغرة .

تحمل المؤسسات المصغرة من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في عملية التنمية حيث تتميز بـ :

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الإقتـصادية المحليـة والوطنية .

- الضآلة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويـل خـصوصا إذا كـان المـستثمر أو المستثمرون يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية ، ويشترط أثناء تأسيس المؤسسة مساهمة في الإستثمار من قبل المستثمر يتغير مستواها حسب مستوى الإستثمار، مما يخفف الأعباء الماليـة علـى البنـوك والهيئات التمويلية الأخرى لاسيما في ظل الأوضاع المالية التي تشهدها بلادنا .

- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق ، ذلك أن صغر الحجم وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامـل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لـو تعلـق الأمـر بمؤسسة صغيرة أو متوسطة .

- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفـرة عناصـر الإنتـاج ومستوى القاعدة الهيكلية .

- قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات إعتبارا لعدد العاملين بها يساعد على إتخاذ القرار بسرعة وبسهولة كما يمكن من استقرار اليد العاملة بها جراء تمركز القرار في يد صاحب المشروع والشركاء وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها .

- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والإستفادة من نتائج البحث العلمي وتجسيد كـل المبادرات الرامية إلى الإستفادة من التطور التكنولوجي ، مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومـن خلالهـا تخفيض مستوى الكلفة .

- القدرة على الاندماج في النسيج الإقتصادي الوطني من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسـسات المستحدثة وبالتالي إمكانية إستحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة .

- حرية إختيار النشاط للمستثمر أو المستثمرين يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وترقية المبادرات الفردية ، وإدماج كل إرادة في الإبداع والاختراع حجبتها القدرات المالية عن الاندماج في النشاط الإقتصادي سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي ، وترقية الإقتصاد العائلي مما جعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم .

- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية .

1 - 6 الأهداف المنتظرة من إنشاء المؤسسـات المصغرة .

يرمي إنشاء المؤسسات المصغرة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل ، وكذا إحياء أنشطة إقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب كان ، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية.....إلخ .

- إستحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق تشغيلهم لأشخاص آخرين ، ومن خلال الإستحداث لفرص العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الإجتماعية في مجال الشغل .

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة .

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق .

- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في إستخدام ذات المدخلات .

تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الإستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية [1] .

[1] – أ . محمد الهادي مباركي ، " المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية "، مرجع سابق ، ص 2– 4 .

2 - مكانـة و أهميـة المؤسسات المصـغرة .

1-2 مكـانة المؤسسات المصغرة فـي الدول المتقدمة .

1-1-2 في الولايات المتحدة الأمريكية : تعتبر من أكثر الدول تشجيعا لهذا النوع مـن المؤسـسات ، فقـد أصدرت قانون الأعمال منذ بداية الخمسينات وهو ما زال ساري المفعول لحد الآن ، كما أن الكونغرس أقـر سنة 2000 قانون المؤسسات المصغرة والذي ينص على تخصيص نصف الأموال الـتي تخصـصها الوكالـة الأمريكية للتنمية الدولية للمؤسسات المصغرة للفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم أي المصنفين تحت خط الفقر، ورغم تطور وقوة المؤسسات الكبيرة أو العملاقة في الإقتصاد الأمريكي والعالمي والتي تمثـل عالميا حوالي 20 % و تسيطر حاليا علـى حوالي 80 % من التبادل التجاري ، إلا أن المؤسـسات المـصغرة تلعب دورا هاما خاصة في توفير فرص عمل إضافية ومحاربة الفقر، إذ حوالي 90 % منها توظـف نحـو 30 عاملا [1].

والمؤسسات الرائدة في مجال مساعدة المؤسسات المصغرة في الو. م. أ نجد وكالة الأعمال الصغيرة الأمريكيـة والتي أنشئت بموجب قانون الأعمال الصغيرة لعام 1953 ، يتم تخصيص ميزانيتها من قبل الكونغرس فمثلا سنة 2003 بلغت ما يقارب 800 مليون دولار أمريكي[2] تقوم بأربعة وظائف أساسية هي :

- تمويل المشروعات الصغيرة .
- تنمية مهارات أصحاب الأعمال الصغيرة وتقديم المشورة والحماية .
- دعم هذه المشروعات في العقود الحكومية بهدف دعم الإقتصاد الأمريكي .
- تمثيل مصالح وإحتياجات المشروعات الصغيرة أمام مختلف الجهات المعنية.

2-1-2 في الإتحاد الأوروبي : لقد حظيت المؤسسات المصغرة باهتمام كبير في الإتحاد الأوروبي منـذ القـرن الماضي فهي تساهم بشكل كبير في الإقتصاد الأوروبي ، وهذا ما نلاحظه من خلال مكانتها ضمن المؤسسات الأخرى الموجودة في الإتحاد الأوروبي ، لذا سنحاول إظهاره من خلال الجدول التالي :

---

[1] – معلومات سريعة حول مؤسسات الأعمال الصغيرة جدا ، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية المجلـد 9، العـدد 1 فبرايـر 2004.

http://unisfo.state.gove/journals/ites/0204/ijea/quick.htm

[2] – بوزيدي سعاد ، مرجع سابق ، ص55 .

جدول رقم (2 - 5): توزيع المؤسسات في الإتحاد الأوروبي 1996

	المؤسسة المصغرة (1 - 9 عمال)	المؤسسـة الصغيرة (10 - 49 عامل)	المؤسسة المتوسطة (50 - 250 عامل)	المؤسسة الكبيرة (أكثر من 250 عامل)
عدد المؤسسات	% 43	% 6.2	% 0.9	% 0.2
العمل الكلي	% 23.1	% 18.8	% 14.9	% 35.9
رقم الأعمال	% 18.3	% 20.4	% 19.1	% 35

Source: OLIVIER FERRIER: les très petites entreprises, édition De Boeck 2002, université Bruxelles, p 113

الشكل رقم (2 - 1) نسبة المؤسسات المصغرة من إجمالي المؤسسات في الإتحاد الأوروبي 2006.

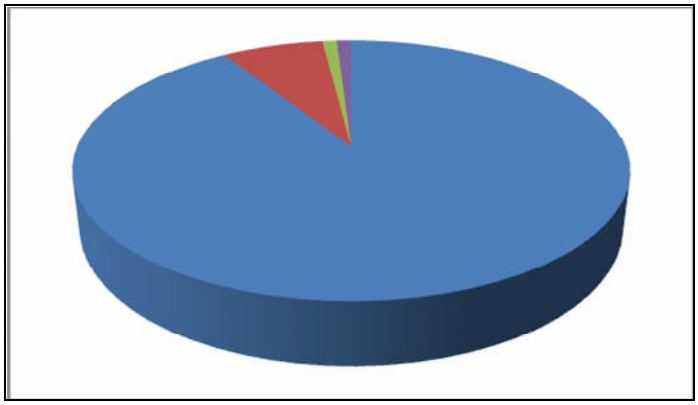

من خلال الشكل نجد أن أكثر من 90 % من المؤسسات في الإتحاد الأوروبي هي عبارة عن مؤسسات مصغرة وهذا ما يفسر الأهمية الكبيرة لهذه المؤسسات في الإقتصاد الأوروبي ، فهي تشارك بـــ50 % من القيمة المضافة وحوالي 40% من فرص العمل .

إن اهتمام الإتحاد الأوروبي بالمؤسسات المصغرة كان منذ القديم والدليل على ذلك الوزن الكبير لهذا النوع من المؤسسات في الإقتصاد الأوروبي الذي وصلت إليه في فترة التسعينات حيث تمثل المؤسسات المـــصغرة (1 - 9) عمال حوالي 92.7 % من إجمالي المؤسسات بالإتحاد الأوروبي ، وتشغل ما يقارب 32.4 % مـــن مناصـــب العمل ، أما حاليا فهي توفر حوالي 75 مليون منصب عمل على مستوى الإتحاد الأوروبي .

ومن أجل تشجيع هذا النوع من المؤسسات قام الإتحاد الأوروبي بتطوير عدة برامج من أجل تطوير إطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المصغرة ، فقد خصص نصف مليار أورو لهذه المؤسسات خلال الفترة 2001 - 2006 ، حيث أن 92 % من هذا المبلغ خصص لحساب المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال[1].

ما يمكن استخلاصه ، هو أن المؤسسات المصغرة تلعب دورا هاما ومهم في اقتصاديات الدول المتقدمة على الرغم من المكانة العالمية للمؤسسات الكبيرة فيها.

2 - 2 أهميـة المؤسسات المصغـرة .

من خلال التجارب السالفة الذكر فإنه بإمكاننا التأكيد على أن عملية الإهتمام بهذا النوع من المؤسسات يمكن من تحقيق أهداف ذات طابع إقتصادي وإجتماعي تتجلى مظاهرها وأهميتها فيما يلي :

- الحد من البطالة وتوفير مناصب عمل .
- التجديد في الخدمات والمنتوجات المقدمة .
- إستغلال الثروات المحلية .
- القضاء على الإحتكار وتحقيق التوازن الجهوي .
- إنخفاض مستلزمات رأس المال المطلوبة وصغر القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها.
- نقص حجم القوة العاملة اللازمة وتحقيق روح الفريق وتقليل التكاليف نسبيا.
- بساطة التكنولوجيا المستعملة وسهولة العمل فيها .
- وجود إجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة ووضوح التنظيم .
- نقص تكلفة الإدارة والمصاريف العمومية .
- السرعة والدقة في إتخاذ القرار.
- السرعة في تغيير النشاط [2].

[1] – حمدان عبيد الفاعوري ، مشكلات ومعوقات تأسيس وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في معالجتها ، المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر حول دور المصارف والمؤسسات الإقتصادية في ترويج المشروعات الصغيرة والمتوسطة ص 16.

[2] د . بودي عبد القادر ، على الموقع الإلكتروني www.ulum.n

المبحـث الثاني : سياسـات دعم المؤسسـات المصـغرة في الجزائر.

1- دور مختلف الهيئات إتجاه المؤسسـات المصغرة .

إن تدخل الدولة ضروري لمساعدة وتنمية المؤسسات المصغرة ، وحماية مصالحها من خـلال عمليـة تنظـيم العلاقات السائدة بين هذه المؤسسات والمحيط ، فإنشاء المؤسسات المصغرة وتزايد الإهتمام بها فـرض حتميـة تعاضد جهود وهيئات عديدة من أجل بلوغ هذه المؤسسات الأهداف المنوطة بها ، من بين هذه الهيئات :

1-1 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)

(Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes)

إستحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03- 288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 ، وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئـيس الحكومـة تقوم بدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع حيث يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطاتها جميعا ، يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام وتزود بمجلس مراقبة ، تتمتع الوكالـة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ، لها فروع جهوية ومحلية .

إن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج بإستثناء النشاطات التجارية البحتة والخدمات مـع مراعـاة عامـل المردودية في المشروع بحجم إستثماري قد يصل حتى 10 ملايين دينار جزائري [1].

من أهدافها الأساسية :

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات .
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب .

وبذلك يمكن بإختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي :

- تقديم الدعم والإستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع .
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه .
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والإمتيازات والإعفاءات المقررة في هذا الجهاز.

[1] www.ansej.org.dz

- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الإستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط .

أما صيغة التمويل فهي موزعـــة إلى : قرض بدون فوائد من الوكالة وقرض بفوائد مخفضة من البنك[1]

تلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا في تنمية المؤسسات المصغرة ، وذلك بفضل شبكتها المتكونة مـــن 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال :

- حملات إعلامية وتحسيسية متواصلة .
- أسلوب المرافقة الفردية الذي إنتهجته مع كل شاب مبادر.

كما تعد إحدى الآليات التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية في ترسيخ فكر المقاولة لدى الـــشباب ، حيـــث تعمل بالتنسيق مع البنوك والمؤسسات المالية على إنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف المجالات من خلال منحها قروض وتسهيلات إدارية وجبائية ، وقد تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود من تحقيق نتائج إيجابية ، حيث تم تمـــويل 82265 مشروع وإستحداث ما يقـــارب 231381 منصب عمـــل دائـــــم بتكلفـــة تقدربـــــ 165021 * 10^6 دج وهذا إلى غاية 30 جوان 2007[2].

1-1-1 علاقة المؤسسات المصغرة بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

إن من ضمن أعمال الوكالة ونشاطاتها كما سبق وذكرنا هو تشجيع إنشاء مؤسسات مـــصغرة تهـــدف بالدرجة الأولى إلى تنشيط الإقتصاد المحلي والوطني وإمتصاص البطالة ، وحتى يتمكن الشباب المـــستثمر مـــن إنشاء مؤسسة مصغرة يجب أن يقوم بمجموعة من الإجراءات ، حيث يتصل أولا بالوكالـــة الوطنيـــة لـــدعم وتشغيل الشباب ليعلن فيها عن رغبته في إنشاء مؤسسة مصغرة ، والتي يشترط في تكوينها تـــوفر الـــشروط التالية :

- **شرط السن** : يشترط في الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع المصغرة أن تتراوح أعمارهم مـــابين 19 و 40 سنة .
- **شرط التأهيل العلمي والمهني :** يجب أن يتوفر في الشباب أصحاب المشاريع المصغرة شرط الكفاءة المهنية كأن يكون قد عمل سابقا وإكتسب خبرة من خلال عمله ، أو شرط التأهيل العلمي ، كأن يكـــون حـــاملا لشهادات في مجال مشروعه المصغر .

[1] – دليل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ، 16 أكتوبر 1998 ، ص 3 .

[2] www.ansej.org.dz

- **شرط البطالة :** يشترط في الشباب أصحاب المؤسسات المصغرة أن يكونوا في وضعية بطالة عند تقديمهم طلب الحصول على القرض .
- **المساهمة الشخصية :** أن يقدم الشاب المستثمر مساهمة مالية شخصية في تمويل المشروع .

في حالة توفر هذه الشروط يتصل الشاب بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي تعتبر هيئة يتصلون بها لإيداع ملفاتهم وللإشارة يتشكل الملف من 04 نسخ (01 النسخة الأصلية + 03 نسخ مصادق عليه) حيث تسلم نسختين من الملف للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و نسخة للبنك ويحتفظ صاحب أو أصحاب المشروع بنسخة من الملف .

تقوم الوكالة بعد الموافقة على الملف بإعطاء الشاب المستثمر قرض على المدى الطويل وهو قرض بدون فائدة ، تقدر مدة هذا القرض بـ 10 سنوات ، فعند حصول المستثمر على قرار إنشاء المؤسسة فإنه إبتداءا من ذلك التاريخ يعفى لمدة 05 سنوات من دفع أي مبلغ معين ، ولكن يعطى له جدول الاستحقاقات الذي يشكل الخمس سنوات الباقية والتي هو ملزم بدفعها .

فمثلا ، إذا كان مبلغ القرض 100.000 دج ، أعطي له قرار الإنشاء في 2010/02/13 إذن يقسم هذا المبلغ على 10 سنوات ويصبح كما يلي :

100.000	10
	10.000

إذن في هذا التاريخ يعطى له الجدول التالي :

التـــــاريخ	المبلغ المدفـــــوع
2015/06/30	10.000
2015/12/31	10.000
2016/06/30	10.000
.	.
.	.
.	.
2019/12/31	10.000

حسب هذا الجدول ، نرى أن مدة الاستحقاق تقدر بـــ 06 أشهر ، أي الدفعات تكون سداسية ، ففي كل سداسي يقوم الشاب المستثمر بدفع 10.000 دج على مدة الخمسة سنوات الباقية .

ملاحـظة : إذا حصل المستثمر على قرار الإنجاز في السداسي الثاني ، فإن تاريخ التسديد يكون في 31 من الشهر من السداسي الموالي .

1 - 2 البنـوك .

لا يخفى على أحد الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك في المساهمة في إستحداث المؤسسات المصغرة بإعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل لهذه المؤسسات ، وتتوجب الإشارة إلى أن تدخل البنوك هنا يخضع للقواعد التجارية المعمول بها مع بقية المتعاملين الآخرين ، وهذا ما يسبب عوائق أمام المؤسسات المصغرة فمثلا فيما يخص الضمانات فإن أصحاب هذه المؤسسات لا تتوفر لديهم ضمانات كافية من أجل الحصول على التمويل اللازم [1] .

والشيء الذي يمكن ملاحظته هو عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات المصغرة .

1-2-1 علاقـة المؤسسـات المصغرة بالبنك :

تتمثل العلاقة بين المؤسسة المصغرة والبنك في القرض البنكي الذي يمنح للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع المصغرة وذلك حتى يتمكنوا من مزاولة نشاطهم ، ومن خلال الإحصائيات الأولية فإن البنك لا يمنح قرضه بسهولة ، فهو يفرض شروط جد صعبة حتى يتأكد من إسترجاع قرضه ، وبالتالي فالبنك يمول المشاريع المصغرة التي تهدف إلى تشغيل أكبر عدد ممكن من الشباب ، وتحصيل أكبر قدر من القيمة المضافة .

2-2-1 القـروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة وشروطها .

1-2-2-1 مفهـوم القرض :

يعرف القرض على أنه مخطط تمويل لبرنامج إنتاجي إستهلاكي ، حيث يلجأ بعض المتعاملين الإقتصاديين دوريا إلى طلب القروض لأغراض مختلفة ، سواء كانت إستغلالية أو إستثمارية ، ورغم إختلاف الشرح حول المفهوم الإقتصادي إلا أنه يتفق على أنه مبلغ مالي يقدمه الجهاز المصرفي للأفراد ومنشآت الأعمال بهدف تمويل نشاط إقتصادي في فترة محددة ومقابل هذه الخدمة يحصل البنك على فائدة للمبلغ المقترض .

[1] – محمد الهادي مباركي ، مرجع سابق ، ص 9 – 10 .

وبالتالي فإن القرض يمكن أن يعرف على أنه الثقة التي يضعها البنك في عميله فيقرضه رؤوس الأموال مقابل هذا يمنح له العميل التعهد بتسديده كاملا أو على دفعات مع الفوائد .

2-2-2-1 شروط البنك لمنح القروض للمؤسسات المصغرة .

عند التحدث عن القروض وعملية الإقراض فإننا نتحدث عن عملية تسييرها ، لأن البنك لا يمنح قروض إلا بعد التأكد والدراسة والتدقيق جيدا في جميع العوامل التي قد تؤثر على هذه القروض ، وبالتالي تؤثر على النشاط البنكي ، لذا يضع عدة شروط قبل منحه للقرض الإستثماري ، ومن أهم الشروط التي يفرضها ما يلي :

- **تحقيق المسـاهمة الشخصية للشباب** : تعتبر المساهمة الشخصية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع المصغرة شرط رئيسي حيث يفتح له البنك حساب حتى يودع فيه مساهمته وتختلف هذه المساهمة حسب تكلفة المشروع .

- **تحقيق المساهمـة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب** : بالإضافة إلى المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع المصغرة ، تساهم أيضا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة من المبلغ الإجمالي ، وهذا حسب تكلفة المشروع عن طريق الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب .

- **تسـوية الوضعية الإدارية للشباب** : زيادة على الشرطين السابقين يقوم البنك بدراسة الملف وسمعة الشباب ووضعيتهم ويتعرف على قدرتهم الإئتمانية عن طريق مقابلة العميل ودراسة مقدرته على توليد الدخل وكذا دراسة ما يحيط بالمشروع من كل الجوانب مع التأكد من قيامه بكل الإجراءات الإدارية المتمثلة في العقد الموثق ، حيث يتم إشهاره وطرحه لدى الحكومة دون أن ينسى التسجيل في السجل التجاري وغالبا ما تضع البنوك شروطا متنوعة وعديدة لمنح القروض ، كما تطلب مقابل ذلك ضمانات على طالبي القرض لمواجهة خطر عدم التسديد .

في حالة توفر هذه الشروط لدى الشاب المستثمر ، يقوم البنك بمنح قرض متوسط المدى للمستثمر الذي يريد إنشاء مؤسسته المصغرة ، والتي تحدد بـــ 05 سنوات ، أما المدة المحددة لتسديد نسب الفائدة تقدر بسنة واحدة فقط .

إن المستثمر يقوم بتسديد نسب الفائدة المعمول بها في البنك لمدة سنة واحدة ، وبعد ذلك يقوم بتسديد مبلغ القرض الممنوح له من قبل البنك ويكون التسديد في كل ثلاثي وعلى مدة 04 سنوات .

في هذه الحالة وعلى مدة 04 سنوات ، يقوم المستثمر بتسديد القرض + نسبة الفائدة المخفضة .

فمثلا : إذا كان مبلغ القرض يقدر بـــ 1.000.000 دج إذن يقسم المبلغ على 16 (أي 04 سنوات تتكون من 16 ثلاثي) وبالتالي نحصل على ما يلي :

1.000.000	16
	62500

فمثلا إذا حصل المستثمر على القرض البنكي أو قرار الإنشاء في 2010/02/13 فإنه لمدة سنة ، أي إلى غاية 2011/02/13 يقوم بتسديد معدل الفائدة المعمول به في البنك وإبتداءا من 2011/02/13 يقوم بتسديد الدفعات المستحقة عليه حسب الجدول التالي .

التـــاريخ	المبلـــــغ المدفـــــــوع
الثلاثـــي الأول	62500 + معـــدل الفائدة المخفض
الثلاثـــي الثاني	62500 + معـــدل الفائدة المخفض
الثلاثـــي الثالث	62500 + معـــدل الفائدة المخفض
.	.
.	.
.	.
الثلاثي السادس عشر	62500 + معدل الفائدة المخفض

وبهذه الطريقة يكون المستثمر قد سدد كل ديونه إتجاه البنك .

3-2-2-1 الضمـانات والرقـابة البنكية المفروضة على المؤسسات المصغرة .

تتمثل الضمانات البنكية المفروضة على المؤسسات فيما يلي :

- **الضمـانات البنكية :** عند تقديم أي إعتماد يفرض البنك على صاحبه ضمانات لحماية مساهمته بمختلف أشكاله وتختلف الضمانات بإختلاف نوع القرض ، أما فيما يخص المؤسسات المصغرة فإن البنك يكتفي بوضع عدة شروط تختلف بإختلاف نوع المشروع منها ما يلي :

- في حالة وجود شركاء يتعين تحرير وثيقة لدى الموثق يتعهد فيها الشركاء على التضامن التام فيما بينهم حيث أنه في حالة فشل المشروع فإن كل الشركاء معنيين بتسديد القرض حتى لا يقع كامل التسديد على شريك دون الآخر .

- أخذ التأمين بإسم البنك ، حيث في حالة تعرض أصول المؤسسة إلى أخطار فإن البنك يستفيد من تخفيضات شركة التأمين .

- رهن التجهيزات لصالح البنك .

- الاشتـراك في صندوق الكـفالة المشتركة لضمـان أخطار القروض

(Le Fonds de caution mutuelle de garantie risques / Crédits jeunes promoteurs).

هذا الأخير الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 200/98 بتاريخ 09 جوان 1998 والمكمل بالمرسوم التنفيذي رقم 03 – 289 بتاريخ 06 سبتمبر 2003 يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهو مكلف بتغطية أخطار القروض المقدمة من قبل البنوك والموجهة للشباب ذوي المشاريع والمؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، كما يقوم هذا الصندوق على مبدأ التضامن بين المؤسسات المصغرة والبنوك والمؤسسات المالية ، ويكون الاشتراك فيه إجباري لكافة البنوك والمؤسسات المالية المشاركة في تمويل المؤسسات المصغرة ، وكذلك إجبارية الاشتراك لكافة المؤسسات المصغرة لجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب المتحصلة على قروض بنكية .

يحدد مبلغ إشتراكات المؤسسة المصغرة على أساس مبلغ القرض البنكي ومدته ، ويتم دفعه على دفعة واحدة كاملا عند الإشتراك في الصندوق ، تقدر نسبة الإشتراك بـــ 0.35 % من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك .

يقوم الصندوق بتعويض البنك في حدود 70 % من الأصول المستحقة الباقية للتسديد ، وهذا في حالة عجز المؤسسة المصغرة على دفع ما عليها [1].

- الرقابة البنكيـة المفروضة على المؤسسات المصغرة :

إن لمراقبة المؤسسات المصغرة جانبين هما :

- المتابـعة قبل بداية المشروع : يقوم البنك قبل إنشاء المؤسسة المصغرة بل وحتى قبل منح الموافقة على التمويل بمراقبة أولية يتم فيها التأكد من صحة المعلومات المقدمة حول المشروع التي تتعلق بمقر العمل ومدى مطابقته للمعايير المعمول بها ¡ وذلك من حيث المساحة ومدى ملائمة هذا المحل لنشاط المؤسسة المصغرة .

[1] Séminaire des Walis sur le nouveau dispositif ANSEJ et emploi de jeunes « la micro entreprise vecteur du développement local une nouvelle dynamique » palais des nations 22 et 23 Octobre 2003 p 9 .

وفي هذا الإطار فإن البنك يفرض معايير محددة فيما يخص المحل إذ بإمكانه رفض تمويل المشروع إذا ثبت أن هذا المحل لا يطابق المعايير المحددة والمتفق عليها.

- **المتابـعة بعد بداية المشروع** : بعد انطلاق المشروع وخلال مدة القرض ، يقوم البنك بمراقبة المؤسسة المصغرة وذلك من خلال الزيارات الميدانية للمشاريع المنجزة وهذا كل ثلاثة أشهر ، للإشارة فإن متابعة القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة تتم وفق المبادئ المعمول بها من قبل البنك[1] .

1 - 3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM[2] .

(Agence Nationale de Gestion du Micro crédit)

كذلك من البرامج المساعدة على تنمية المؤسسات المصغرة ، نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة ، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع حيث يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام ، تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية ، يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني موجهة إلى :

- البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين .
- المرأة الماكثة في البيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط بيتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة .
- الحرفـــيين .

من أهدافها الأساسية :

- تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر.
- تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص .
- تقديم الدعم والإستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة .

أما صيغة التمويل فإن الوكالة تسمح بالحصول على سلفات بنكية صغيرة (من 50.000 دج إلى 400.000 دج) يتم تسديدها في مدة من 12 إلى 60 شهرا لإقتناء عتاد صغيرا أو مواد أولية لممارسة نشاط أو حـــرفة

[1] – المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، الدورة العامة 20 ، جوان 2002 ، ص 31 .

[2] – مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب جانفي 2004 ، ص 29 – 31 .

معينة[1] .

- القدرة على دفع المساهمة الشخصية من المبادر.

تنظيم الوكالة يرتكز على مديرية عامة وفروع جهوية تسمى بالتسبيقات الولائية الموجودة في كل ولاية إلى جانب ممثل الوكالة في كل دائرة ويسمى المرافق .

تعتمد الوكالة على هياكلها بالتنسيق مع باقي هيئات ووكالات التشغيل وإشراك جمعيات من المجتمع المدني من أجل الوصول إلى أكبر عدد من أصحاب المبادرات وذلك بتنظيم حملات إعلامية وتحسيسية وبالاحتكاك المباشر بالفئات التي يقصدها الجهاز[2] .

1- 4 الصنـدوق الوطني للتأمين عن البطالة (Caisse Nationale d'Assurance Chômage)

في إطار سياسة مكافحة البطالة وترقية النشاطات المنتجة للثروات ، قررت الحكومة إنشاء جهاز للتكفل بالبطالين البالغين من العمر مابين 35 و50 سنة في إنشاء مؤسسات مصغرة وهذا تكملة لجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الموجه للشباب ، وقد أنشئ هذا الجهاز في 26 ماي 1994 بوصفه الحائز على خبرة قيمة في مجال المساعدة على خلق المؤسسات المصغرة عبر مراكز دعم العمل الحر الموجود عبر كامل التراب الوطني ، وهو موجـــه إلى :

- كل شخص بطال يتراوح سنه مابين 35 و50 سنة .
- مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ 06 أشهر على الأقل .
- لا يشغل أي منصب عمل مأجور عند تقديمه لطلب الإعانة .
- لم يستفيد من قبل من إعانة عمومية في إطار إحداث النشاط .
- يملك مؤهلا مهنيا .

من مهامه الأساسية :

- يتكفل بدعم وحدات المشاريع من طرف البطالين .
- المرافقة الشخصية من طرف منشط مستشار من خلال :

[1] www.angem.dz

[2] – أ. محمد قرقب ، مرجع سابق ، ص17 .

- الإستشارة والمساعدة في تركيب المشاريع .

- الدعم عند المرور أمام لجنة الإنتقاء والاعتماد .

- الإستشارة والمساعدة خلال مرحلتي الإنجاز وإنطلاق المشروع .

- تدعيم إحداث نشاطات الإنتاج والخدمات .

أما صيغة التمويل فهي عبارة عن تخفيض لنسب الفائدة المرتبطة بالقرض البنكي حسب قطاعات النشاط والمنطقة التي ينجز فيها المشروع [1].

2- مراحل إنشـاء المؤسسات المصغرة (Etapes de création de la micro Entreprise)

لإنشاء مؤسسة مصغرة يتوجب على الشاب المستثمر إتباع مجموعة من الخطوات الموضحة في الشكل التالي :

[1] www.cnac.dz

الشكل رقم (2 - 2) : مراحـل إنشاء المؤسسـات المصغرة .

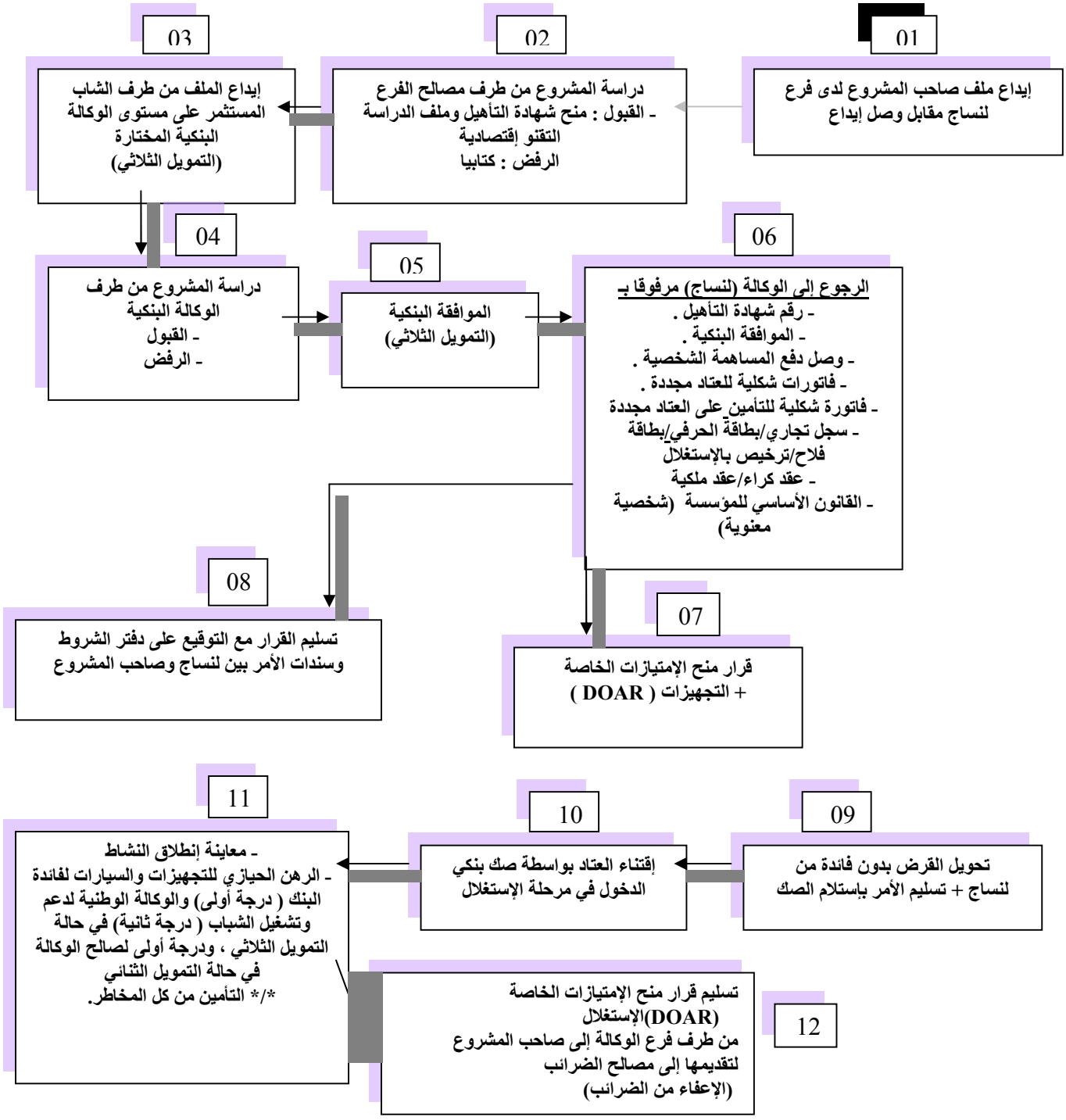

Source : www. ansej.org. dz

2-1 مرحلة الإنشـاء :

2-1-1 وضع المـلف .

إن الشاب المستثمر يقوم في البداية بتكوين الملف الواجب دفعه إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ويكون هذا الملف في شكل 04 نسخ ، حيث يتكون الملف الأصلي من ملف إداري وملف مالي .

- **الملـف الإداري :**

يستعمل هذا الملف للتحقق من تأهيل المستثمر ويتكون من الوثائق التالية :

- طلب منح الإعانات لجهاز المؤسسة المصغرة (ANSEJ) .
- تعهد بخلق 02 مناصب شغل دائمين إذا كان عمر المسير مابين 35 و40 سنة .
- شهادة ميلاد .
- صورة بطاقة الهوية مصادق عليها أو صورة رخصة السياقة .
- بيان التأهيل أو شهادة العمل .
- الوضعية إتجاه الخدمة الوطنية .
- بيان عدم العمل والذي يتحدد كما يلي :
- شهادة عدم الإنتساب إلى LA CNAS (يتم دفع شهادة ميلاد + شهادة عمل أو شهادة تعليم) .
- شهادة عدم الإنتساب إلى LA CASNOS (يتم دفع شهادة ميلاد + تعهد بشرف ، نموذج CASNOS)

- **الملـف المـالي :**

يسلم هذا الملف إلى البنك ، كما يسمح هذا الملف بتقدير مردودية المشروع ويتكون من ما يلي :

- فاتورة شكلية للتجهيزات خارج الرسوم و TTC بـــ TTC/HT (Tout Taxe Comprise).
- فاتورة شكلية للتأمينات متعددة الأخطار بالنسبة للتجهيزات أو الأخطار الكلية (النقل) خارج الرسوم .
- دراسة تقنو إقتصادية .
- تقدير المعدات خارج الرسوم (Devis D'aménagement) .

- ميزانية الإستغلال وجدول حسابات النتائج المتوقعة لمدة القرض .

2-1-2 تأسـيس شهـادة التأهيـل (Attestation d'éligibilité) .

بعد تكوين الملف كاملا وتحقيق كل شروط التأهيل تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بإنشاء شهادة التأهيل في شكل 3 نسخ طبق الأصل وتسلم هذه الشهادة إلى الشاب المستثمر.

في حالة ما إذا لم تتوفر كل شروط التأهيل فإن الملف يرفض ويبلغ المستثمر بأن المشروع قد رفض وتكون في شكل نسختين .

2-1- 3 تبليغ الموافقة البنكية ونقل الملف لإمضاء قرار منح الإعانات للإنجاز.

إن الملف الخاص والموجه إلى وكالة البنك يجب أن يحتوي على الوثائق التالية :

- طلب خطي .

- دراسة تقنو إقتصادية مرفقة بفاتورة شكلية للأعمال المحققة .

- الميزانية الإفتتاحية وكذا الميزانيات المتوقعة وكذا حسابات الإستغلال .

- شهادة الإستفادة (Attestation d'éligibilité) المسلمة من قبل (ANSEJ).

ففـي حـالة وضع ملف القرض الإستثمـاري فإن وكـالة البنك تقوم بإعطـاء رقم لأمر زمـني (Un numéro d'ordre chronologique) والمتمثل في السجل المفتوح ، ويعطى كذلك إيصال إيداع (dèpot de Récépissé) للشاب المستثمر.

يأخذ بعين الاعتبار عند دراسة الملف تقدير المشروع خارج الرسم بالنسبة للتجهيزات والآلات المكتسبة التوظيفات والتأمين الكلي للمخاطر بنسبة 100 % .

(بالنسبة للفترة المخصصة لدراسة الملف من قبل وكالة البنك تتحدد بـ 03 أشهر على الأكثر).

في حالة حصول المستثمر على هذه الموافقة تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بتحديد الهيكل المالي النهائي للمشروع .

إن المساهمة الشخصية تدفع في الحساب الجاري الذي يكون قد فتحه المستثمر في البنك الذي يختاره [1]

حيث أن وكالة البنك تقوم بفتح حساب جاري وذلك على أساس تقديم :

- سجل تجاري أو قيم مماثلة بالنسبة للنشاطات غير متعلقة بالسجل التجاري كالحرف مثلا .

- هيكل قانوني بالنسبة للأشخاص المعنويين .

2-1- 4 إمضاء قـرار منح الإعانات لوثيقة الإنجاز .

(Décision d'octroi d'avantage au titre de réalisation)

إن مدير الوكالة يقوم بتأسيس قرار منح الإعانات لصالح مرحلة الإنجاز وكذا قائمة برنامج التجهيزات وهذا في شكل 04 نسخ طبق الأصل .

- الأولى توجه للمؤسسة المصغرة .

- الثانية توجه في أرشيف ملف المؤسسة المصغرة .

- الثالثة توجه من قبل مديرية الوكالة إلى مصلحة الضرائب .

- الرابعة توجه إلى أرشيف الملف المنقول إلى المديرية العامة .

- صورة طبق الأصل موجهة إلى مصلحة الجمارك وهذا في حالة إستيراد التجهيزات.

إن الملف النهائي ينقل إلى المديرية العامة وذلك قصد إمضاء قرار منح الإعانات لصالح فترة الإنجاز وكذا قائمة برنامج التجهيزات (Liste programme d'équipement).

2-1 - 5 إمضاء دفتر الشروط (Cahier de charge) وكذا أوراق الأمر (Billet à ordre).

بعد حصول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على قرار منح الإعانات لصالح مرحلة الإنجاز فإن مدير الوكالة يقوم بإبلاغ المستثمر وذلك قصد إمضاء دفتر الشروط والذي يجب أن يحتوي على أسماء المستثمرين وكذا أسماء الشركاء والمسيرين وكذا إمضاء كل شخص ، بالإضافة إلى وجود طابع المؤسسة

[1] Circulaire a l'ensemble des agences et structures de la Banque, N°d'ordre 1856 , 292 décembre 2003 p 4.

المصغرة فهو ضروري في دفتر الشروط وكل هذه الصفات توجد في آخر صفحة لهذا الدفتر كما أن المسير يقوم بإمضاء أوراق الأمر.

بعد قيام المستثمر بإمضاء دفتر الشروط وكذا أوراق الأمر ، يقوم مدير الوكالة بتحويل القرض بدون فائدة PNR (Prêt non rénumeré) في حساب المؤسسة المصغرة ، وكذا يعطى له قرار منح الإعانات لصالح الإنجاز بالإضافة إلى إعطاء أمر بسحب شيك المستثمر.

على البنك أن يتحقق من أن شروط إعطاء القرض متحققة ،كما يقوم البنك فيما بعد باستقبال المستثمر وذلك لتكميل ما يلي :

- كفالة التجهيزات لصالح البنك في الدرجة الأولى و(ANSEJ) بالدرجة الثانية .

- تأمين كلي للمخاطر بنسبة 100 % لمجموع الضمانات المقدمة من قبل المؤسسة المصغرة.

2- 2 مرحـلة الإنجـاز :

في هذه المرحلة غالبا ما تكون مدة صلاحية قرار الإعانات لصالح مرحلة الإنجاز محددة بسنة واحدة ولكن لأسباب أولأخرى ، إذا تعذر على المستثمر تسديد أجلها فإنه يتوجب عليه أن يتقدم بطلب يبين فيه كل الأسباب التي أدت إليه بالتأخير في الإنجاز.

فإبتداءا من هذا الطلب يقوم مدير الوكالة بإعطاء الملف إلى المديرية العامة ويتكون هذا الملف من الوثائق التالية :

- طلب مبرر يؤسس من قبل الشاب ويحتوي هذا الطلب على موافقة مدير الوكالة .

- قرار تمديد الأجل في شكل 04 نسخ (يمضى قرار تمديد الأجل من قبل المدير العام ويرسل إلى الوكالة في شكل 03 نسخ).

- نسخة تسلم إلى الشاب لتبليغه بقرار تمديد الأجل والثانية تبقى على مستوى الوكالة أما الثالثة موجهة إلى مصلحة الضرائب .

أما الصورة طبق الأصل توجه إلى مصلحة الجمارك في حالة إستيراد التجهيزات .

إن أقصى مدة لتمديد الأجل تقدر بسنة واحدة وتمنح على حسب النشاط الذي يقوم به المستثمر.

2 - 3 مرحـلة الإستغـلال :

عند إنجاز الإستثمار والبدء الفعال للنشاط يقوم مدير الوكالة بالتحقق من أن النشاط قد بدأ فعليا ولهذا فإنه يقوم بتأسيس المحضر المتعلق بالتحقق من البدأ ، كما أنه يستلم الفاتورات النهائية الخاصة بالتجهيزات والخدمات المستوعبة بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالرهن أو الكفالة للتجهيزات والنقل ، كالرهن أو التأمين متعدد المخاطر والتأمين الكلي للمخاطر الذي ينوب لصالح الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في الدرجة الأولى وهذا في حالة التمويل الثنائي .

أو الرهن أو التأمين الكلي للمخاطر والذي ينوب لصالح البنك في الدرجة الأولى والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في الدرجة الثانية ، وهذا في حالة التمويل الثلاثي .

يجب كذلك نقل الملف المتعلق بقرار منح الإعانات في مرحلة الإستغلال .

(Décision d'octroi d'avantages au titre de l'exploitation) إلى المديرية العامة وذلك قصد إمضائها حيث أن هذا الملف يتكون من الوثائق التالية :

- تقدير بدأ النشاط .

- كفالة بالنسبة للتجهيزات أو الرهن بالنسبة للنقل .

- تأمين كلي للمخاطر أو متعدد المخاطر ينوب لصالح (ANSEJ) .

- قرار منح الإعانات لمرحلة الإستغلال .

يقوم المدير العام على مستوى المديرية العامة بإمضاء قرار منح الإعانات لصالح مرحلة الإستغلال ، تؤسس في شكل 04 نسخ طبق الأصل وترسل إلى الوكالة الجهوية في شكل 03 نسخ :

- واحدة تبلغ إلى المؤسسة المصغرة .

- والثانية توضع في أرشيف ملف المؤسسة المصغرة .

- الثالثة مرفوقة بتقرير الإنجاز توجه إلى مفتشية الضرائب .

- أما النسخة الرابعة فتبقى في الأرشيف على مستوى المديرية العامة [1].

[1] – بن آشنهو فريدة ، " نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ – حالة ولاية تلمسان – رسالة ماجستير تخصص نقود، بنوك ومالية ، جامعة تلمسان ، 2004 – 2005 ، ص 122- 133 .

3 - آليـات تمويل المؤسسـات المصغرة .

إن الهدف من دراسة آليات التمويل هو معرفة مختلف المصادر والطرق التمويلية التي تحتاجها المؤسسات المصغرة والتي تكون لازمة لبدء مشروعها حيث أن التمويل يقصد به توفير الموارد المالية اللازمة لممارسة نشاط المؤسسة[1].

1-3 مصادر تمويل المؤسسات المصغرة .

تختلف مصادر تمويل المؤسسات المصغرة حسب طبيعة نشاط المؤسسة ، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع أساسية [2] :

1-1-3 التمويل الرسمي : (finance formelle)

وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك ، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، cnac ،...إلخ

2-1-3 التمويل غيرالرسمي : (finance informelle)

أي تلك القنوات التي تعمل خارج إطار النظام القانوني الرسمي للدولة ، وهو يعتبر أكثر المصادر تمويلا للمؤسسات المصغرة ، من بين هذه القنوات :

الإقتراض من الأقارب والأصدقاء ، وهي ثاني الوسائل إستعمالا وأهمية لتمويل المؤسسات المصغرة سواء في الدول المتقدمة أو النامية فمثلا حسب المعطـيات لدراسة أعـدها Yousra Hamed تمثل هذه الوسيلة في المتوسط 22 % من مصادر تمويل المؤسسات المصغرة في دول الإتحاد المغـاربي (الجزائر ، تونس ، المغرب)

3 -1 - 3 التمويل الذاتي : (L'auto financement)

تعتمد المؤسسات المصغرة في مصادر تمويلها أساسا على المدخرات الشخصية لدى أصحابها بالإضافة إلى إيرادات بيع ممتلكاتهم الخاصة ، فهي تكون رأس مال المشروع ، وفي حالة عدم كفاية هذا المصدر قد يلجأ الشاب المستثمر إلى المصدرين السابقين ، وفي هذا الإطار نجد أن معظم الشباب المستثمرين الصغار في الدول النامية يتميزون بقلة رأس المال الشخصي في حين نجد أن أغلبية المؤسسات المصغرة في الدول المتقدمة تمول ذاتيا مابين 60 و66 % من المستثمرين الشباب يمولون إستثماراتهم بالتمويل الذاتي .

---

[1] – د . حسين عطا غنيم ، د.عبد الله صادق دحلان " دراسات في التمويل ، أساسيات الإستثمار وتكوين إدارة محافظ الأوراق المالية " الناشـر مجموعة دار النايف – جدة – المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 1.

[2] YOUSRA HAMED , Le financement de la micro entreprise au Maghreb , cas de 249 micro entrepreneurs algériens , Université paris XII - GRATCE , p 11-13 .

3 - 2 مفهـوم وأهمية التمويـل :

1-2-3 مفهـوم التمويـل :

هناك من الإقتصاديين من يرون أن للتمويل معنيان وهما: معنى نقدي ومعنى حقيقي.

فالمعـنى النقـدي : يقصد به الحصول على الأموال النقدية اللازمة من أجل توفير الموارد الحقيقية بهدف خلق رؤوس أموال جديدة [1].

أمـا المعنـى الحقيقي للتمويل : فهو يتمثل في توفير الموارد والمتمثلة في السلع والخدمات وتخصيصها لأغراض التنمية أو لبناء طاقات إنتاجية وكذا إنشاء مشروعات إستثمارية وتكوين رؤوس أموال جديدة .

فيمكن القول أن التمويل هو الطريقة التي من خلالها تقدم وتعرض الأموال الضرورية لإنشاء مشروع معين سواء كان خاص أو عام ، وذلك لغرض التنمية مما يؤدي إلى تحسين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع

كما يعرف التمويل على أنه العلاقة التي تجمع المؤسسة بمالكي الأموال ، مساهمين كانوا أو دائنين وذلك بهدف مواجهة التفاوتات التي تحدث تدفقات المداخيل والمصاريف الناتجة عن عمليات الإستثمار أو الإستغلال [2] .

2-2-3 التمـويل المحـلي :

يعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات للتنمية عبر الزمن ، وتعظم إستقلالية الجماعات المحلية عن السلطة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة [3] .

من خلال هذا التعريف تتضح العلاقة الطردية بين التنمية المحلية والتمويل المحلي ، فكلما زاد التمويل المحلي زادت معدلات التنمية هذا من جهة ، وكلما زاد التمويل المحلي زادت درجة إستقلالية الإدارة المحلية من جهة ثانية ، وبالتالي يمكن أن يلاحظ من هذه العلاقة الطردية أن التمويل المحلي الذاتي قد تقاس به درجة الإستقلالية المالية .

---

[1] - محمد عبد العزيز عجيمة ، " مقدمة في التنمية والتخطيط " دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت 1983 ، ص 121 - 122.

[2] G erard Chareau , Finance d' entreprise , édition management societe , paris 1997 , p 17.

[3] - عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، دار نشر الثقافة الإسكندرية ، مصر 2001 ، ص 23 – 28 .

حسب التقسيم الكلاسيكي ، فإن مصادر التمويل المحلي تنقسم إلى :

موارد ذاتية نذكر منها :

- الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم (مداخيل الجباية والرسوم) .
- الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل وإستثمار المرافق المحلية (مداخيل الممتلكات) .
- الإعانات والقروض .

موارد مالية خارجية (تمويل خارجي) :

- إعانات الدولة .
- القروض المحلية .
- موارد أخرى .

3 -2- 3 أهميـة التمويـل :

إن التمويل يعد ضرورة حتمية للبدأ في أي مشروع كان ، حيث بواسطته يحول رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج ، وبالتالي توفير سلع وخدمات تستطيع بواسطته أن تهدف إلى تنمية إقتصادية وهذا حسب المقولة " أن المال هو قوام الأعمال "

إن رأس المال المستخدم لا يقتصر فقط على رأس المال النقدي بل أيضا يشمل على رأس المال البشري والمتمثل في تكوين الخبرات والمهارات البشرية وهذا إضافة إلى المعدات والآلات ، ومن هنا تبرز الأهمية الكبرى للموارد الحقيقية المطلوبة لتكوين الطاقات الإنتاجية ، وأهمية توفير الموارد التمويلية اللازمة على حسب الإنفاق الإستثماري ، وأيضا على حسب تطور أسعار عناصر ومستلزمات إنتاج السلع .

ومن أجل أن يلعب التمويل دور فعال ولكي تكون له أهمية على مستوى الإقتصاد ، يجب أن يستخدم بعقلانية من كل النواحي ، سواء من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية [1].

[1]- شوقي حسين ، " الموارد التمويلية " ، الدار الجامعية ، القاهرة 1998، ص 43 – 44 .

3 - 3 أنواع التمـويل والـدعم المـالي:

3 - 3 -1 أنواع التمـويل المعتمدة من قبل(ANSEJ):

تمول المؤسسات المصـــغرة وفق الأشكـــال التالية [1]:

- التمويل الثنائي: (Le financement mixte)

في هذا النوع من التمويل تكون التركيبة المالية على الشكل التالي:

- المساهمة المالية للشاب المستثمر والتي تتغير قيمتها حسب مستوى الإستثمار.

- قرض بدون فائدة تقوم بمنحه الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ويتغير حسب مستوى الإستثمار.

فيما يخص الهيكل المالي للتمويل الثنائي فهو ممثل كما يلي :

جدول رقم (2 - 6) : الهيكل المـالي للتمويل الـثنائي.

	المساهمة الشخصية للمستثمر	القرض بدون فائدة من طرف الوكالة
المستوى الأول: قيمة الإستثمار أقل من **2000000** دج.	% 75	% 25
المستوى الثاني : قيمة الإستثمار مابين **2000001** و **10000000** دج.	% 80	% 20

المصـدر: منشـــورات الوكـــالة الوطنيـــة لدعـــم تشغـــيل الشبـــاب .

- التمويل الثلاثي: (le triangulaire financement)

وفي هذه الصيغة يتشكل الإستثمار أو التركيبة المالية للإستثمار من :

- المساهمة المالية للشاب المستثمر والتي تتغير قيمتها حسب مستوى الإستثمار.

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة ويتغير حسب مستوى الإستثمار .

- القرض البنكي والذي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض .

فيما يخص الهيكل المالي للتمويل الثلاثي فهو ممثل كما يلي :

[1] – الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، منشورات الوكالة 1997 ، الجزائر .

جدول رقم (2 - 7) : الهيكل المـالي للتمويل الـثلاثي.

	المساهمة الشخصية للمستثمر		القرض بدون فائدة من طرف الوكالة	القرض البنكي	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
المستـوى 1: قيمة الإستثـمار أقـل من 2000000 دج.	% 5	% 5	% 25	% 70	% 70
المستـوى 2: قيمة الإستثـمار مـابين 2000001 دج و 10000000 دج	% 08	% 10	% 20	% 72	% 70

المصـدر: منشـورات الوكـالة الوطنيـة لدعـم تشغـيل الشبـاب.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العبئ الأكبر في التمويل يقع على عاتق البنوك بالدرجة الأولى ثم تليها القروض بدون فائدة ثم الأموال الخاصة مما يؤكد سهولة تأسيس وتمويل هذه المؤسسات وإذا أخذنا بعين الإعتبار تمايز عمليات التمويل بين المناطق الخاصة (المناطق النائية) والتي هي بمثابة مناطق بحاجة إلى دعم أكبر لإعتبارات مختلفة ، منها تركز أكبر لعدد البطالين ، ضعف الدخول الموزعة بهذه المناطق ، مناطق تتوفر على إمكانيات أكبر بحاجة إلى الإستغلال ، وبصورة عامة فهي مناطق ذات خصوصيات إقتصادية وإجتماعية تتلائم بصورة أفضل والأهداف التي ترمي إليها عمليات إستحداث المؤسسات المصغرة.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة القرض بدون فائدة تتجه نحو الإنخفاض كلما إتجه مبلغ الإستثمار الإجمالي نحو الإرتفاع ، يقابله تزايد في نسبة مساهمة القروض البنكية ، في حين أن نسبة الأموال الخاصة والتي تعبر عن مساهمة المستثمر تتجه نحو الإنخفاض مقارنة مع معدل تزايد المبلغ الإجمالي للإستثمار ودلالة ذلك هو دفع كل القدرات التي حجبتها الإمكانيات المالية عن المساهمة في الحياة الإقتصادية إلى تجسيد أفكارها وإبداعاتها في الواقع بموجب الدعم المالي المقدم .

2-3-3 الإعانـات الماليـة والإمتيازات الجبائيـة :

تمنح الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار التمويل الثنائي والثلاثي ويتعلق الأمر بـــ :

1-2-3-3 الإعانـات الماليـة :

القـرض بدون فائـدة : وهو قرض طويل المدى تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للمؤسسات المصغرة .

تخفيـض نسب الفائـدة : تأخذ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بواسطة الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب على عاتقها جزءا من الفوائد المتعلقة بالقرض البنكي الذي يمنحه البنك للمؤسسات المصغرة مستوى هذا التخفيض لنسب الفائدة يتغير حسب طبيعة النشاط ومكان إحداثه والجدول رقم (2 - 8) يبين درجة تباين مستويات التخفيض والتي هي لصالح المناطق الخاصة والتي أشرنا إليها سابقا على أنها مناطق تحضى بعناية خاصة من طرف متخذي القرار لأسباب إقتصادية وإجتماعية تأتي في مقدمتها إرتفاع مستويات البطالة بها إضافة إلى ضرورة التركيز على إحياء أنشطة هامة بها كالزراعة والري وكذا الصيد البحري ، ويضاف إليها هدف السعي إلى ترقية بعض الأنشطة الخاصة بالصناعات التقليدية ، وهي في مجملها تشكل إحدى العناصر الأساسية التي تتضمنها الأهداف التي وجدت من أجلها المؤسسات المصغرة.

إن تخفيض معدلات الفائدة البنكية هي عبارة عن نسب الفائدة المطبقة من قبل الخزينة على القرض الممنوح من قبل البنك وهي ممثلة في الجدول التالي :

جـدول رقم (2 - 8) : تخفيض معدلات الفائدة.

قطـاعات الإستثـــمار	المنـاطق الخاصـة	المنـاطق الأخـــرى
القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة، الري، الصيد البحري)	% 95	% 80
القطـاعات الأخـرى	% 80	% 60

المصـدر: منشـورات الوكـالة الوطنيـة لدعـم تشغـيل الشبـاب.

هذا إضافة إلى الإستفادة بعلاوة إستثنائية تصل إلى 10% من كلفة الإستثمار، إذا اتسم المشروع بخصوصية تكنولوجية أو كان ذو أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المحلية أو الإقتصاد الوطني .

كما تستفيد هذه المؤسسات من الحصول بشروط نفعية على إمتيازات أراضي تابعة لأملاك الدولة ، زيادة على الإستفادة بدون مقابل من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

2-2-3-3 الإمتيـازات الجبائيـة : تستفيد المؤسسات المصغرة من الإمتيازات الجبائية التالية :

في مرحـلة إنجـاز المشـروع :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الإستثمار.

- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية .

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة .

في مرحـلة إستغـلال المشـروع :

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني (لمدة 03 سنوات إبتداءا من تاريخ إنطلاق النشاط أو ستة سنوات للمناطق الخاصة) .

- تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة .

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات.

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية[1].

[1]- منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

3-3- 3 أنواع التمـويل المعتمدة من قبل (ANGEM) :

فيما يخص هيكل الإستثمار الخاص بالقرض المصغر ممثل في الجدول التالي كما يلي:

جـدول رقـم (2 - 9) : الهيكـل المالي الخـاص بالقـرض المصـغر.

مستوى الإستثمار		المساهمة الشخصية للمستثمر		قرض بدون فائدة		القرض البنكي	
		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
حـالة شراء مـواد أولية	أقـل من أو يسـاوي **30.000** دج	%10	% 10	% 90	% 90	-	-
حـالة استحـداث نشـاط	أكبر من **50.000** دج إلى **100.000** دج	%3	% 5	-	-	% 95	% 75
	أكبـر من **100.000** دج إلى **400.000** دج	%3	% 5	% 27	% 25	% 70	% 70

المصـدر : يوسف قريشي ، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، "دراسة ميدانية" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص227 .

3 -3 - 4 أنواع التمويل المعتمدة من قبل (CNAC).

جـدول رقـم (2 - 10) : الهيكـل المالي الخـاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

مستوى الإستثمار	منطقة الإستثمار	الحد الأدنى للمساهمة الشخصية	القرض الممنوح من طرف الصندوق	القرض الممنوح من من طرف البنك
أقل أو يساوي 2000000 دج	كل المناطق	%5	% 25	% 70
يتراوح ما بين 2000000 و5000000 دج	المناطق الخاصة ولايات الجنوب والهضاب العليا	% 08	% 22	% 70
	المناطق الأخرى	% 10	% 20	% 70

Source : www.cnac.dz .

إن مختلف أشكال الدعم المالي والإمتيازات الجبائية التي تحصل عليها المؤسسات المـصغرة تهـدف أساسـا إلى تشجيع وترقية إنشاء هذه المؤسسات في محاولة لفتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقـديم الخـدمات والـتي بدورها تمكن من المساهمة في التخفيف من البطالة من جهة ، وتحقيق مداخيل من جهة أخرى وهو الجانب الهام من الدور الذي أنيط بإنشاء هذه المؤسسات ، إضافة إلى أنها ستمكن من فتح مجال جديد أمام إستعادة أنشطة إقتصادية أو خدماتية تم التخلي عنها ، وكذا إحياء وترقية أنشطة تجاوزتها إهتمامات المؤسسات الكبرى خلال مراحل التنمية السابقة لعملية الإصلاح .

المبحـث الثـالث : إسهامات المؤسسـة المصغرة في التشغيل ودورها في تفعيل التنمية المحلية .

1- دور المؤسسـات المصغـرة في تفعيل التنميـة المحلية .

1-1 مفهـوم التنميـة الاقتصاديـة :

من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول لمصطلح التنمية وبدون هذا التعريف سيصعب تحديد مدى إنجاز وتطور أي بلد في مضمار التنمية .

فقد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الإقتصادي ، وهي ترتبط أيضا بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع[1].

وفي عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية ، وتضمنت هذه المبادرة بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الإقتصادي والمالي مع الهيكل الإجتماعي والبشري ، وينظر البنك الدولي للتنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات وطرق التفكير وطرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة ، ويرى البنك أنه لن يتيسر إنجاز هذه التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر وإضطراد التنمية [2].

ويمكن أيضا تعريف التنمية الإقتصادية على أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير التي تتخذ عن قصد ، من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة نمو السكان ، إذن فهي عملية متعددة الجوانب لها ركائزها الإقتصادية ، والإجتماعية ، والثقافية ، والسياسية وحتى يمكن تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تلك الركائز يلزم الإلمام بالمؤثرات والمشاكل والسياسات والتوجهات الموجودة في المجتمع [3]

ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية ما يلي :

تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الإقتصادي ، والمتمثلة في إكتشاف موارد إضافية جديدة وتراكم رأس المال

---

[1]– د . مدحت القريشي ، التنمية الإقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 122 .

[2]– د . مدحت القريشي ، نفس المرجع ، ص130 .

[3]– فضيلة جنوحات ، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية ، حالة بعض الدول المدينة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 2006 ، ص 54 .

مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان.

- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن ، وتتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الـدخل ، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية [1].

1-1-1 النمـو والتنميـة :

إن مصطلحي النمو والتنمية إستخدما كمرادفين لبعضهما ، وخاصـة في الأدبيـات الإقتـصادية الأولى فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة ، لكن هناك فـروق أساسية فيما بينهما : فالنمو الإقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة مـن الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وغيرهـا بينما تعني التنمية الإقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمـة وواسـعة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والديمغرافية وفي التشريعات والأنظمة .

2-1-1 مفهـوم النمـو الإقتصـادي :

يشير إصطلاح النمو الإقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخول ، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفـرد من الناتج والإستهلاك مع الأخذ بالاعتبار معدل نمو السكان ، مما يؤدي إلى رفع مستويات المعيـشة ويـتم التعبير عن النمو بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي ، ويجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التـضخم واختلال موازين المدفوعات [2] .

2-1 أنـواع التنميـة :

إضافة إلى التنمية الإقتصادية التي قمنا بتعريفها سابقا ، هناك عدة أنواع من التنمية تشتمل علـى التنميـة الإجتماعية التي تتمثل في الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على إستغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ، لتحقيق قدر من الحريـة والرفاهيـة للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي ، أما التنمية السياسية فهي دراسة التنظيم الرسمي للحكومـة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصـفية

[1]– صواليلي صدر الدين ، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتـصادية وعلـوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 2006 ، ص 05 .

[2]– منصوري الزين ، " آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 2006 ، ص 72.

والتقويمية ، بينما تعبر التنمية الثقافية عن التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة ، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه ، غير أن التنمية التي تلبي إحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية إحتياجاتها هي التنمية المستدامة ، ونشير إلى أن التعريف الشائع المعتمد عالميا للتنمية المستدامة هو التنمية التي تحقق التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية وحماية البيئة في آن واحد [1].

وأرقى أنواع التنمية هي التنمية البشرية ، تشمل التنمية البشرية كلا من الصحة ، التغذية ، التعليم التدريب ، الحصول على المعرفة لتنمية قدرة الابتكار والإبداع ، تحقيق مستوى أفضل للمعيشة ، المشاركة في الحياة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ، التوظيف ، القضاء على الفقر[2].

وتعتبر هذه الأخيرة ـــ التنمية البشرية ـــ أرقى أنواع التنمية لأنها تمس العنصر البشري الذي يلعب دورا فعالا ورائدا في تحقيق باقي أنواع التنمية .

1- 3 أهـداف التنميـة :

يخطئ البعض عندما يظن أن التنمية الإقتصادية تعتبر هدفا في حد ذاتها ، ذلك لأنها ليست في الواقع إلا وسيلة لتحقيق أهداف أخرى ، لعل من أهمها ضمان زيادة مستمرة في نصيب كل فرد من أفراد المجتمع من السلع والخدمات والعمل على رفع مستوى معيشته ، ولتحقيق هذه الزيادة المستمرة لابد من إستخدام الأفراد لجميع الموارد والإمكانيات المتاحة في المجتمع من أجل الوصول إلى التنمية الإقتصادية المطلوبة وعلى العموم تهدف التنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكننا سرد بعضها فيما يلي [3] :

- زيادة الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للأفراد لتحسين مستواهم المادي والمعيشي من خلال زيادة معدل نمو الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد منه .
- إستمرار تطور الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني أي تنمية وسائل الإنتاج والقوى العاملة .

---

[1]– سالمي رشيد ، " أثر تلوث البيئة في التنمية الإقتصادية في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 2006 ، ص87 .

[2]– مهجة أحمد بسيم ،" أثر المعرفة على مؤشرات التنمية التكنولوجية والبشرية والإقتصادية " ، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس " إقتصاد المعرفة والتنمية الإقتصادية " ، جامعة الزيتونة الأردنية ، الأردن ، من 25 إلى 27 أفريل 2005 ، ص 17 .

[3]– وداد أحمد كيكسو ، العولمة والتنمية الإقتصادية ، نشأتها ، تأثيرها ، تطورها ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، بيروت 2002 ، ص 108–109.

- الإكتفاء الذاتي عن العالم الخارجي وهذا ما إستهدفته معظم إقتصاديات الدول المتقدمة في مراحل معينة من تطورها وبشكل خاص فيما يتعلق بالأهداف الإستراتيجية .
- تطوير المجتمع حضاريا وثقافيا بالقضاء على التقاليد والعادات والسلوكات الرافضة لبعض النشاطات والقضاء على الجهل والفقر.
- الإنفتاح على العالم الخارجي بغرض تحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى .

إذن يمكن القول بأن التنمية الإقتصادية ماهي إلا أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع ، ولكن لا يمكن فصل التنمية عن أهدافها ، ولا بد من التأكيد هنا بأن عملية التنمية لا يمكن أن تتم بالشكل المطلوب إلا بمجهودات جميع أفراد المجتمع ، وتتطلب تفاعل الفرد معها لغرض إنجاحها ، وهنا يأتي دور وأهمية الإعلام في توعية الفرد وترشيده وخلق الدوافع لديه وتحسيسه بأن دوره في العملية التنموية ضروري لإنجاحها ، وفي نفس الوقت يتعين على الفرد أن يقتنع بأن ثمار التنمية لابد وأن تعود عليه بالخير ، وبالتالي فإن للفرد مصلحة حقيقية في تحقيق التنمية .

1 - 4 مفهـوم التنميـة المحليـة :

هناك تعاريف عديدة للتنمية المحلية نكتفي بذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر:

تعرف التنمية المحلية بأنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود الدولة للإرتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة [1] .

وهناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك ، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الإستعانة بالوسائل المنهجية والتي تضمن لنا إستجابة فعالة لهذه الحركة [2].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، " التمويل المحلي والتنمية المحلية " ، مرجع سابق ، ص 13 .

[2]- رشيد أحمد عبد اللطيف ، " أساليب التخطيط والتنمية ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 26 .

1-4-1 أهـداف التنميـة المحـلية :

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية : تتمثل في مساهمة الوحدات المحليـة في إعداد خطط التنمية والإستفادة من الإمكانيات الإقتصادية المحلية وتوجيههـا نحـو المـشروعات الإنتاجيـة والخدماتية ، لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية ، وتشجيع رؤوس الأمـوال المحليـة وتوجيههـا نحـو المشروعات للإرتقاء بالجوانب الإقتصادية لمواطني المحليات وزيادة الدخل الحقيقي للأفراد لتحـسين مـستوى معيشتهم وزيادة أفاق تطوير التنمية الإقتصادية ، كإنشاء الأسواق وإقامة المعارض وتنمية الصناعات الـصغيرة وتربية المواشي وإستصلاح الأراضي .

أما الأهداف الإجتماعية : تتمثل في الإرتقاء بالجانب الإجتماعي من خلال تبني سياسـات إجتماعيـة تساعد على تحسين المستوى المعيشي والحد من الفقر في المجتمعات المحلية مثل مـساعدة المحتـاجين والتكفـل بالفئات الإجتماعية المحرومة وإعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل والـسكن ، تحـسين نوعيـة الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنمويـة مختلفـة تشمل قطاع التعليم ، الصحة ، البيئة.....إلخ .

أما الأهداف السياسية : تتمثل في تنمية قدرات المواطنين على إدراك وتفهم مشاكلهم والتحديات بأسـلوب علمي وواقعي .

الأهداف الإدارية : تتضمن تحقيق كفاءة الإدارة المحلية والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلـب علـى مشكلة البيروقراطية[1].

1-5 أهمية الإستثمـار في المؤسسـات المصغـرة لدعـم التنميـة المحليـة .

لاشك في أن للإستثمار في المؤسسات المصغرة أهمية إجتماعية ، تظهر في نشر الوعي الإنتاجي وتعمل على التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية التي لازمت المجتمعات ولاسيما الريفية منها مراحل زمنية طويلة ، ومن هنا كان للمؤسسات المصغرة دور كبير في التأثير في سلوك الأفراد وعاداتهم وتفكيرهم ، إذ تم نقل التكنولوجيـا البسيطة بطريقة تدريجية سهلة ، كما أنها أسهمت في الإفادة من وقت الفراغ الضائع ، الذي يترتـب عليـه تفشي الظواهر السيئة في المجتمعات وإنتشار أنماط السلوك الإجتماعي غير السوي ، ومنه تظهر أهميـة الـدور التنموي والإجتماعي للمؤسسات المصغرة في الجزائر كما يلي :

[1] مقداد خميسي ، " واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2008 – حالة ولاية البليدة – " مذكرة ماجـستيرفي العلـوم الإقتصادية تخصص ، تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2008- 2009 ، ص 13- 14.

1- 5 –1 الإستثمـار في المؤسسات المصغـرة عنصر من عناصر ضمان الدخل العـائلي [1] :

إن الإستثمار في المؤسسات المصغرة قد ساهم في زيادة نسب التشغيل الذي مـا فتـئ يتزايـد منـذ التسعينات ، ففضلا عن تثبيت اليد العاملة في المؤسسات المصغرة فإنه يستجيب إلى متطلبات الفئات الأكثـر تعرضا للتهميش والبطالة كالنساء والشباب ، وذلك لما يتميز به من مرونة في العلاقات وقلة التدرج الوظيفي .

1- 5 -2 تحقيـق التـوازن الإقليمـي والإجتماعـي :

إن الهجرة من الأرياف من السلبيات الرئيسية التي تضر بالقطاع الفلاحي والذي يعتمد على قوة العمـل الريفية فضلا أنها تشكل عبئا كبيرا على قطاعات الإنتاج الكبرى والخدمات في المدن ممـا يهـدد بالانفجـار السكاني ، كما أنه في العديد من التجارب التنموية نمت المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية مما أدى إلى تدهور نمط توزيع الدخول ، ومن ثم وجود الصناعات المصغرة يعمل على تقليل هذه المخاطر ، كما تقيم مـن جهة توازنا إقتصاديا وإجتماعيا أكثر وضوحا وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي على عكـس المؤسسات الكبيرة ، وبالتالي التقليل من تمركز الصناعة ومن جهة أخرى وجودها في المناطق النائية يسـاهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة ما يعطـي مرونة أكثر واستقرار في النشاط الإقتصادي وذلك بإعادة توزيع الدخول .

لقد أكد الكثير من الإقتصاديين أن المؤسسات المصغرة ملائمة أكثر لتلك الدول التي تعاني من ندرة رأس المال حيث أنه بتدعيم وتنمية الصناعات المصغرة والصغيرة في الدول النامية يمكن أن تحقق تنمية محلية إقليميـة مـن خلال تدعيم اللامركزية في تحقيق النمو الصناعي[2] .

1 - 5 - 3 إستـغلال المـوارد المحليـة :

من خصائص المؤسسات المصغرة أنها تستخدم الموارد المحلية ، ما يجعلها تساهم في خلق الروابط بينـها وبين القطاعات الإقتصادية الأخرى ، مثل الزراعة والنقل....إلخ كما أنها تساعد على تصنيع بعـض مخلفـات الصناعات الكبرى خاصة أن البديل لهذه المؤسسات الكبيرة تركها دون إستغلال بسبب إرتفاع كلفتها بالنسبة للمؤسسة الكبيرة في حين أنه من الأحسن توجيه هذه الأموال نحو إستثمارات إنتاجيـة ، إن هـذه الخاصـية للصناعة المصغرة والصغيرة تمكنها من المساهمة في التخفيف من حدة عجز الميزان التجاري بتوفيـر سلع تحـل

[1]- درية محمود إبراهيم الموصلي ، " إقتصاديات صناعة دباغة الجلود في مصر " ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة عين شمـس ، مـصر 2000 ، ص 30 .

[2]–فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية ، مؤسسة جامعة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر 2005 ص 74.

محل السلع المستوردة ، وفـي المقابل يمكن أن تتجه نحو التصدير إذ تم إستغلالها بأفضل الطرق لتكـون قـادرة على المنافسة .

1 - 5 - 4 تنميـة المبـادرات الفـردية :

تسمح المؤسسات المصغرة بإظهار روح المبادرة وتحمل المخاطر وتنميتها لأن رجل الأعمال الذي يبدأ بالإستثمار في المؤسسة المصغرة لابد أن يواجه بعض المخاطر غير المتوقعة ، مما يتطلـب القـدرة علـى التنبـؤ بالأحداث غير المتوقعة وإتخاذ القرارات السليمة حيالها .

1 - 5 - 5 المسـاعدة على إرضاء الحاجيـات الحالية للمستـهلك :

من بين الأهداف الأساسية التي سطرت خلال إنشاء برنامج تنموي يرتكز على دعم المؤسسات المصغرة هو إنتاج السلع الإستهلاكية وأخرى وسيطية موجهة إلى إرضاء حاجيات المستهلك التي أصبحت تنتج من قبل هذه المؤسسات فالملاحظ في الجزائر أن المؤسسات المصغرة تتغلغل وتتنوع على جميع فروع النشاط الـتي لهـا التأثير المباشر في حاجيات المستهلك [1] .

إلى جانب كل هذه الأهمية للإستثمار في المؤسسات المصغرة في التنمية المحلية ، هناك جوانب أخرى لا تقل أهمية عن العناصر المذكورة وعلى سبيل المثال لا للحصر وهو مساهمة الإستثمار في المؤسسة المصغرة في تـدعيم دور المرأة وخصوصا الريفية في النشاط الإقتصادي ، حيث تستوعب هذه الإستثمارات عمالة نسائية في نـشاطات عديدة منها إنتاج الألبسة الجاهزة والتطريز وكل المشروعات الأسرية المنتجة ، الأمر الذي يحقـق الإسـتغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الإقتصادي ومن ثم يحد من البطالة النسوية .

2- إسهـامات المؤسسـات المصغرة في التشغيـل على المستـوى الوطـني :

إن المؤسسات المصغرة تشكل إحدى التوجهات الجديدة في مسار الإقتصاد الوطني لتنمية التشغيل الذاتي بعد تراجع الدولة في توفير مناصب العمل .

فإبتداءا من سنة 1997 بدأ إنشاء المؤسسات المصغرة من طرف الشباب ليشهد بعد 3 سنوات مـن ذلـك إنشاء حوالي 110962 سنة 2000 مؤسسة مصغرة وتم إثر ذلك خلق 321880 منصب عمل .

إن تشجيع سياسة المؤسسات المصغرة وكذلك بالنسبة للمؤسسات الصـغيرة والمتوسطة خـلال الفتـرة 1999 – 2004 والبرنامج الخماسي لدعم النمو 2005 – 2009 قد أعطى نتائج إيجابيـة علـى مـستوى

[1] – أ. بوسهمين أحمد ، " الدور التنموي للإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائـر " ، مجلة جامعة دمشق للعـلوم الإقتصادية والقانونية ـــ المجلد 26 ـــ العدد الأول ـــ 2010 ، ص 22 ـ 24 .

التشغيل فخلال سنة 2003 تم توظيف 538000 وتم إنشاء أكثر من 180000 مؤسسة مصغرة محققة نسبة إرتفاع تقدر بـ 58 % مقارنة بسنة 2002 التي بلغ فيها عدد مناصب العمل حوالي 340646 منصب عمل محققة نمو مقدر بـ 2 % سنة 2002 [1] .

أما بالنسبة لعدد المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب فلقد حققت نتائج إيجابية على مستوى توفير مناصب العمل خاصة بين الشباب ، وكانت حصيلة الوظائف على المستوى الوطني إلى غاية 31 – 12 – 2007 كالتالي [2]:

بلغ عدد مناصب العمل المصرح بها حسب طبيعة الأنشطة إلى حوالي 231381 من أصل 82265 مشروع ممول من طرف الوكالة ، أي بمعدل 3 و4 وظائف لكل مشروع ، ويجدر الإشارة أن معظم المستثمرين هم طالبوا العمل لأول مرة ، واللذين يتميزون بعدم مقدرتهم من جمع المدخرات الواجب تقديمها في شكل مساهمات ذاتية .

لقد وزعت الوظائف المستحدثة بنسبة كبيرة على قطاع الخدمات نتيجة إقبال الشباب المستثمر نحو هذا القطاع خاصة في مجال الخدمات بما فيها نقل المسافرين ونقل البضائع بنسبة 59 % منها 15 % لنقل المسافرين و 14% لنقل البضائع و 30 % خدمات متنوعة ، ثم يأتي قطاع الزراعة بنسبة 12 % نتيجة المخطط الوطني لدعم قطاع الزراعة .

وبالتالي فإن الوكالة لوطنية لدعم وتشغيل الشباب تساهم بشكل ملحوظ في رفع معدلات التنمية المحلية ودفع عجلتها نحو الأمام وذلك من خلال الاهتمام بجميع القطاعات كما هو مبين في الجدولين المواليين ، والذي أدى إلى التخفيف من حدة البطالة والرفع من مستوى التشغيل .

[1] – مصادر متنوعة من بينها : دوريات لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2002 – 2003 – 2004 .

د. البشير عبد الكريم : الإستثمار في المؤسسة المصغرة وإنعكاسه على التشغيل ، ملتقى الشلف ، الديوان الوطني للإحصاء سنة 99 . بتصرف

[2] – إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

جدول رقم (2 – 11): عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة حسب كل نشاط إلى غاية 2006/12/31 .

قطاع نشاط الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	عدد مناصب الشغل	متوسط عدد مناصب الشغل في كل مؤسسة	تكلفة الاستثمار بالدينار الجزائري
نقل المسافرين	12010	16.76	30069	3	21082736497.00
نقل البضائع	10399	14.52	21389	2	20720120614.00
الخدمات	20042	27.98	55735	3	34137088041.00
الفلاحة	9117	12.73	23417	3	17042731970.00
الصناعة التقليدية	10632	14.84	38195	4	20537495220.00
الصناعة	3643	5.09	13412	4	9824958022.00
البناء و أشغال عمومية	2683	3.75	10823	4	6342169909.00
الصناعة والأعمال الحرة	1733	2.42	4346	3	2202226753.00
الصيانة	1023	1.43	2856	3	1500611574.00
الري	176	0.25	756	4	818586433.00
الصيد	180	0.25	830	5	673017632.00
المجموع	71638	100	201828	3	134881742665.00

المصـدر: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الوكالة مولت 71638 ملف قادر على إحداث 201828 منصب شغل بتكلفة تقدر بـــ 134881742665 .00 دينار جزائري ، ويتضح كذلك أن قطاع الخدمات إستحوذ على أكبر نسبة من المشاريع المؤهلة وهي 27.98% ، و هذا راجع إلى شهادات التأهيل المقدمة من طرف الوكالة إلى الشباب ذوي المشاريع ، مما يدل على أن الشباب مهتم أكثر بهذا القطاع لما له من دور في التنمية و كذا تحقيق الأرباح المرجوة ، ثم يليه قطاع نقل المسافرين 16.76% ونقل البضائع 14.52 % ، كما يبدو أن الصناعات التقليدية و الحرفية بدأت تنال نصيبها من اهتمام الشباب و ذلك بعد الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الدولة اتجاه هذا القطاع .

ويمكن توضيح وضعية المؤسسات المصغرة الممولة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2006/12/31 من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2 - 12): وضعية المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2007/06/30 .

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية	قيمة المشاريع * 10^6
خدمات	24438	67191	%30	45667
نقل المسافرين	12057	30175	%15	21256
الصناعة التقليدية	12578	44057	%15	25327
نقل البضائع	11125	22810	%14	23029
الزراعة	10023	25839	%12	20022
الصناعة	4480	16170	%5	13281
البناء والأشغال العمومية	3405	13506	%4	8578
الأعمال الحرة	2077	5150	%3	2735
الصيانة	1392	3866	%2	2231
الصيد	348	1588	%0	1634
الري	240	1029	%0	1254
المجموع	82265	231381	%100	165021

المصـدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.

نلاحظ من الجدول السابق أن عدد المؤسسات المصغرة في ازدياد مقارنة بسنة 2006 وهذا دليل على استمرار الوكالة في تطبيق إستراتيجيتها ، فقد بلغ عددها لغاية 2006 حوالي 71638 مشروع بقيمة134881742665.00 دج ، ارتفعت في سنة 2007 إلى 82265 مشروع بقيمة 165021* 10^6 دج والتي ترتب عنها إرتفاع في عدد مناصب العمل من 201828 سنة 2006 إلى 231381 سنة 2007 كما أن نسبة قطاع الخدمات بقيت مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهي تحتل نسبة 30% .

كما نجد أن هناك تطور لمشاركة المرأة في إنشاء المؤسسات المصغرة ، وهذا دليل على إهتمام الدولة بإشراك المرأة في الإقتصاد الوطني لما لها من مكانة في المجتمع ، فلقد استطاعت أن تدخل ميدان الشغل من خلال هذه المشاريع والجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (2 - 13): توزيع المؤسسات المصغرة حسب الجنس إلى غاية 2007/06/30.

قطاعات النشاط	عدد المؤسسات المصغرة الممولة	الرجال	النساء	المعدل السنوي %
خدمات	24438	18549	5889	%24
نقل المسافرين	12057	11651	406	%3
الصناعة التقليدية	12578	10032	2546	%20
نقل البضائع	11125	10831	249	%3
الزراعة	10125	9395	628	%6
الصناعة	4480	3735	745	%17
البناء والأشغال العمومية	3405	3277	128	%4
الأعمال الحرة	2077	1242	835	%40
الصيانة	1392	1346	46	%3
الصيد	348	348	0	0%
الري	240	233	7	%3
المجموع	82265	70639	11524	%14

المصـدر: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)

نلاحظ أن نسبة النساء المستثمرات 14 % من مجموع المستثمرين ، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعـددهن في الجزائر ، وقد استحوذ قطاع الأعمال الحرة على أكبر نسبة تتمثل في 40% من مشاركة النساء وتتمثل هذه الأعمال في الخياطة ، روضات الأطفال ، الصناعات التقليدية...الخ .

وبالتالي فإن الوكالة تساهم بشكل ملحوظ في رفع معدلات التنمية المحلية ودفع عجلتـها نحـو الأمـام وذلك من خلال الاهتمام بجميع القطاعات ، فهي تعتبر الأداة المحورية التي ترتكز عليها سياسة خلق مناصب الشغل والجهاز الريادي الأكثر جلبا للقدرات الإبداعية الشبابية في مجال إنشاء المؤسسات المـصغرة ، حيـث ساهمت في إنشاء حوالي 10000 مؤسسة مصغرة سنة 2008 و حوالي 20000 مؤسسة مصغرة سنة 2009 وتم إثر ذلك خلق 298188 منصب عمل ، أي ما يمثل 29.12 % من المناصب المنتظر إسـتحداثها والـتي قدرت بـ أكثر من مليون منصب عمل [1] .

[1] – نشرية المعطيات الإقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، رقم 15 ، 2009 ، بتصرف .

ومما سبق نجد أن للمؤسسات المصغرة دور ومساهمة كبيرة في توفير مناصب عمل على جميع المستويات ويتوقف مدى هذه المساهمة على مدى تأثرها بالمحيط خاصة العراقيل التي تواجهها ، لذا نجد أن دورها لا يزال متوسطا مقارنة بالدول المتقدمة والتي تساهم فيها بحوالي 60% من مناصب العمل .

3- الصعوبـات والعراقيل التي تعترض نشـأة وتطور المؤسسات المصغرة.

تعاني المؤسسات المصغرة من عدد من الثغرات والعراقيل التي تقلل من دورها في التنمية ، فرغم الجهود المبذولة وإيجابيات المؤسسات المصغرة وخاصة بهدف خلق مناصب عمل بواسطة إنجاز المشاريع وإستصلاح الأراضي الفلاحية وذلك عن طريق الإمتياز ، إلا أنه لا تزال هناك صعوبات وعراقيل تعترض إستمرارية وتطور المؤسسات المصغرة ، حيث وجد الشباب المستثمر أنفسهم في مواجهة وضعية جديدة تفرض عليه حل عدة معضلات ناهيك عن مشاكل التسيير والمردودية ، ومتطلبات السوق هذا ما دفع بالشباب التفكير في الإستغناء عن مؤسساتهم ، وكان أهم قطاع نشاط تعرض إلى هذه المشاكل ، الإعلام الآلي وذلك للمنافسة غير نزيهة وحرب الأسعار مع إرتفاع تكلفة الخدمة بالنسبة للسعر المعروض والتطور السريع في مجال الإتصال ونظام المعلوماتية .

وفي هذا الإطار سنحاول التطرق إلى أهم العراقيل التي تقف كعائق يقلل من الدور الذي أنيط لإنشاء المؤسسات المصغرة .

1-3 العراقيـل الآنيـة ويمكن تلخيصـها فيمـا يلي :

- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسات بسبب إرتفاع أسعار الأراضي والمباني أو عدم ملائمتها .
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول للمشروع ، زيادة على التباطؤ الإداري ويبدوا أن المشكلة في أساسها ما زالت مشكلة ذهنيات ، ذلك أن سرعة حركية إنتاج النصوص لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية .
- صعوبة الحصول على المعلومة الإقتصادية أو إنعدامها في أحيان كثيرة مما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الإستثمار.
- ضعف دراسات السوق أو غيابها عن حجم ونوعية المؤسسات المصغرة المناسبة والمطلوبة .
- نقص التمويل طويل وقصير الأجل بسبب الشروط المفروضة على القروض .

- عدم إعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات المصغرة كمكملة لأنشطتها .
- ضعف التنسيق بين الجهات المهتمة وغير متخصصة بالمؤسسات المصغرة ونقص الخبراء المتخصصين في المؤسسات المصغرة .
- نقص المساعدة التقنية والخدمات الداعمة للمؤسسات المصغرة .
- عدم توفير فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد أفراد تدير هذه المؤسسات بسبب قصور البرامج التكميلية في هذا المجال .
- تأخر دراسة الملفات وأحيانا عدم متابعتها .
- عدم المرافقة ومتابعة الشباب أثناء إستغلال المشاريع .

2-3 العراقيـل الهيكلية ويمـكن إجمـالها فيمـا يلي :

- عدم توفـر أجهزة تدخل (عمومية أو خاصة) لحل كل مشكل يواجـه المستثمر أثناء فترة الإستغلال .
- غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات نظرا لعدم وجود الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقـدرات هذه المؤسسات بصورة دقيقة وغياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع وهـو مـا يـستوجب تشخيصا دقيقا للمؤسسات المصغرة .
- غياب المتخصصين في إقتصاديات المؤسسات المصغرة وتنميتها وهي إمتداد للمشكلة السابقة الذكر، ولعل القصور الناتج في المشكلة الأولى هو سبب غياب الإطار المتخصص في هذا المجال وأساليب تنمية ومتابعـة التطورات فيه ، لذلك هناك ضرورة ملحة توجه الإطارات العلمية نحو الإهتمام بهذا القطاع علـى عـدة مستويات مثل البحث العلمي ، التنظيم والإدارة ، التمويل ، نقل التكنولوجيا المطلوبة .
- غياب ثقافة مؤسسية ، لا شك أن المجتمعات المتطورة حققت الإنجازات والنجاحات بفضل العلـوم الـتي توصلت إليها والقدرات التي حققتها من ورائها والملاحـظ أن إدارة الأعمـال والأنـشطة الإقتـصادية والتجارية إستقرت على قواعد مستمدة من العلوم المختلفة ، ونصيب المؤسسات المصغرة هنـا لا يكـاد يذكر ، وإستنادا إلى هذه الحقيقة هناك ضرورة تحتم إيجاد وسيلة تـنظم دخـول الفكـر المؤسـسي إلى المؤسسات المصغرة [1] .

[1] أ. محمد الهادي مباركي ، " المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية "، مرجع سابق ، ص 11 □ 12 .

ولتذليل هذه الصعوبات والعراقيل إتخذ مجلس الوزراء قرارات هامة تهدف إلى زيادة تثمين الآليات التي تشجع الراغبين في إنشاء نشاطات ومناصب عمل لأنفسهم بواسطة الإستثمار المصغر، ففي إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للبطالة يستفيد المترشحون للإستثمار المصغر من التشجيعات الآتية :

- تخفيض مساهمتهم الشخصية في تمويل الإستثمار من 5 % إلى 1 % بالنسبة للإستثمارات التي لا تتجاوز 5.000.000 دج ومن 10 % إلى 2 % بالنسبة للإستثمارات التي تصل إلى 10.000.000 دج .
- توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد الميسرة على القروض البنكية (وهو 80 % في المناطق الشمالية و95 % في المناطق الجنوبية والهضاب العليا) ليشمل نشاطات البناء والأشغال العمومية والمياه والصناعة التحويلية .
- تمديد فترة مؤجل دفع الفوائد بسنة واحدة ومؤجل تسديد أصل القرض البنكي بثلاث سنوات .
- منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 500.000 دج عند الإقتضاء لتأجير محل يستغل في النشاط أو لحيازة مركبة تتم تهيئتها في شكل ورشة في حالة النشاط المهني الممارس من قبل خريجي التكوين المهني .
- منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 1.000.000 دج عند الإقتضاء لتأجير محل يستغل كعيادة طبية أو مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاماة أو غيره لإثنين على الأقل من حملة الشهادات الجامعية .
- تحديد فترة 03 سنوات تتطور خلالها المؤسسة المصغرة بصفة تدريجية بإتجاه الخضوع التام للجباية بعد إنقضاء فترة الإعفاء الجبائي .

وكذا تخصيص حصة من العقود العمومية المحلية للمؤسسات المصغرة ، أما فيما يخص آلية القرض المصغر التي تسيرها الوكالة الوطنية للقرض المصغر فإنها تستفيد من :

- رفع قيمة القرض بدون فائدة الموجه لإقتناء المادة الأولية من 30.000 دج إلى 100.000 دج ، تسجل هذه الآلية إقبالا كبيرا من قبل النساء الماكثات في البيت اللاتي يمارسن نشاطا لتحسين الدخل العائلي .
- رفع قيمة القرض الموجه لإقتناء أدوات بسيطة وتجهيزات بغرض مزاولة نشاط يدوي من 400.000 دج إلى 1.000.000 دج [1] .

[1] – بيان مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011 ، والذي أنعقد لمتابعة تنفيذ القرارات التي إتخذها رئيس الدولة في اليوم الثالث من شهر فيفري 2011.

خلاصة الفصل الثاني .

اكتساب المؤسسات المصغرة أهمية بالغة في النشاط الإقتصادي بإعتبارها منفذا جديدا لاستغلال الموارد المحلية وذلك كونها تتناسب مع المعطيات الإقتصادية التي تمر بها من خلال الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ، كما أنها تلعب دورا فعالا في توفير مناصب شغل و تحقيق التوازن الإقليمي والإجتماعي من خلال قدرتها على الانتشار الجغرافي على عكس المؤسسات الكبيرة وبالتالي التقليل من تمركز الصناعة من جهة ومن جهة أخرى وجودها في المناطق النائية وغير النائية على حد السواء .

هذا إلى جانب العديد من الأدوار التي تساهم في تحقيق الأهداف التنموية الإقتصادية والإجتماعية ، لهذا تحاول مختلف الدول المتقدمة والنامية ومنها الجزائر وبكل ما أوتيت من إمكانيات من توفير المناخ المناسب لها مركزة في ذلك على التفكير في إستراتجيات مرافقة لهذه المؤسسات على المدى المتوسط والطويل وهذا بهدف القضاء على العراقيل التي تواجهها ومن ثم تمكينها من البقاء أو التحول إلى مؤسسات صغيرة وبالتالي تكون مساهمتها في عملية التنمية أكثر فعالية .

الفصل الثالث

دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة بولاية تيارت

تمهيـد :

يعتبر الاستثمار في المؤسسات المصغرة من أهم محركات التنمية وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهـــضة الإقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي والوطني ، ولذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات المصغرة على أنـــه وسيلة للحد من البطالة نظرا إلى كثافة عنصر العمل به وانخفاض ما تتطلبه من رأس مال لخلق مناصب عمل .

فمن هذا المنطلق تطرقنا في القسم النظري إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المصغرة في التنميـــة المحلية وكذا مساهمتها في توفير مناصب عمل سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية .

أما في هذا الفصل فسنحاول إسقاط ما جاء في الفصلين السابقين على مستوى محلي والمتمثل في دراسة حالة ولاية تيارت ، وذلك بدراسة ميدانية لحقيقة هذه المؤسسات محاولين تغطية أكبر مجال ، من خلال جمـــع معلومات ودراسة معطيات حول المؤسسات المصغرة الموجودة في الميدان ، وهذا بهدف الوصـــول إلى نتـــائج دقيقة وشاملة .

ومن أجل هذه الدراسة الميدانية ، اتبعنا إجراءات منهجية ، لتسهيل الدراسة نتطرق لهـــا بالتفـــصيل في المبحث الأول ثم قمنا بتحليل المعطيات والإحصائيات المتوفرة لدينا لنخرج في الأخير بخلاصة لنتائج موضوعنا.

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية .

1- الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية :

اعتمدنا في دراستنا الميدانية على طريقتين من طرق البحث العلمي ، دراسة حالة والمسح بالعينة ، حيث إستهدفنا دراسة وضعية المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت ، وذلك من أجل الوصول إلى تأكيد فرضياتنا والمتعلقة بمدى تثبيت اليد العاملة في هذه المؤسسات وما مدى مساهمتها في تفعيل التنمية المحلية ، وما هي العراقيل التي تعترض نشأة وتطور المؤسسات المصغرة ؟

بالنسبة للطريقة الأولى : اعتمدنا فيها على جمع البيانات وكل المعطيات المتعلقة بالموضوع من الجهات المختصة وتحليلها ، وذلك من أجل إعطاء صورة شاملة عن المؤسسات المصغرة ، ووحدة موضوع الدراسة في هذه الحالة هي المسؤول .

الهدف من هذه الطريقة هو معرفة مساهمة هذه الهيئات في بعث روح المبادرة بين الشباب والأدوار التي يمكن أن تلعبها في تنمية المؤسسات المصغرة كالتمويل.... إلخ .

الطريقة الثانية : المسح بالعينة وذلك بتوزيع إستبيان على أصحاب المؤسسات المصغرة على مستوى الولاية للحصول على البيانات من جهة وتقييم كفاءة هذه الطريقة من جهة أخرى .

1-1 المجال المكاني :

تم تحديد مكان الدراسة بولاية تيارت .

سنحاول في البداية التعريف بالمكان الذي تتم فيه الدراسة ، ولاية تيارت تقع في الجهة الغربية للبلاد وبمقتضى القانون رقم 84 / 09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتقسيم الإداري الجديد ، أصبحت حدود ولاية تيارت كالتالي : يحدها من الشمال ولاية تسمسيلت وولاية غليزان ، ومن الجنوب ولاية الأغواط وولاية البيض ، أما غربا ولاية سعيدة وولاية معسكر ، وشرقا ولايتي الجلفة والمدية ونظرا لموقعها الجغرافي تعتبر الولاية كهمزة وصل بين الجنوب والشمال ، تتربع على مساحة تقدر بـ 20050.50 كم^2 تتوزع فيها 14 دائرة و42 بلدية ، يقدر عدد سكانها حسب إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية بـ 874.050 نسمة لسنة 2010 محققا زيادة تقدر بـ 88.237 نسمة مقارنة بسنة 2000 والتي قدر عدد السكان فيها بـ 785.813 نسمة ، أما نسبة النمو الديمغرافي فتبلغ 1.6 % .

1-2 المجـال الـزمني :

يؤكد بعض الباحثين على ضرورة إجراء البحوث الوصفية على مرحلتين ، أولها مرحلة الاستكشاف والصياغة والثانية مرحلة الوصف الدقيق للظاهرة المدروسة أو التشخيص ، فالدراسة الاستكشافية تساعد على تحديد معالم البحث ، أما الدراسة الوصفية فإنها تستهدف جمع حقائق وبيانات عن ظاهرة تغلب عليها صفة التحديد ، وهذا التحديد يتطلب إجراء دراسة إستطلاعية من أجل تحديد معالم البحث من حيث ضبط عنوان البحث وصياغته ، ضبط عينة البحث وأيضا تحديد منهج وأدوات الدراسة ، ونظرا لكون الموضوع يدور حول إسهامات المؤسسات المصغرة في تفعيل التنمية المحلية وآثارها على التشغيل في الوسط العملي فقد كانت المرحلة الإستطلاعية في شهر أفريل 2011 ، وذلك بإجراء عدة مقابلات شفهية مع الجهات الرسمية المختصة والتي لها علاقة بالمؤسسة المصغرة ، كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) مقر ولاية تيارت ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) مقر ولاية تيارت ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) مقر ولاية تيارت ، البنك الوطني الجزائري (BNA) مقـــر ولاية تيارت ، حيث إستهدفنا من خلال هذه المقابلات التعرف على طبيعة نشاطات المستثمرين الشباب ومساهمتهم في الإستثمار في مختلف الأنشطة وذلك من خلال تحليل المعطيات والإحصائيات المتاحة على مستوى هذه الجهات بالإضافة إلى معرفة ما مدى مساهمة هذه الهيئات في تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر.

أما العمل الميداني فقد كان في الفترة الممتدة من 12 جوان 2011 إلى غاية نهاية شهر جويلية 2011 حيث تم توزيع قوائم الاستبيان على مفردات العينة .

1-3 عينـة الـدراسة :

تتكون عينة البحث من 50 مؤسسة وهي تمثل المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، ولقد كان معيار تحديد مؤسسات العينة من حيث الحجم حسب معيار العمالة ، حيث كل مؤسسات العينة ودراسة الحالة هي كل المؤسسات المصغرة التي تضم أقل من 09 عمال.

1-4 أدوات جمـع البيانات :

تماشيا مع المنهج المستخدم في موضوعنا فإننا إستخدمنا الأدوات التـــالية :

1-4-1 المقـابلة الشخصية :

وهي تعتبر من الأدوات الرئيسية لجمع البيانات بحيث ذهبنا إلى مفردات الدراسة في مكان عملها وعقدنا معها مقابلة شخصية قمنا من خلالها بتوجيه الأسئلة التي تتضمنها القائمة التي كنا قد أعددناها من قبل وفـــق

محاور ذات صلة وثيقة بعنوان البحث والإشكالية والفرضيات ، وقمنا بتدوين الأجوبة على القائمة .

1- 4 - 2 إستمـارة الإستبيان :

يعرف الإستبيان على أنه وسيلة لجمع البيانات اللازمة لإختبار فرضيات البحث ، وهناك العديد من الإعتبارات الواجب مراعاتها عند تصميم قائمة الإستبيان نذكر أهمها :

يجب أن تنص القائمة صراحة على أن البيانات المقدمة هي لأغراض البحث العلمي فقط ولا يحق لأي جهة غير بحثية الإطلاع عليها أو الإستفادة من معلوماتها ، ضمانا للاعتبار السابق إذا لم يكن ضروريا ، لا يطلب من المفردة ذكر اسمها ، ولكن قد يعيب غياب الاسم عن القائمة عدم التزام الجدية عند تقديم الإجابات.

لا يجب أن تكون القائمة مطولة بصورة قد تصيب المفردة بالملل أو بالضجر بحيث تمتنع عن الإجابة .

لا يتم الإستفسار عن أكثر من شيئ في سؤال واحد.

يفضل أن تحتوي القائمة على أكثر من سؤال يدور حول نفس المفهوم ولكن بلغة مختلفة وفي مناطق متفرقة من القائمة وذلك للتمكن من قياس مدى صدق ودقة الإجابات التي تقدمها المفردات[1].

نموذج الإستبيان المعتمد في الدراسة يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه إلى الأفراد والمؤسسات بغية الحصول على بيانات معينة والتي تخدم موضوعنا وهي تحمل ثلاث محاور رئيسية ، المحور الأول يهدف إلى إعطاء نظرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسات المصغرة للعينة وهذا بغية تسهيل الوصول إلى تقييم مدى نجاح هذه المؤسسات وبالتالي مساهمتها في التنمية المحلية بالولاية ، أما المحور الثاني فيهدف إلى مدى مساهمة المؤسسة المصغرة في الرفع من الدخل العائلي وتحسين مستوى معيشة الأفراد ، لنصل في الأخير إلى إعطاء نظرة واضحة عن طبيعة المؤسسات المصغرة وخصائصها.

1- 4 - 3 الوثـائق والسجلات :

وهذه الوسيلة هي أداة تكميلية لما تم الحصول عليه من خلال الإستبيان والمقابلة وقد تضمنت :

الإطلاع على المنشورات والنصوص التشريعية والمراسيم الرئاسية المتعلقة بإنشاء برامج التشغيل وما تـــم تعديله منها.

[1]– د . عادل محمود حلاوة ، د.عبد المرضي حامد عزام ، مقدمة في الأساليب الإحصائية والرياضية للإداريين ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2004 ص 06 .

الإحصائيات المحلية لكل من مديرية التشغيل ، البنك الوطني الجزائري والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

بما أن الدور الأساسي للمؤسسات المصغرة هو خلق وإستحداث مناصب عمل وكذا التخفيف من البطالة فإنه لخدمة لموضوعنا إرتئينا دراسة نسبة البطالة ووضعية التشغيل في الولاية وذلك لمعرفة مدى مساهمة المؤسسات المصغرة في خلق مناصب عمل والتخفيف من ظاهرة البطالة ، فحسب الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية التشغيل فإن نسبة البطالة قد بلغت في الولاية 10.8 % سنة 2010 .

2- وضعيـة التشغيـل في ولاية تيارت :

شهد قطاع التشغيل بولاية تيارت قفزة نوعية تترجمها الحصيلة الرقمية المسجلة في إحصائيات مديرية التشغيل والتي نبينها من خلال جدول أهم مؤشرات الوضعية الراهنة لسوق العمل بولاية تيارت :

جدول رقم (3-1): بعض المؤشرات الاجتماعية لولاية تيارت من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السكان القادرون على العمل	181.213	184.897	188.670	192.370	190.662	203.258	194.388	202.481	288.954	231.597	234.537
مجموع المشتغلين من اليد العاملة	123.266	127.300	132.824	145.893	147.287	169.294	167.933	177.570	201.283	204.055	209.207
عدد البطالين	57.947	57.597	55.846	46.477	43.375	33.964	26.455	24.911	27.671	27.542	25.330
عدد البطالة	%23.00	%31.15	%29.60	%24.16	%24.75	%16.71	%13.61	%12.30	%12.10	%11.90	%10.80

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا إلى معطيات مديرية التشغيل لولاية تيارت.

والشكل الموالي يبين لنا تطور نسبة البطالة لولاية تيارت .

الشكـل رقم (3 -1) : تطور نسبة البطالة في ولاية تيارت .

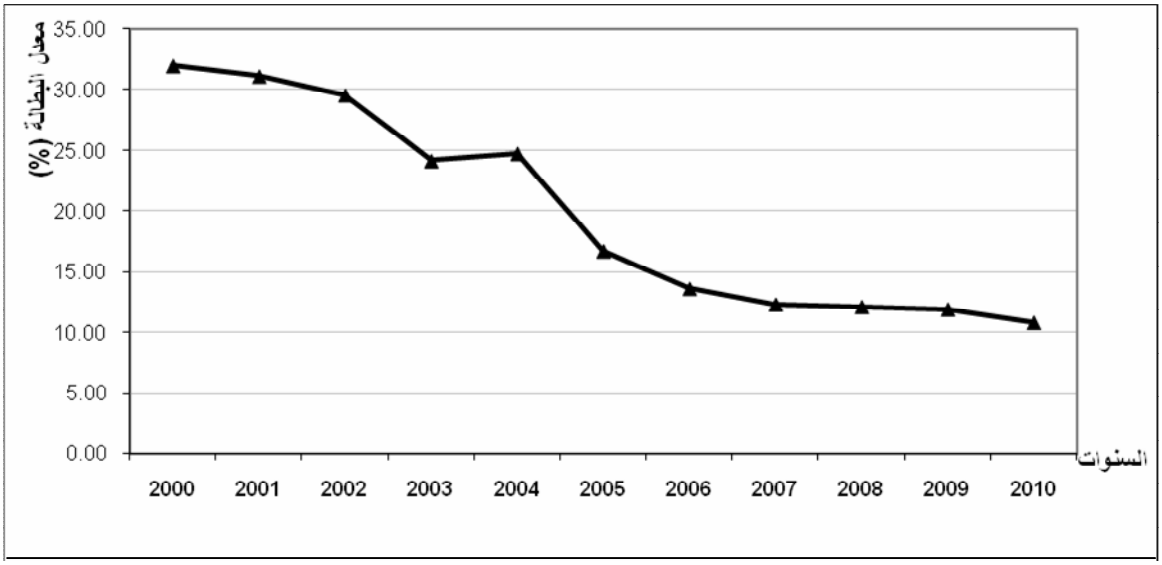

المصـ ـدر : من إعداد الطـــالبة استنادا إلـــى مستندات مديرية التشغيل لولاية تيارت 2011 ، أنظر الجدول رقم (3-1) .

من خلال الشكل ، نلاحظ أنه في الفترة الممتدة بين 2000 و2010 نسبة البطالة عرفت تقلصا معتبرا حيث انطلقت بمعدل جد مرتفع قدر بـــ 32 % سنة 2000 وذلك بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي عرفتـــها البلاد خلال فترة التسعينات لتصل إلى 13.61 % سنة 2006 ، فرغم ارتفاع عدد السكان والذي وصـــل إلى 194388 نسمة إلا أن هذه الزيادة لم تعق سياسة القضاء على البطالة ، حيث استمر إنخفاضـــها لتـــصل إلى 10.8 % سنة 2010 لتكون بذلك ضمن المستوى العام للبطالة في البلاد .

ما يمكن إستنتاجه هو أن هذا النقص في معدل البطالة يعتبر كقفزة عملاقة على مستوى الولايـــة وذلـــك نتيجة عدة عوامل متداخلة ومتشابكة فيما بينها ، من بين هذه العوامل اهتمام الدولة بفئة الشباب من خـــلال خلق عدة أجهزة وبرامج تسعى في مجملها إلى توفير مناصب عمل للشباب البطال ، حيث بلغت نـــسبة اليـــد العاملة 89.20 % أي ما يعادل 209207 عامل [1].

غير أن الملاحظة الجديرة بالذكر هي أن المناصب المؤقتة استحوذت على أكبر نسب التشغيل ، حيث قدرت بـــ 77.02 % أي ما يعادل 52734 منصب عمل مؤقت ، أما المناصب الدائمة فقد قدرت بـــــ 29.97 % وهو ما يعادل 15730 منصب مقارنة بعدد طالبي العمل المسجلين لدى الوكالات المحلية للتشغيل والذين وصل عددهم إلى 25330 ، هذا مايدفعنا إلى القول بأن الإجراءات التي إتخذتها الدولة من أجل توفير مناصب شـــغل

[1] – إحصائيات مديرية التشغيل لولاية تيارت ، 2010 .

هي موجهة للتخفيف من اختلالات سوق العمل وليس القضاء نهائيا عليها بإعتبار أن المستفيد من منصب عمل مؤقت مهدد بالبطالة مجددا بعد إنتهاء العقد ، لذا اتخذت الدولة إجراءا آخر موازي لهذه الإجراءات وهو تشجيع العمل المنتج بإنشاء مؤسسات مصغرة عن طريق تسخيرها لهيئات خاصة تعمل على مساعدة وتنمية هذه المؤسسات وكذلك حماية مصالحها فإنشاء مثل هذه المؤسسات يعتبر الشكل الأكثر تفويضا لخلق مناصب عمل وتنشيط الإقتصاد المحلي .

جدول رقم (3 - 2): طلبات العمل المسجلة عبر مناطق الولاية لسنة 2010 .

المستوى العلمي المحصل	الفئة العمرية					المجموع	النسبة المئوية
	24 -16	29 - 25	30 - 39	40 – 49	50 +		
بدون تأهيل	1847	10738	875	555	212	14227	% 56.16
أعوان مؤهلون	3512	2446	1120	609	303	7990	% 31.54
تقنيون وأعوان التحكم	728	260	301	64	128	1481	% 5.84
تقني سامي وإطار	249	183	101	177	252	962	% 3.79
إطار سامي	176	154	111	111	118	670	% 2.64
المجموع	6512	13781	2508	1516	1013	25330	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا إلى معطيات وإحصائيات مديرية التشغيل لولاية تيارت .

من خلال استقراء الأرقام المتعلقة بطلبات العمل المسجلة فإنه يمكن إستخلاص الملاحظات التالية :

تمس البطالة بصفة أساسية فئة غير المؤهلين حيث يقدر عددهم بـ14227مسجل ، أي بنسبة 56.16% من مجموع البطالين المسجلين ، وكلما ارتفع المستوى العلمي المحصل نقص عدد تسجيلات طلب العمل وهذا بحكم وجود عدة طرق أخرى متاحة أمام أصحاب الشهادات الجامعية للحصول على عمل ، مثل التوظيف المباشر أو إجتياز المسابقات ، غير أن الأشخاص الذين لا يملكون تأهيلا علميا ويطمحون في الحصول على عمل ليس لهم إلا التسجيل عبر وكالات التشغيل .

25 % من البطالين المسجلين هم أقل من 24 سنة ، وتفسر هذه النسبة بكونهم طالبي عمل لأول مرة ، وكون الإ جراءات المتخذة في وكالات التشغيل المحلية لدراسة ملفات طلب العمل تستغرق وقتا لا يقل عن ستة أشهر في أغلب الأحيان.

وقد بلغت عروض العمل المقدمة خلال هذه السنة 2323 عرض عمل مشتملة على كل من القطاع العام والقطاع الخاص الوطني والأجنبي ، وهو لا يعادل حتى عشر طلبات التوظيف .

جدول رقم (3 - 3): مناصب العمل المنشأة في مختلف قطاعات النشاط لسنة 2010 بولاية تيارت.

القطـ ـ ـ ـ ـ ـاع	عدد مناصب العمل الدائمة	عدد مناصب العمل المؤقتة	المجموع
المؤسسات والإدارات التابعة للوظيف العمومي	290	30	320
الفلاحة والغابات	7329	10787	18116
بناء ، أشغال عمومية ، الري	1342	5965	7307
تجارة	2725	113	2838
خدمات	906	804	1710
صناعة وصناعة حرفية	490	1164	1654
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	1104	-	1104
وكالة القرض المصغر	1093	-	1093
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	451	564	1015
مديرية التشغيل	-	10447	10447
مديرية النشاط الإجتماعي	-	22860	22860
المجـ ـموع	15730	52734	68464

المصـ ـدر : من إعداد الطـــــالبة إستنادا إلـــى معطيـــات وإحصائيات مديرية التشغيل لولايـــة تيارت 2010 .

بالنظر إلى معطيات وإحصائيات الجدول أعلاه التي بحوزتنا عن وضعية المناصب المستحدثة لكل القطاعات إلى غاية 31 – 12– 2010 ، وهذا من خلال تطبيق مختلف برامج التشغيل على مستوى الولاية ، فقد قدر مجموع

المناصب المستحدثة من طرف مديرية التشغيل في إطار برنامج المساعدة على الإدماج المهني لسنة 2010 بـــ 10447 منصب عمل ما يمثل 19.81 % من مجموع المناصب المؤقتة كما يمكننا إستنتاج ما يلي :

النسبة الكبيرة من المناصب المنشأة والمقدرة بـــ 53967 منصب عمل أي بنسبة 52.53 % من إجمالي المناصب تتعلق ببرامج التنمية الإجتماعية ودعم التشغيل والتي خصصت لها الدولة غلاف مـــالي معتبر مـــع مضاعفاتها لحجم الإنفاق مما أدى في النهاية إلى تراجع نسبة البطالة كما أشرنا سابقا .

الإسهام الكبير لقطاع الفلاحة والغابات في إنشاء عدد معتبر من المناصب والذي قدر بـــ 18116 منصب مما يبرز الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في إنشاء مناصب عمل وهذا بتطبيق وتنويع برامج الدعم الفلاحي والتنمية الريفية ، وأيضا بالنظر إلى الطابع الفلاحي للولاية حيث يقدر مجموع المستثمرات الفلاحية بحوالي 34637 مستثمرة تستغل أكثر من 416230 هكتار.

تراجع ملحوظ في قطاع البناء والأشغال العمومية والري في امتصاص البطالة مقارنة بسنة 2009 أين كانت تقدر المناصب المستحدثة في هذا القطاع بـــ 15048 منصب عمل أي تراجع بنسبة 51.44 %.

مساهمة قطاع التجارة والصناعة الحرفية بحصة معتبرة في الميدان بتوفيره لمناصب عمل قدرت بـــ 4492 منصب عمل .

المبحث الثـاني : تحليل البيانات الأوليـة ونتـائج الدراسـة .

لقد تم تحليل هذه البيانات حسب مصادر التمويل المحلي .

1- تحليل معطيات وبيانات المؤسسات المصغرة على مستوى الوكالة (Ansej) .

يعد جهاز الدعم لخلق المؤسسات المصغرة من طرف الشباب الأداة المحورية التي ترتكز عليها سياسة خلق مناصب الشغل المستدامة ، وتعد الوكالة اليوم الجهاز الأكثر جلبا للقدرات الإبداعية الشبانية ، فلقد إستطاعت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إعطاء إطار قانوني يسمح بدمج المؤسسات المصغرة في الإطار الرسمي على المستوى المحلي والوطني وهو ما يسمح لها بأن تلعب دورها على أكمل وجه خاصة بدمج الشباب في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وذلك بمنحها نوعين من الإمتيازات ، الإمتيازات المالية والإمتيازات الجبائية .

وحسب البيانات المتوفرة لدينا منذ بداية نشاط الوكالة إلى غاية 31- 12- 2010 فإنه في إطار المساعدات الممنوحة من طرف الوكالة قد تم إنشاء حصيلة ما يقارب 2529 مؤسسة مصغرة على مستوى الولايـــة وهذا ما سمح بخلق 7434 منصب عمل .

إن إستمرار المجهودات المبذولة منذ إنشاء الجهاز وبداية إستثمارات الوكالة في منطقة تيارت إلى غايـــة 31 - 12 - 2010 قد أعطى نتائج في ميدان الشغل سنلخصها كالتالي :

جـدول رقـم (3-4) : النتائج المحصل عليها في ميدان الشغل من سنة 1997 إلى غاية 31-12-2010

عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المنشأة
16388	11329	2529	7434

المصـدر: من إعداد الطـــالبة إستنادا إلـــى معطيـــات الوكـــالة الوطنيـــة لدعم وتشغيـــل الشبـــاب فـــرع ولايـــة تيارت .

من خلال الجدول أعلاه ، نلاحظ أنه قد تم عرض حوالي 16.388 ملف لدى وكالة فرع ولاية تيارت

وبعد دراسة الملفات من طرف لجنة إنتقاء وإعتماد وتمويل المشاريع ، تم قبول ما يقارب 11.329 ملف أي ما نسبته 69% من الملفات المودعة ، أما الموافقة البنكية فكانت لـــ 2529 ملف ، أي ما نسبتـــه 22 % من العدد الكلي للمشاريع المقبولة وهي تمثل نفس عدد المشاريع الممولة من طرف مختلف البنوك والموضحة في الجدول التالي :

جـدول رقم (3 - 5) : مختـلف البنوك الممـولة للمؤسسات المصغرة على مستوى ولايـة تيارت.

مختـلف البنوك الممـولة	عدد المشاريع الممـولة	النسبـة
البنك الوطني الجزائري (BNA)	818	% 32.34
بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	582	% 23.01
بنك التنمية المحلية (BDL)	492	% 19.45
البنك الخارجي الجزائري (BEA)	336	% 13.28
القرض الشعبي الجزائري (CPA)	299	% 11.82
بنك البركـة	2	% 0.07
المجمـوع	2529	% 100

المصـدر : من إعـداد الطالبة إستـنادا إلـى معطيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشـباب فرع ولاية تيارت .

الشكل رقم (3 - 2): الوكالات البنكية الممولة للمؤسسات المصغرة على مستوى ولاية تيارت.

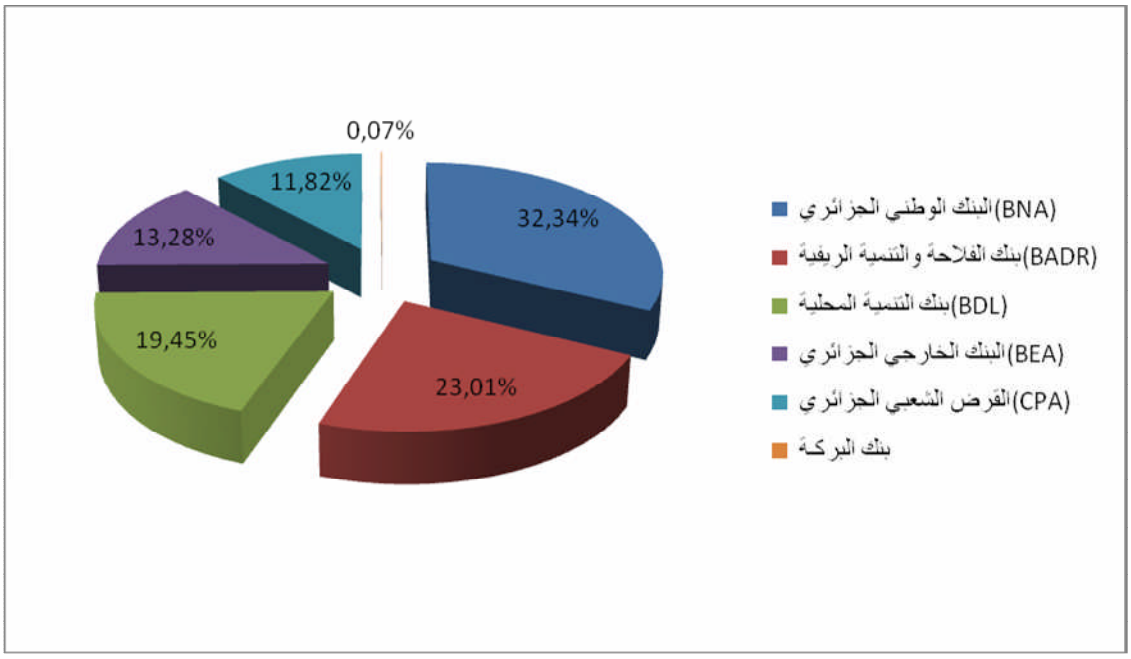

المصـدر: من إعداد الطالبة إستنادا إلى معطيـات الوكـالة الوطنيـة لدعم وتشغيـل الشباب فرع ولايـة تيارت، أنظر الجدول رقم (3 - 5).

لقد سلمت الوكالة في هذه المدة حوالي 11329 شهادة تأهيل ، في حين مناصب الشغل المحتملة كانت 7434 منصب عمل وهي نفس مناصب الشغل المحققة .

جدول رقم (3 - 6) : تـوزيع المشاريع المصغرة المؤهلة من طرف الوكالة حسب كل نشاط إلى غايـة 31 - 12 - 2010 .

قطاع نشاط الإستثمار	عدد شهادات الـتأهيل	عدد مناصب الشغل المحتملة	النسبة
الخدمات (مقاهي الأنترنت ، الهواتف العمومية..الخ)	5760	4347	% 58.47
الصناعة (الصناعة الخفيفة ، الصناعة التحويلية)	2126	1900	% 25.55
البناء والأشغال العمومية	496	632	% 8.50
الحـ ـرف (صناعة الجلود ، حلاقة ، خياطة ..الخ)	422	372	% 5.00
الفلاحـ ـ ـة	2525	183	% 2.46
المجمـ ـ ـوع	11329	7434	% 100

المصـ ـدر: من إعداد الطـــالبة إستنادا إلـى معطيـات الوكـالة الوطنيـة لدعم و تشغيـل الشبـاب فـرع ولايـة تيارت.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن قطاع الخدمات وكذا الصناعة استحوذا على أكبر نسبة من المشاريع المؤهلة أي ما يقدر بـ 58.47 % و25.55 % على التوالي ، وهذا راجع إلى شهادات التأهيل المقدمة من طرف الوكالة إلى الشباب ذوي المشاريع ، مما يدل على أن الشباب مهتم أكثر بهذين القطاعين لما لهما من دور في التنمية المحلية وكذا تحقيق الأرباح المرجوة ،كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن الحرفية بدأت تأخذ مكانتها نوعا ما في الإهتمام الشبابي .

من خلال هذه القراءة للمعطيات نجد أن توجه الشباب هو توجه نحو تقديم الخدمات وهذا يعطينا نظرة مبدئية على نوعية مؤهلات المستثمرين وأن هذا الشباب المستثمر يحب الربح السريع وعدم المخاطرة .

أما المؤسسات الممولة فعليا من طرف الوكالة فهي موضحة في الجدول التالي .

جدول رقم (3 -7) : حالة المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة حسب كل نشاط من سنة 1997 إلى غاية 31 - 12 – 2010 .

قطاع نشاط الإستثمار	عدد المشاريع	النسبـة	عدد مناصب الشغل المنشأة	متوسط عدد مناصب الشغل في كل مؤسسة	تكلفة الإستثمار بالدينار الجزائري
الخدمات	1642	% 64.92	4347	3	3.660.590.083
الصناعة	552	% 21.82	1900	3	1.302.242.718
البناء والأشغال العمومية	141	% 5.57	632	4	347.070.977
الحرف	131	% 5.17	372	3	154.270.516
الفلاحة	63	% 2.49	183	3	158.627.047
المجموع	2529	%100	7434	3	5.622.801.341

المصـ ـدر: من إعداد الطـــالبة إستنادا إلـــى معطيـــات الوكـــالة الوطنيـــة لدعم و تشغيـــل الشبـــاب فـــرع ولايـــة تيارت .

مولت الوكالة 2529 ملف والذي بموجبه تم إستحداث 7434 منصب شغل بتكلفة قدرت بـــ 5.622.801.341 دج ، فعلى ضوء هذه المعطيات فإن عدد مناصب الشغل المصرح بها كما سبق وذكرنا حسب طبيعة الأنشطة هي حوالي 7434 من أصل 11.329 ملف مقبول من طرف الوكالة ، أي بمعدل 3 وظائف لكل مشروع (عدد مناصب الشغل المنشأة \ عدد المشاريع) ، وما يجلب الإنتباه من خلال قرائتنا للمعطيات هو سيطرة قطاعي الخدمات والصناعة على عدد المشاريع الممولة بنسبتي 64.92 % و 21.82 % على التوالي أي بمجموع 86.74 % من المشاريع الممولة ، يلي بعد ذلك كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الحرف بنسبتي 5.57 % و 5.17 % على التوالي ، وهذا راجع إلى المكانة التي أولتها الدولة لهذين القطاعين خلال هذه الفترة .

وأخيرا قطاع الفلاحة بنسبة ضئيلة جدا 2.49 % خصوصا وأن المنطقة هي منطقة فلاحية تحتاج إلى الإستثمار في هذا القطاع (السبب هو الملكية وعدم قابلية الأراضي للإصلاح).

ويجدر الإشارة هنا أن معظم المستثمرين هم طالبوا العمل لأول مرة ، كما أنهم يتميزون بعدم مقدرتهم على جمع المدخرات الواجب تقديمها في شكل مساهمات شخصية .

ما يمكن إستنتاجه من الجدولين السابقين أي الجدول رقم (3 - 6) والجدول رقم (3 - 7) على التوالي هو أنه يوجد فارق بين عدد شهادات التأهيل المقدمة للشباب المستثمر والتي قدرت بـــ 11.329 شهادة تأهيل وعدد

المشاريع الممولة والتي تمثل 2529 مشروع ممول والجدول الموالي يبين لنا الفارق والأسباب الموجود بينهما كالتالي :

جدول رقم (3 - 8) : عدد شهـادات التأهيل (شهادات الإستفادة) المحققة ومقارنتها مع عدد المشاريع الممولة من سنة 1997 إلى غاية 31-12-2010 .

قطاع نشاط الاستثمار	عدد شهادات التأهيل المقدمة	عدد المشاريع الممولة
الخدمات	5760	1642
الصناعة	2126	552
البناء والأشغـال العموميـة	496	141
الحرف	422	131
الفلاحة	2525	63
المجمـوع	11.329	2529

المصـدر: من إعداد الطالبة إستنادا إلى معطيات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع ولاية تيارت.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه يوجد فارق كبير بين عدد الشهادات المقدمة وعدد المشاريع الممولة حيث أن هذا الفارق يمثل 8800 شهادة لم يقبل تمويلها ، ويرجع هذا الفارق لعدة أسباب نذكر من بينها ما يلي :

- تغيير المستثمر للنشاط المراد الإستثمار فيه مما يؤدي إلى إلغاء شهادات التأهيل لغرض الإستثمار في النشاط الأول .
- الرفض على مستوى البنك أي عدم الموافقة البنكية وهي حالة نادرة .
- نظرا لطول مدة الحصول على القرض وخاصة القرض البنكي هناك من المستثمرين من يتخلون عن شهادات التأهيل أو يتخلون عن فكرة الإستثمار في حد ذاتها .
- إيجاد منصب عمل في الوظيف العمومي وبالتالي تخلي المستثمر الشاب عن شهادة التأهيل .

كذلك ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق أن الفرق الكبير يقع بكثرة في قطاع الفلاحة ، حيث أنه يمثل مقدار 2462 شهادة تأهيل ملغاة ، يأتي بعدها قطاع الخدمات بقيمة 4118 شهادة تأهيل ملغاة ، أما الصناعة والبناء والأشغال العمومية فهي 1574 و355 شهادة تأهيل على التوالي ، وأخيرا الحرف بـ 291 شهادة تأهيل ملغاة وكل هذه الفوارق هي ناتجة لأحد الأسباب المذكورة أعلاه .

أما فيما يخص نوع الجنس من المستثمرين في مجال المؤسسات المصغرة فهو موضح في الجدول والشكل على التوالي :

جدول رقم (3 - 9) : تصنيف المشاريع المؤهـلة والممـولة من طرف الوكالة حسب الجنس إلى غاية 31– 12 – 2010 .

	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المنشأة
رجـال	14615	9975	2111	6226
نسـاء	1773	1354	418	1208

المصـدر: من إعداد الطـالبة إستنادا إلـى معطيـات الوكـالة الوطنيـة لتشغيـل الشبـاب فـرع ولايـة تيارت .

الشكل رقم (3 - 3): المشاريع الممولة حسب الجنس من طرف الوكالة إلى غاية 31 -12- 2010 .

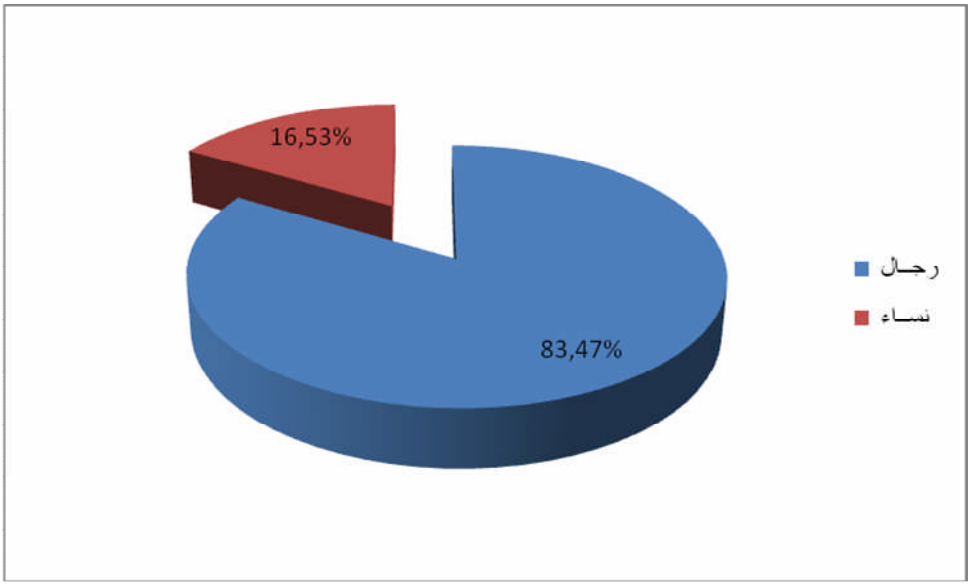

المصـدر: من إعداد الطـالبة إستنتاجا من الجدول رقم (3ـــ3).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة النساء المستثمرات والتي هي 16.52 % من مجموع المستثمرين مازالت ضئيلة مقارنة بعددهن في الولاية ، وكذا تفرغهن وخبرتهن لعدد لا بأس به من المشاريع المصغرة مثل : الخياطة ، تربية الأطفال في شكل روضة للأطفال ، الصناعات التقليدية.....إلخ .

2- تحليل معطـيات وبيانـات المؤسسات المصغرة على مستوى وكالتي (Cnac – Angem) .

1-2 تحليل معطيات المؤسسات المصغرة على مستوى (Cnac) .

إزداد عدد المؤسسات المصغرة خلال الفترة المدروسة من سنة إلى أخرى ، حيث بلغ عدد الملفات المودعة لطلب تمويل المؤسسات المصغرة إلى غاية سنة 2011 حوالي 11424 ملف تتوزع على القطاعات التالية :

جدول رقم (3 - 10) : تطور إنشاء وإعتماد المؤسسات المصغرة على مستوى (Cnac) حسب القطاعات

	النقل	الفلاحة	الخدمات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	قطاعات أخرى	المجمـوع
العدد	6044	1992	1329	489	528	1039	11421
النسبة	% 52.92	% 17.44	% 11.64	% 4.28	% 4.62	% 9.1	% 100

المصـدر: من إعداد الطـالبة إستنادا إلـى معطيـات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فـرع ولايـة تيارت .

ما يجلب الانتباه من قراءة الجدول ، هو سيطرة قطاعي النقل والفلاحة على عدد المشاريع المعتمدة بنسبتي 52.92 % و 17.44 % على التوالي أي بنسبة 70.36 % من مجموع المشاريع المعتمدة ، يلي بعد ذلك كل من قطاع الخدمات والصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية بـ 11.64 % و 4.28 % و4.62 % على التوالي .

سلمت الوكالة في هذه المدة حوالي 7323 شهادة تأهيل منها 80 شهادة تأهيل سحبت من قبل المستثمر لأسباب خارجة عن نطاق الوكالة فهي تتعلق بالمستثمر نفسه.

وفيما يلي جدول يوضح إنشاء وإعتماد المؤسسات المصغرة على مستوى (Cnac) في ولاية تيارت خلال الفترة المدروسة من سنة 2004 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2011 .

جدول رقم (3 -11) : تطور إنشاء وإعتماد المؤسسات المصغرة على مستوى (Cnac) من سنة 2004 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2011 .

البيان	غير محددة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
عدد الملفات المقدمة		3491	885	653	538	584	830	2908	1532	11421
النسبة		%30.57	% 7.75	5.72 %	4.71 %	5.11 %	7.27 %	% 25.46	13.41 %	% 100
عدد شهادات التأهيل المقدمة	1058	922	1760	563	490	549	655	1082	244	7323
النسبة	% 14.45	% 12.59	% 24.03	7.69 %	6.69 %	7.50 %	8.94 %	% 14.78	3.33 %	% 100
عدد شهادات التأهيل المسحوبة	6			9	13	6	5	38	3	80
النسبة	% 7.50			% 11.25	%16.25	% 7.50	% 6.25	% 47.50	% 3.75	% 100

المصـ ـدر: من إعداد الطـــالبة إستنادا إلـى معطيـات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فـرع ولايـة تيارت .

ما يمكن ملاحظته من خلال قرائتنا للجدول ، هو أن معدل القبول كان مقبولا نوعا ما ، حيث أنه تم دراسة 11421 ملف معتمد من طرف الوكالة الجهوية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الموافقة على 7323 ملف ، أي بنسبة 64.10 % خلال الفترة المدروسة منها 5242 ملف على مستـوى الولاية أي بنسبـة 45.88 % ، مما يعني أن الوكالة الجهوية على مستوى الولاية تتفرع إلى 03 وكالات تتوزع فيها الملفات كالتالي :

جدول رقم (3 - 12) : توزيع الملفات المودعة على مستوى الوكالة الجهوية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت.

رمـز الوكـالة	الوكـالة	الوكالة الجهوية	العـ ـدد	النسبـة %
1401	تيـــــارت	تيـــــارت	5242	% 45.90
2901	معســـــكر	تـيـــــارت	4382	% 38.37
3801	تسمسيـــــلت	تيـــــارت	1797	% 15.73
المجمـــــوع			11424	% 100

المصـدر : من إعداد الطالبـــة إستنادا إلى معطيات الصندوق الوطني للـــتأمين عن البطالة ، فرع ولايـــة تيارت .

أما بالنسبة لعدد المشاريع الممولة والتي اختلفت حسب طبيعة النشاطات من الفلاحة إلى الخدمات بما فيها النقل الصناعة وغيرها من مختلف الأنشطة ، فلقد بلغت 1940 مشروع ممول من بين 11424 أي بنسبة 16.98 % وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد الملفات المقدمة على مستوى الوكالة لطلب تمويل المؤسسة المصغرة.

أما فيما يخص النتائج المحصل عليها في ميدان الشغل فكانت كالتالي :

جدول رقم (3 - 13) : النـتائج المحصل عليها في ميدان الشغل من سنة 2004 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2011.

	العدد	النسبة
رجـ ـال	4385	% 96.31
نسـاء	168	% 3.69
معاقـ ـين	2	% 0.04
المجمـوع	4553	% 100

المصـ ـدر: من إعداد الطالبـــة إستنادا إلى معطيـــات الصندوق الوطنـــي للتأمين عن البطالة ، فرع ولايـــة تيارت .

من الجدول السابق نلاحظ أنه تم خلق 4553 منصب عمل على مستوى الوكالة بمتوسط 1 و2 منصب عمل في المؤسسة ، منها 168 منصب عمل للمرأة أي بنسبة 3.96 % وهي نسبة ضئيلة مقارنة بمشاركة الرجال كما نلاحظ أن المعاقين غير مقصيين من الإستفادة من هذا الصندوق ، حيث يمنح للشخص المعاق نفس الحظوظ التي تقدم لأي مواطن للإستفادة من هذه البرامج التي تهدف إلى خلق نشاط ما ، شرط أن يثبت كفاءاته وقدراته في ميدان النشاط الذي يختاره .

2-2 تحليل معطيات المؤسسات المصغـرة على مستـوى (Angem) .

حسب الإحصائيات المقدمة من طرف (Angem) ، فلقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2010 والتي تم إنشاؤها في إطار برنامجها المقدم لأصحاب المشاريع الذي يبلغ سنهم 18 سنة فما فوق حوالي 1049 مؤسسة (هي مؤسسات تحصلت على السجل التجاري) ، وقد تم الإنطلاق الفعلي للعمل على أرض الواقع حوالي 680 مؤسسة من إجمالي المؤسسات المنشأة ، أي التي تم الإعلان الفعلي عن إنطلاقها في العمل ، وهذا ما سمح بخلق 800 منصب عمل وهي تتوزع حسب القطاعات كما يلي :

جدول رقم (3 - 14) : توزيع المؤسسات المصغرة على مستوى وكالة (Angem) حسب القطاعات من سنة 2004 إلى غاية سنة 2010 .

	الفلاحة وتربية المواشي	نقل البضائع	الخدمات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	المجموع
عدد المؤسسات المنشأة	34	09	520	324	162	1049
عدد المؤسسات المنطلقة فعليا في العمل	34	09	310	165	162	680
عدد مناصب الشغل المنشأة	70	11	342	170	210	800

المصـ ـدر: من إعداد الطالبة إستنادا إلى معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، فرع ولاية تيارت.

ومن أجل الإلمام أكثر بالمؤسسات المصغرة ، أخذنا كعينة المؤسسات المصغرة الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري ، فرع ولاية تيارت وذلك بهدف دراسة التمويل ومن ثم تشخيص واقع هذه المؤسسات على مستوى الولاية بإعتبار هذا البنك يستوفي عدد كبير من المؤسسات المصغرة مقارنة بالبنوك الأخرى وبالتالي توسيع مجال الدراسة أكثر.

3- تحليل معطيات وبيانات المؤسسة المصغرة على مستوى البنك الوطني الجزائري (BNA)

لقد سبق ورأينا أن البنك الوطني الجزائري يمول أكبر عدد من المؤسسات المصغرة مقارنة بالبنوك الأخرى لذا أخذنا كعينة من هذه المؤسسات المصغرة على مستوى البنك وذلك بهدف دراسة تمويل المؤسسات المصغرة كما أن إختيارنا لهذا البنك كان نتيجة ما يلي :

أولا : المساهمة الكبيرة للبنك في التمويل الثلاثي مقارنة بالبنوك الأخرى كما سبق وذكرنا.

ثانيا : دراسة تمويل المؤسسات المصغرة وبالتالي تسهيل عملية جمع المعلومات .

ثالثا : حتى يتسنى لنا فحص أكبر عدد ممكن من المؤسسات المصغرة وهو ما يجعل العينة كبيرة وبالتالي هذا ما يسمح لنا بإمكانية تعميم النتائج على المجتمع ككل وإستخلاص أكبر قدر ممكن من الدروس ليتم الإستفادة منها لاحقا .

بلغ عدد الملفات التي هي بحوزة البنك إلى غاية 31 – 05 - 2011 حوالي 1894 ملف بخصوص طلب تمويل مؤسسة مصغرة وهي موضحة في الجدول و موزعة كالتالي :

1189 ملف تم الموافقة على تمويله .

453 ملف تم رفضه .

252 ملف تحت الدراسة .

جـدول رقم (3 - 15) : توزيع الملفات التي بحوزة البنك إلى غاية 31 – 05 – 2011 .

	عدد الملفـات المودعة	عدد الملفـات التي تم الموافقة عليها	عدد الملفـات المرفوضة	عدد الملفات تحت الدراسة
ANSEJ	1538	893	435	210
CNAC	356	296	18	42
المجموع	1894	1189	453	252
النسبة	% 100	% 62.77	% 23.91	% 13.30

المصـدر: من إعداد الطـالبة إستنادا إلـى معطيـات وكالة البنك الوطني الجزائري فـرع ولايـة تيارت .

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم رفض 453 ملف أي بنسبة 32.91 % من الملفات التي تم إيداعها على مستوى (BNA) ومن بين أسباب رفض الملفات حسب أقوال أحد المسؤولين ما يلي:

- عدم وجود الكفاءة المهنية لدى الشباب المستثمر .
- نقص المهارات الشخصية والفنية .
- ضعف مردودية المشروع .
- تكلفة الفاتورة التقديرية للمشروع تفوق التكلفة الإجمالية للمشروع .
- عدم توفر المستثمر على عقود توثيقية تثبت ملكيته لقطعة الأرض أو عقد الإيجار.

أما بالنسبة للملفات التي تمت الموافقة عليها فهي تتوزع حسب القطاعات كالتالي :

جدول رقم (3 - 16) : توزيع المؤسسات المصغرة على مستوى البنك الوطني الجزائري فرع ولاية تيارت.

	الخدمات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الحرف التقليدية	الفلاحـــة	النقـــل	قطاعات أخرى
Ansej	306	212	127	49	04	129	66
Cnac	46	26	15	03	/	198	08
المجمـــوع	352	238	142	52	04	327	74
النسبـــة	% 29.60	% 20.01	% 11.94	% 4.37	% 0.33	% 27.5	% 6.22

المصـــدر: من إعداد الطـــالبة إستنادا إلـــى معطيـــات وكالة البنك الوطني الجزائري ، فـــرع ولايـــة تيارت .

الشكل رقم (3 - 4): توزيع الملفات التي تمت الموافقـة عليها حسب القطـاعات إلى غاية 2011-05-31

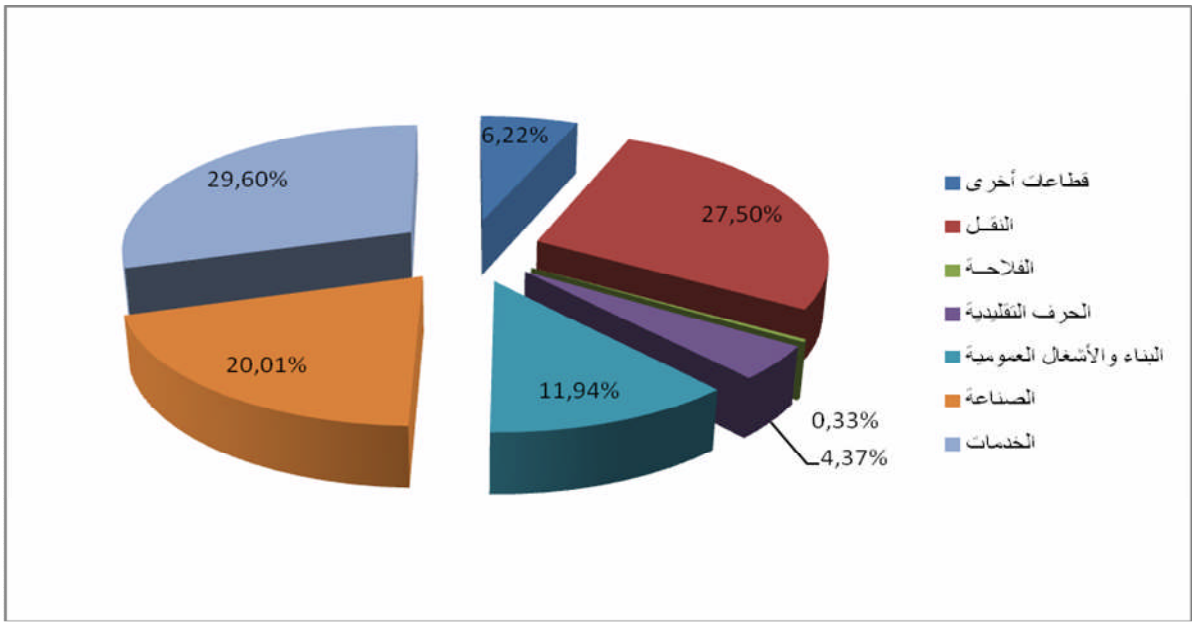

المصـــدر: من إعداد الطـــالبة إستنادا إلـــى معطيـــات وكالة البنك الوطني الجزائري فـــرع ولايـــة تيارت أنظر الجدول رقم (3 16).

من خلال الجدول و الشكل ، نجد أن التوجه الكبير لمعظم الشباب المستثمر هو نحو الأنشطة الخدمـــاتية بحوالي 57.10% من الملفات المقبولة على مستوى البنك منها 27.5 % تنشط في فرع النقل و 29.60 % في خدمات أخرى ثم يليها كل من قطاع الصناعة (الصناعة الخفيفة كالخباز مثلا) بنسبة 20.01 % و قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 11.94% من الملفات التي تمت الموافقة البنكية عليها ، وأخيرا قطاعي الحرف التقليدية والفلاحة بنسبتي 4.33 % و 0.33 % على التوالي.

وفي إطار مساهمة البنك فلقد بلغ القرض البنكي حوالي 1682817444.11 دج من الإستثمار الإجمالي في المؤسسات المصغرة والذي بلغت تكلفته العامة حوالي 2291350125.15 دج .

إنشاء هذه المؤسسات المصغرة قد ساهم في التخفيف من البطالة ، حيث أنه في ظل القروض البنكية المقدمة قد تم خلق حوالي 4147 منصب عمل ، أي أن هذه المساعدة التي قدمها البنك قد ساهمت بخلق 3670 منصب عمـــل أي بنسبة 49.36 % من إجمـــالي مناصب العمل الكلية على مستوى الوكـــالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب والبالغ عددها 7434 منصب عمل .

كما نجد حسب المعطيات المتاحة لنا أن معظم الإستثمارات في المؤسسات المصغرة هي إستثمارات في المستوى الأول حيث أنه من أصل 878 مؤسسة مصغرة هناك 753 مؤسسة إستثمارها أقل من 2000000 دج ، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكـل رقـم (3-5) : تصنيف المؤسسات المصغرة حسب مستوى الإستثمار على مستوى BNA.

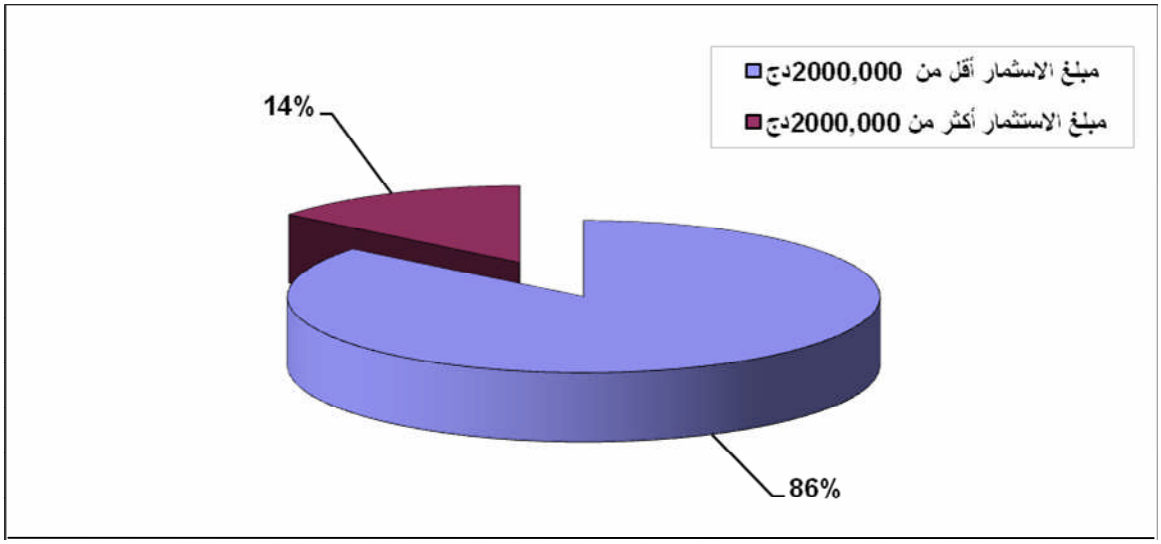

المصـــدر: من إعداد الطـــــالبة إستنادا إلـــى معطيـــات وكالة البنك الوطني الجزائري، فـــرع ولايـــة تيارت.

من خلال الشكل ، ما يمكن تمييزه هو أن معظم الإستثمارات في المؤسسات المصغرة بالولاية هي إستثمارات صغيرة من المستوى الأول (المستوى الأول : قيمة الإستثمار أقل من 2000000 دج **أما** المستوى الثاني : قيمة الإستثمار مابين 2000001 و 10000000 دج) وهذا قد يعود لسببين هما كالتالي :

أولا : طبيعة النشاطات وطبيعة أصحاب هذه المشاريع ، يتميزون بعدم المخاطرة ، أي حسب رأيهم إستثمار قليل وربح مؤكد ، كما أنهم يتمتعون بتمويل قليل ، ما يعني أن الموارد المالية أو الإدخار لدى الشباب المستثمر بالولاية قليل ، خاصة أن هؤلاء المستثمرين هم شباب بالدرجة الأولى .

ثانيا: قد يتعلق السبب الثاني بالجهات المانحة للقروض لأصحاب هذه المشاريع ، حيث أنه كلما زاد مبلغ القرض زادت نسبة الرفض نتيجة لأن الدراسة الخاصة بجدوى الإستثمار تكون غير كافية وأحيانا غير مقبولة وأحيانا أخرى يكون الأشخاص المقبلين على هذا النوع من الإستثمار لا يملكون المؤهلات الكافية التي تخولهم للإقدام على هذه العملية ، وبالتالي تكون البنوك أكثر تحفظا عند دراسة هذه الملفات .

بلغ القرض الممنوح وفق هذه المعطيات إلى غاية 31 - 05 - 2011 ما يعادل 1.682.817.444 دج والذي تم الموافقة على تقديمه لأصحاب المؤسسات .

أما بالنسبة للمؤسسات التي دخلت مرحلة التوسيع فلقد بلغ عددها 12 مؤسسة مصغرة فقط من إجمالي المؤسسات المنشأة ، حيث أنه حسب تصريح الجهات المعنية تم وضع 12 ملف لطلب التوسيع وتمت الموافقة عليها بالإجماع ، ما يعني أنه يمكننا القول أن هذه المؤسسات حققت نجاحا وهي في وضعية جيدة.

4 - نتـائج الـدراسة.

من خلال تحليلنا للبيانات السابقة والمتعلقة بالبنك ، يمكن أن نلخص بعض النتائج كالتالي :

- نجد أن أغلب الإستثمارات هي إستثمارات في المشاريع ذات الطابع الخدماتي والتي لا تحتاج إلى عمليات إنتاجية معقدة ، ما يعني أن الشباب المستثمر يتميز بإمتلاك مؤهلات بسيطة والمتمثلة في تقديم الخدمات التي تؤدي إلى الربح السريع بعيدا عن المخاطرة .
- من خلال تحليلنا للبيانات المتوفرة لدينا نجد أن معظم الإستثمارات في المؤسسات المصغرة بالولاية هي إستثمارات صغيرة من المستوى الأول وهذا يرجع إلى سببين تم ذكرهما سابقا.
- إن الإستغلال الحقيقي للمؤسسات المصغرة على مستوى البنك كعينة هو متوسط من خلال تحليلنا للمعطيات ، وهذا يعطينا فكرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسات المصغرة في الولاية ، حيث نجد أن نجاح وإستمرارية المؤسسات يتعرض لبعض الصعوبات وهو ما يجعل نسبة النجاح ضعيفة .

بالنسبة لمساعدات ودعم الدولة في إنشاء المؤسسات المصغرة من طرف الشباب عبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (Ansej) وجدنا أن نسبة النجاح معتبرة إذا ما قارنها بنسبة النجاح في المؤسسات المصغرة المنشأة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (Cnac) وكذا تلك المنشأة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Angem) ، فالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كانت لها مساهمة فعالة في التخفيف من البطالة ، حيث قدر عدد مناصب الشغل المنشأة حوالي 7434 منصب عمل .

وأخيرا يمكننا القول أن حصيلة هذا البرنامج على مستوى ولاية تيارت أي على مستوى العينة المدروسة والتي يمكن اعتبارها ناجحة وهي في مرحلة التوسع هي حوالي 12 مؤسسة فقط .

المبـحث الثالث : تحليل معطيات ونتائج الإستبيـان .

1- تحليل المعطـيات الأوليـة :

1-1 تصنـيف مؤسسات العينة حسـب طبيعة النشـاط والجنس والملكية.

بعد جمعنا للمعطيات الخاصة بهذه العينة من المؤسسات المصغرة ، قمنا بتصنيف هذه المؤسسات حسب الجنس كما يلي :

شمل الإستبيان 50 مؤسسة مصغرة ، منها 08 مؤسسات تعود ملكيتها للمرأة وهذا ما يظهر في الشكل التالي :

الشكـل رقم (3 - 6) : تصنيف مؤسسات العينة حسـب الجـنس.

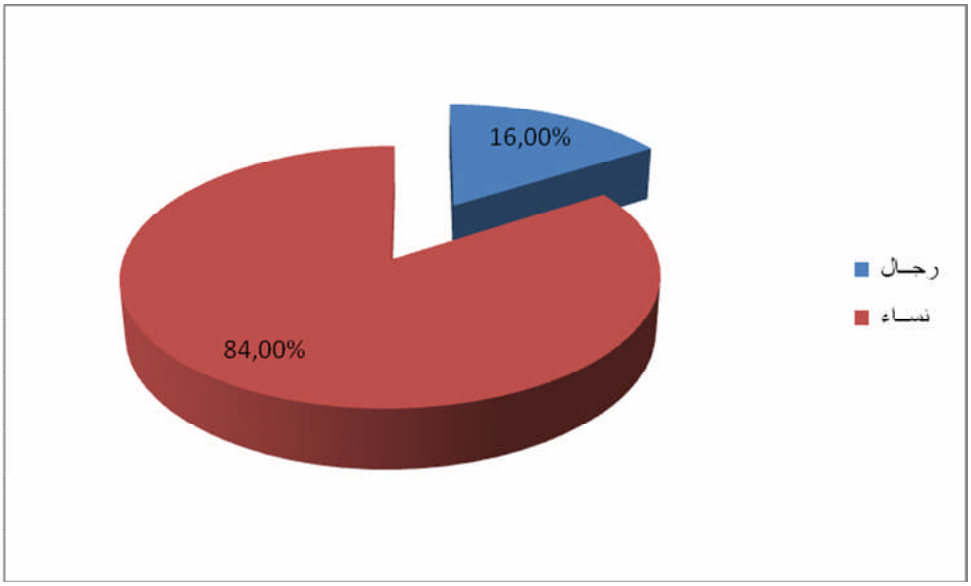

المصـدر : من إعداد الطـــالبة .

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (3 - 6) أن 16 % فقط تمثل مشاركة المرأة في تأسيس المؤسسات المصغرة ، ومشاركتها تنحصر في الخدمات والحرف التقليدية ، في حين 84 % من المؤسسات هي للرجال وهذا يرجع إلى نوعية النشاطات الذي تقوم به كل منها وهو ما يعكس التوزيعات السالفة الذكر .

حاولنا أيضا أن تشمل دراستنا للمؤسسات المصغرة جميع القطاعات وذلك للوصول إلى نتائج دقيقة ومن أجل هذا توزعت مؤسسات العينة التي تم استجوابها حسب القطاعات كما يلي :

جدول رقم (3-17) : توزيع المؤسسات المصغرة للعينة حسب القطاعات.

	الخدمات	النقل	الحرف التقليدية	البناء	الفلاحة
العدد	22	12	5	8	3
النسبة	% 44	% 24	% 10	% 16	% 06

المصدر: من إعداد الطالبة .

الشكل رقم (3-7) : تصنيف مؤسسات العينة حسب القطاعات.

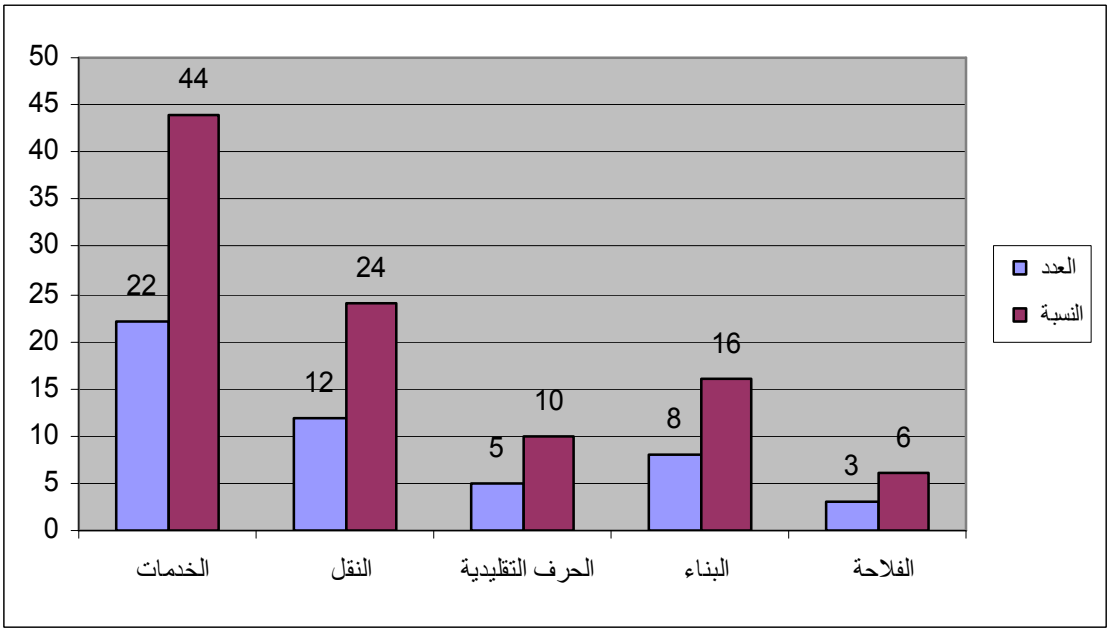

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال قراءتنا للشكل والجدول ، نلاحظ أن هناك توجه كبير نحو الخدمات والنقل بنسبتي 44 % و 24 % فسبب التوجه إلى هاذين القطاعين يعود إلى الحاجة ، بمعنى أن الشباب المستثمر توجهوا إلى هاذين القطاعين نتيجة للأسباب المذكورة سابقا ، خصوصا أن هذه النشاطات لا تحتاج إلى خبرة كبيرة وعمليات إنتاجية معقدة ، ومن جهة أخرى هذا التوجه يعكس الذهنية السائدة لدى الشباب والمتمثلة في الربح السريع والبعيد عن المخاطرة .

أما بالنسبة لتوزيع مؤسسات العينة الممولة من طرف (Ansej) وفقا لطبيعة الملكية فهي كالتالي :

جدول رقم (3 - 18): تصنيف المؤسسات المصغرة للعينة حسب الملكية.

	شركاء	ملكية فردية	المجموع
عدد المؤسسات	15	35	50
النسبة	% 30	% 70	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة.

من الجدول يتبين لنا أن المستثمر الشاب يفضل دائما الملكية الفردية ، في حين أن التوجه لإيجاد شريك يكون من العائلة أو الزملاء ، حيث تبلغ عدد المؤسسات التي ملكيتها شركاء من العائلة 6 مؤسسات أي بنسبة 12 % i أما المؤسسات التي شركاءها من الأصحاب والزملاء فهو 09 مؤسسات أي بنسبة 18 %

وسبب إختيار الشريك في هذه الحالة من الأصحاب والزملاء حسب العينة هو الخبرة ، أي أن هذا الشريك يحمل شهادة خبرة يحتاجها المالك وهذا النوع موجود أكثر في قطاع النقل ، ومن الشكل الموالي سيتبين لنا أكثر تفضيل الشباب المستثمر للملكية الفردية حيث تمثل حوالي 70 % من مجموع المؤسسات المصغرة للعينة المدروسة.

الشكل رقم (3 - 8) : نوع ملكية المؤسسة المصغرة الممولة من طرف (Ansej).

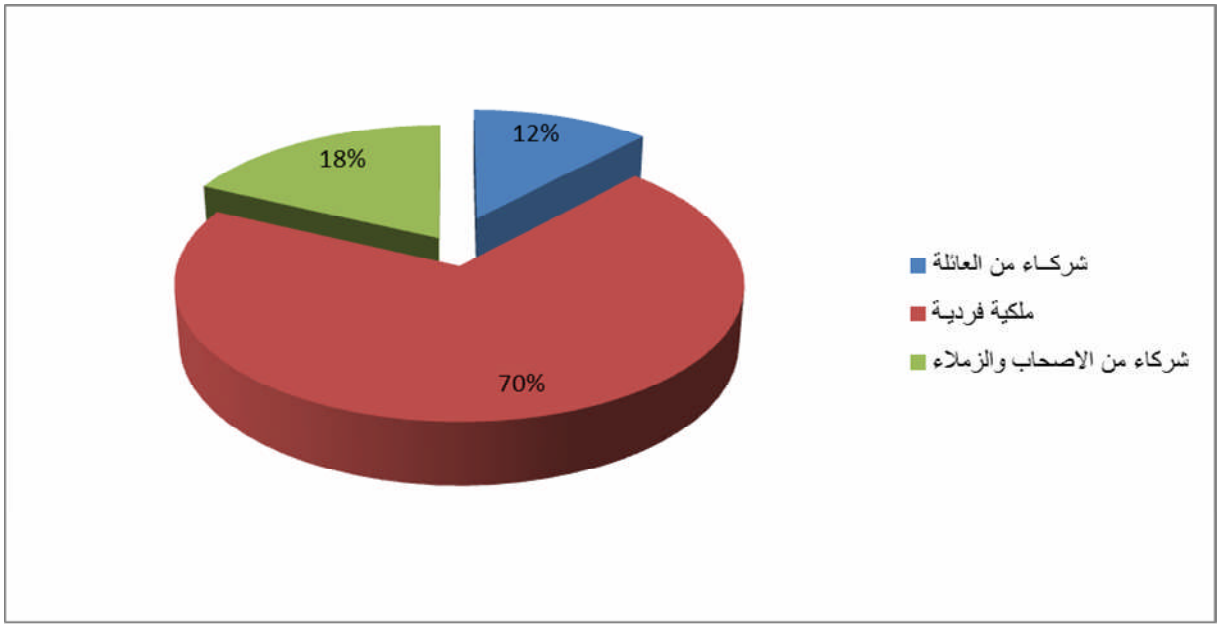

المصدر: من إعداد الطالبة .

2-1 موافقـة البنك على منح القرض البنكي .

من العينة المدروسة نجد حوالي 97 % من المؤسسات المصغرة إختارت التمويل الثلاثي ، حيث أنه سبب توجه هؤلاء المستثمرين الشباب إلى الوكالة هو نتيجة الإمتيازات الممنوحة لهم ، أما بالنسبة للفترة المستغرقة لمنح التمويل في المتوسط هي ما بين سنتين و 03 سنوات وهذا ما يتبين من خلال الجدول والشكل كما يلي:

جدول رقم (3 - 19) : توزيع المؤسسات المصغرة للعينة حسب مدة منح القرض .

	أقل من سنتين	من سنتين إلى سنتين و06 أشهر	من سنتين و06 أشهر إلى 03 سنوات	أكثر من 03 سنوات	المجمـوع
العـــدد	14	17	11	08	50
النسبـــة	% 28	% 34	% 22	% 16	% 100

المصـــدر: من إعداد الطـــــالبة .

الشكل رقم (3 - 9) :توزيع المؤسسات المصغرة للعينة حسب مدة منح القرض.

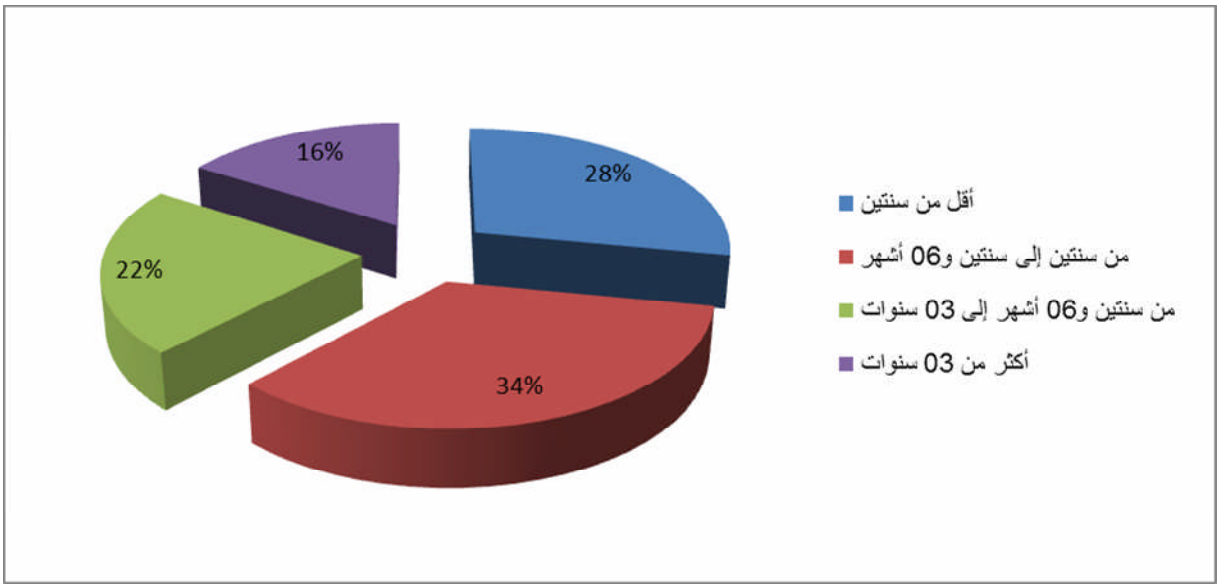

المصـــدر: من إعداد الطـــــالبة ، (أنظر الجدول أعلاه) .

من خلال الشكل يتبين لنا أن متوسط حصول الشباب المستثمر على القرض يتراوح ما بين سنتين و 03 سنوات ، حيث أن هناك حوالي 56 % من المستثمرين الشباب الذين شملهم الإستبيان قد تحصلوا على التمويل في هذه الفترة ومن خلال المعطيات نجد أن المدة المستغرقة للحصول على القرض هي طويلة نوعا ما ، وهذا قد

يرجع إلى عامل البيروقراطية في بعض الأحيان ، في حين أن النسبة المتبقية التي شملها الإستبيان كان حصولها على القرض صعبا نوعا ما حيث أن بعض المستثمرين الشباب لجأوا إلى العلاقات الخاصة من أجل تسهيل ذلك وهذا ما حصل بالنسبة للمستثمرين الشباب الذين حصلوا على القروض في أقل من سنتين والذي بلغت نسبتهم 28 % .

أما فيما يخص تفسير أحد مسؤولي البنك فإن مدة الحصول على القرض تكون متصلة بدراسة فكرة المشروع وكذا دراسة الملف .

3-1 طبيعـة مداخيل المؤسسات المصغرة للعينـة المدروسـة .

جدول رقم (3 - 20) : تصنيـف مؤسسات العينة حسب طبيعـة المداخيل.

	كـافية	متوسـطة	عاليـة	عدم وجود أرباح	بيانات ناقصة	المجموع
العـدد	20	22	01	03	04	50
النسبـة	% 40	% 44	% 02	% 06	% 08	% 100

المصـدر : من إعداد الطـالبة.

بالنسبة لطبيعة المداخيل ، فهناك 38 مؤسسة تستخدم مداخيلها بصفة شبه كلية لتلبية حاجيات ومتطلبات العائلة أي ما نسبته 76 % ، من بينها 14 مؤسسة لها مداخيل أخـرى بالنسبة للعائلة أي بنسبة 28 % أما المؤسسات الباقية والبالغ عددها 24 مؤسسة فمداخيلها تعتبر المصدر الوحيد للعائلة ، وفي المقـابل 12 % من المستثمرين يعتبرون مداخيل مؤسساتهم ثانوية بالنسبة للعائلة وذلك بسبب وجود مداخيل أخرى .

إذن إنشاء هذه المؤسسات يعود بالدرجة الأولى إلى الحاجة ، ما يعني أن نجاح مؤسساتهم يعتبر أمر ضروري من أجل تلبية حاجاتهم .

2- الصعـوبات التي تعترض استمرارية وتطور المؤسسـات المصغرة .

بعد تحليل المعطيات وجدنا أن الكثير من المؤسسات المصغرة التي مسها الاستجواب تعاني من مشاكل عديدة حيث أن كل مؤسسة تواجه مشكلا على الأقل ، هناك حوالي 25 مؤسسة يعاني أصحابها من صعوبات على مستوى الإدارات ، أي ما نسبته 50 % سواءا على مستوى الضرائب وهذا رغم الإمتيازات الممنوحة لهذه المؤسسات أو مع الإدارات الأخرى بسبب البيروقراطية وانتشار الفســـــاد .

وهناك 12 مؤسسة تعـــاني من 04 إلى 05 مشـــاكل من أصل 06 مشاكل مطروحة ، أي ما نسبته 24 % منها حوالي 74 % يعانون من صعوبات مع البنوك في تسديد هذه القروض ، ومن بين الحـــلول التي لجأ إليها الشباب المستثمر لحل هذه المشاكل هو العلاقات الخاصـــة و 26 % صعوبات على مستوى الوكالة .

أما بالنسبة للمؤسسات المتبقية والبالغ عددها 13 مؤسسة أي ما نسبته 26 % تعاني صعوبات مع الموردين سواءا في نقص التوريد أو ارتفاع سعر المواد الأولية ، بالإضافة إلى صعوبات أخرى اختلفت من مستثمر إلى آخر.

1-2 مشـاكل تسديـد القروض.

بعد جمع معطيات العينة ، وجدنا أن نسبة المؤسســـات التي تعاني من مشاكل في تسديد القروض مرتفعة نوعا ما والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (3 - 21) : عدد المؤسسات التي تواجه مشاكل في التسديد على مستوى العينة المدروسة.

	نـــعم	لا	عدم الإجابة	المجموع
عدد المؤسســات	27	14	09	50
النسبـــــة	% 54	% 28	% 18	% 100

المصـدر : من إعداد الطـــالبة .

من الجدول نلاحظ أنه حوالي 54 % من المؤسسات المصغرة في العينة تعاني من صعوبات في التسديد بينما هناك 28 % من هذه المؤسسات التي يمكن إعتبارها في وضعية جيدة من الناحية المالية ، تبعا لهذا التحليل نرى أن نسبة الفشل هي كبيرة نوعا ما .

فمن بين أسباب هذه الوضعية السيئة التي وصلت لها هذه المؤسسات نجد أن :

من بين 27 مؤسسة تعاني من مشاكل التسديد ، هناك 19 مؤسسة ترجع أسباب ذلك إلى قصر الفترة الممنوحة للتسديد ، و05 مؤسسات يرجعون هذه الوضعية إلى الأعطاب المتكررة للآلات المستخدمة في النشاط ، أما بالنسبة لعدد المؤسسات المتبقية والبالغ عددها 03 مؤسسات فأسباب هذه المشاكل هي مختلفة فهناك من يرجعها إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية أو نقصها .

3- عوامـل نجاح المؤسسات المصغرة .

إن من أهم عوامل نجاح المؤسسات المصغرة حسب رأي وإقتراحات المستثمرين الشباب اللذين مسهم الإستجواب ما يلي :

- **الموقع المناسب :** هناك حوالي 10 % من أصحاب المؤسسات المصغرة في العينة المدروسة ، يرون أن الموقع المناسب يعتبر من أهم عوامل نجاح المؤسسة.
- **الخبـ ـرة :** هناك من يرى أن هذا العامل يساهم في نجاح المؤسسات المصغرة بنسبة 13 % ، حيث أن الخبرة الكافية لصاحب المؤسسة هي معيار نجاحه في أعماله.
- **الإدارة الجيـدة :** 07 % فقط من يجدون أن الإدارة الجيدة هي معيار لنجاح المؤسسات المصغرة .

أما بالنسبة للنسبة الباقية والتي تقدر بـــ 70% من أصحاب مؤسسات العينة المدروسة فيجدون أن نجاح المستثمر الشاب في تسيير مؤسسته المصغرة يعتمد على تجمع العوامل السابقة الذكر بالإضافة إلى جودة المنتوج.

كما يرى أصحاب هذه المؤسسات المصغرة التي شملها الاستجواب أن تطور وإستمراية هذا النوع من المؤسسات يقوم أساسا على :

- **تسهيـل الإجراءات الإدارية :** هناك علاقة عكسية بين هذا العامل ونجاح المؤسسات المصغرة ، حيث أنه كلما كانت الإجراءات طويلة ومعقدة ، كلما كان هناك عائق أمام نجاح هذه المؤسسات وبالتالي سيؤثر على دورها في التنمية المحلية .
- **تسهيل التعامل مع البنوك :** حسب تحاليلنا السابقة وجدنا أن معظم الشباب المستثمر في العينة المدروسة وجدوا صعوبات في حصولهم على القرض البنكي ، وذلك سواء على الموافقة أو على مدة منـــح القرض فهم يرون أن هذا العامل يعتبر كذلك من أهم عوامل نجاح المؤسسات المصغرة .

- **تعديل نظام الضرائب :** وذلك بتخفيض الضرائب ، حيث يرى المستثمرون الشباب ، أن الضرائب لها ثقل كبير على نجاح المؤسسات المصغرة ، لذا يقترح البعض تعديل الضرائب .

4- نتـائج دراسة العينـة الخاصـة بالمؤسسـات المصغـرة على مستوى الولاية .

من خلال تحليلنا للبيانات توصلنا إلى النتائج التالية :

- **الجنـس :** وجدنا أن أكثر من 83 % هم رجال بينما مجال المرأة ينحصر أكثر في الأنشطة المصغرة التي يتم تزاولها بالمنزل .

- **الملكـية :** إن أغلبية المستثمرين الشباب يفضلون الملكية الفردية والعمل لحسابهم الخاص ، حتى إذا كان هناك شركاء فإنهم ينحصرون في العائلة ، ويعود هذا إلى مدى إحتياجهم لتمويل مؤسساتهم .

- **الخـبرة :** إن ما يتميز به المستثمر الشاب في الولاية هو أن مستوى التعليم متوسط ، وبالتالي نجد أن حوالي 70% يعتمدون على الخـــبرة المهنية في تسيير مؤسساتهم المصغرة ، سواء من أعمالهم السابقة أو بالاحتكاك بأصحاب المهنة ، كما نجد أن هناك الخبرة التي تعتمد على الشهادة والتي نجد أصحابها يتجهون أكثر إلى التكنولوجيا.

- **مصادر التمويل :** أثبتت الدراسة أن هناك نقص كبير في دعم البنوك لهذه المؤسسات فقد اقتصر تقديم القروض على المؤسسة المنشأة من الوكالتين (Ansej) و(Cnac) وحتى هذه المساعدة تتم بصعوبة فالموافقة على هذا القرض إستغرقت في المتوسط بين سنتين و03 سنوات .

- **الأهـداف :** كانت الأهداف غير محددة بشكل دقيق ، وهي تختلف من مستثمر إلى آخر وكان أغلب هذه الأهداف من وراء إنشاء هذه المؤسسات المصغرة هو الخروج من البطالة .

- **المساهمة في التنمية المحلية :** أوضحت الدراسة أن المؤسسات المصغرة لها دور في التنمية المحلية وذلك على مستوى تخفيف البطالة وعلى مستوى الرفع من الدخل العائلي ، فبالنسبة لهذه الأخيرة وجدنا من خلال دراستنا أن 76 % من هذه المؤسسات تعتمد اعتمادا شبه كلي على مداخيل العائلات أي تعتبر كمصدر قوت لهذه العائلات .

- **الصعـوبات :** أثبتت الدراسة الميدانية ، أن المؤسسة المصغرة تعاني من صعوبات تحد من تطورها ، كان أهمها مشكل التمويل ، الضرائب ، البيروقراطية ، العقار.....إلخ ، حيث اختلفت هذه المشاكل من مؤسسة إلى أخرى .

خلاصة الفصل الثالث .

أوضحت الدراسة الميدانية أن المؤسسات المصغرة قادرة على بعث التنمية المحلية وتغطية الأسواق المحلية وذلك من خلال الأنشطة التي تمارس في إطارها والتي لا تحتاج إلى امكانيات وتجهيزات كبيرة ، بالاضافة إلى انتشارها في مختلف القطاعات كالصناعة الخفيفة والصناعة التحويلية ، الحرف التقليدية وغيرها من النشاطات التي تساهم في عمليات التنمية المحلية .

كما أثبتت الدراسة أن المؤسسات المصغرة تساهم في خلق فرص عمل وهو ما يفتح مجالا واسعا أمام الشباب العاطل عن العمل والحامل للشهادات المهنية والراغب في الاستثمار، حيث قدر عدد مناصب الشغل المنشأة حوالي 7434 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2011 .

أما بالنسبة لمساعدات ودعم الدولة في إنشاء المؤسسات المصغرة من طرف الشباب من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (Ansej) وجدنا أن نسبة النجاح معتبرة إذا ما قارنها بنسبة النجاح في المؤسسات المصغرة المنشأة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (Cnac) وكذا تلك المنشأة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Angem) ، فالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كانت لها مساهمة فعالة في :

- إدماج الشباب المؤهل في عالم الشغل والاستثمار وبالتالي التقليص من البطالة التي كان يعاني منها الشباب .

- الرفع من مستوى الدخل العائلي حيث وجدنا أن 76% من هذه المؤسسات تعتمد اعتمادا شبه كلي على مداخيل العائلات .

إن الاستغلال الحقيقي للمؤسسات المصغرة على مستوى العينة المدروسة هو متوسط وهذا مايعطينا فكرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسات المصغرة في الولاية ، حيث وجدنا من خلال تحليلنا للمعطيات أن نجاح واستمرارية المؤسسات المصغرة يتعرض لبعض الصعـــوبات والعـــراقيل والتي من أهمها (مشكل التمويل الضرائب ، البيروقراطية ، التأخير الكبير في اعطاء الموافقة البنكية للشباب المستثمر، العقار...الخ) ، وهو ما يؤدي إلى التقليل من دورها ويمكن أيضا إلى زوال بعضها.

خـــاتمـــة

خـاتمـــــة .

بعد تناولنا لموضوع سياسات دعم المؤسسات المصغرة وأثارها على التشغيل في الجزائر، إتضح لنا أن تركيز الدراسة على هذه السياسة الجديدة في إنشاء مؤسسات مصغرة تعتبر هذه الأخيرة بمثابة توجه جديد يعكس المسعى الرامي إلى تشجيع المبادرات الفردية وإستحداث مواطن شغل تنمو بصورة مستمرة وتعمل على ترقية العمل الإنساني وتطويره بشكل يؤدي إلى تراكم على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي ، كما تعتبر هذه المؤسسات أيضا بمثابة حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بالمؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها .

هذه المكانة التي تجعلها لا تقل أهمية عن الأنواع الأخرى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات كبيرة الحجم التي تعاني خاصة في البلدان النامية ومنها الجزائر من الفشل والإفلاس نظرا لسوء تسييرها ودعم الدولة المستمر لها ، ومن ناحية التشغيل تعتبر المؤسسات المصغرة أكثر أهمية من المؤسسات الكبيرة بإعتبارها قادرة على التقليص من حدة البطالة التي تعيشها الجزائر والتي كان سببها الإصلاحات وإختلالات سوق العمل والتعديلات الهيكلية على مستوى الإقتصاد والتي أدت إلى نتائج سلبية على رأسها التسريح الجماعي للعمال نتيجة حل بعض المؤسسات ، ويبرز هنا دور الدولة في معالجة هذه الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية من خلال دعم هذا النوع من المؤسسات والعناية به بتقديم الدعم المالي اللازم وسن تشريعات وقوانين لتنظيمها وتشجيع المبادرات الرامية إلى إنشائها ، وفتح مجالا واسعا أمام الشباب العاطل عن العمل والحامل لشهادات جامعية ومهنية والراغب في الإستثمار، كما أن لها من المزايا ما يؤهلها إلى المساهمة في دفع عجلة النمو والنهوض بالإقتصاد المحلي والوطني .

وفي هذا الصدد حاولنا الوقوف على ما يلي :

قبل التطرق لموضوع نشأة وتطور قطاع المؤسسات المصغرة في الجزائر ، كان علينا أولا البحث عن فهم عام وتأصيل لإشكالية التشغيل ، والسبيل للوصول لهذا الفهم ، كان من خلال الدراسة التأصيلية للنظريات

الاقتصادية المفسرة لآلية سير سوق العمل في الجزائر، لأن التشغيل يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الذي له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية .

من خلال تناولنا لتحليل هذه النظريات إتضح لنا أن وضعية سوق العمل في الجزائر لا يمكنها أن تساير هذه النظريات وذلك نظرا لإختلاف إقتصادها من حيث ظروف تطوره ومن حيث هيكله الإنتاجي ، كما أن سوق العمل في الجزائر يتميز بإختلالات كبيرة وكذا التغيرات العشوائية تحدث فيه بإستمرار بسبب تغير النشاط الإقتصادي وظروف تصريف المنتجات ولهذا فإن عملية سير سوق العمل تصبح كنتيجة لسير الإقتصاد

ككل ، وبالتالي طبيعة سوق العمل تختلف إختلافا جذريا عن وضعية إقتصاديات الدول المتطورة والتي تشكلت في إطارها نظريات تفسر أسباب إختلال التوازن في سوق العمل ، وهو ما جعلنا نسلك منهجا مغايرا يتمثل في تحليل مراحل سياسات التشغيل وواقع سوق العمل في الجزائر وما طرأ عليه من تغيرات خلال السنوات الماضية ومنه توصلنا إلى أن إشكالية التشغيل تعد من حيث أبعادها المتعددة تحدي يستوجب أن يرفع من طـــرف أي سياق تنموي ، الأمر الذي أدى بالدولة إلى وضع إجراءات وبرامج ملموسة وأجهزة خاصة مع الأخذ بعـــين الإعتبار الأثار الفورية للتعديل الهيكلي .

ومن خلال تقييمنا لهذه الإجراءات والبرامج أظهرت لنا الدراسة أن هذه الإجراءات مؤقتة ومكلفة لا توفر مناصب عمل دائمة زيادة على أنها عاجزة عن تلبية الطلب الإضافي من مناصب العمل هذا من جهة ومن جهة أخرى ترتكز على المساعدة وتنمية روح الإتكال .

وبالتالي قياسا بالوضعية الحالية لمشكلة التشغيل خاصة لدى الشباب وعلى غـــرار الإجـــراءات والـــبرامج المسطرة ، إتجهت السياسة الإقتصادية إلى تركيز الإهتمام بدرجة كبيرة على ضرورة النهوض بالمحليـــات عـــن طريق تشجيع الإستثمار والعمل المنتج في المحليات من خلال دعمها لإ نشاء مؤسسات مصغرة بإعتبارها آليـــة محورية ترتكز عليها سياسة خلق مناصب عمل وكذلك بإعتبارها الشكل الأكثر تفويضا لتنـــشيط الإقتـــصاد المحلي والوطني .

ومن خلال دراستنا لأهمية ومكانة المؤسسات المصغرة في الدول المتقدمة والدول الناميـــة إتـــضح لنـــا أن الإستثمار في المؤسسات المصغرة يلعب دورا هاما ومهم في إقتصاديات الدول المتقدمة على الرغم من المكانـــة العالمية للمؤسسات الكبيرة فيها ، حيث نجد أن هذا النوع من الإستثمار في المؤسسات المصغرة منتشر في جميع القطاعات ، خاصة في البناء والأشغال العمومية والتجارة ، فإذا أخذنا على سبيل المثال الإتحاد الأوروبي الذي يتمتع بتجربة ناجحة في هذا المجال ، نجد أن عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تزيد عن 20 مليـــون مؤسسة أي ما نسبته 98.8 % من الهيكل الإنتاجي الكلي وتشغل حوالي 66.6 % من حجم العمالة وتساهم بنحو 64.4 % من حجم التجارة الأوروبية .

أما تقييمنا لأهمية ومكانة المؤسسات المصغرة بالنسبة للدول النامية والتي منها الجزائر فكان من خلال الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في خلق مناصب عمل وتفعيل عملية التنمية المحلية .

فمن خلال دراستنا لسياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل في الجزائـــر تـــبين أن هـــذه السياسة تؤدي إلى إستقطاب نسبة معتبرة من إجمالي فرص العمل المتاحة نتيجة إســـتخدام هـــذه المؤســـسات لتقنيات كثيفة العمالة وكذا الجانب الإجتماعي المرتبط بها من حيث أنها تشغل الأقارب والأصدقاء والنـــساء

دون الإلتزام بمؤهلات إدارية معينة ، (يجب الأخذ في الحسبان أن تكثيف العمالة في المؤسسات المصغرة يجب ألا يترتب عليه الإخلال بإعتبارات الكفاءة حتى يكون ذلك مجزيا إقتصاديا ، بمعنى أن الإستخدام المكثف للعمل يجب أن يكون مقترنا بالوفرة في العناصر الأخرى ،كرأس المال والتنظيم).

أما دراستنالأثر المؤسسات المصغرة على عملية التنمية الإقتصادية وبشكل خاص على التنمية المحلية تبين لنا أن المؤسسات المصغرة قادرة على بعث التنمية المحلية وتغطية الأسواق المحلية من خلال الأنشطة التي تمارس في إطارها والتي لا تحتاج إلى إمكانيات وتجهيزات كبيرة بالإضافة إلى إنتشارها في مختلف القطاعات كالإعلام الآلي الذي يساهم في نشر تكنولوجيا المعلومات ضف إلى ذلك قطاع الصناعة التقليدية والمقاولات في البناء والأشغال العمومية وغيرها من النشاطات التي تساهم في عملية التمية المحلية .

إن تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر حديثة جدا بالمقارنة مع ما وصلت إليه هذه التجربة في البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو.

لذا نجد أن الإستثمار في هذا النوع من المؤسسات يعاني من عدة معوقات وعراقيل أدت إلى التقليل من الدور الذي أنيط بها في خلق مناصب عمل وتفعيل عملية التنمية ، لذا يجب القضاء على هذه المعوقات حتى تتمكن هذه المؤسسات من تحقيق الأهداف المسطرة والوصول إلى المستوى المطلوب .

وفي النهاية ، من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية :

- أوضحت الدراسة أن قطاع المؤسسات المصغرة في الجزائر لم يعرف إهتماما كبيرا في العهد الأول ما جعل معظم هذه المؤسسات تأخذ الإطار غير الرسمي ، وإهتمام إختيار الدولة للمؤسسات المصغرة بتبني سياسات وتسخير أجهزة لتنمية هذه المؤسسات لم يكن نابعا من رؤية كاملة ، بل كان مرتبط بتوجهات المخططين والسياسين ، وكل ما كان ينتظر منها هو تحقيق بعض أهداف التنمية الإجتماعية والتي تتمثل في التخفيف من البطالة التي خلفتها الإصلاحات الإقتصادية في التسعينات .

- بينت الدراسة أنه لم يحدد إطار قطاع المؤسسات المصغرة في الجزائر بصورة دقيقة ، حيث إرتبطت المؤسسات المصغرة في الإقتصاد الجزائري إرتباطا وثيقا بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وفي نفس الوقت نجدها تقدم ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- يساهم الاستثمار في المؤسسات المصغرة في جذب المدخرات المحلية إذ أن تنمية هذا النوع من المؤسسات يساهم في عملية الإستثمار في النواحي الإقتصادية ولا سيما إتجاه إحلال سلع محلية .

- دور الإستثمار في المؤسسات المصغرة في عملية التنمية المحلية نظرا إلى ما تتصف به من الإنتشار الجغرافي

في أنحاء الوطن كله ، وهذا ما يمكنها من تحقيق أهداف تنموية إجتماعية .

- يعمل الإستثمار في المؤسسات المصغرة على تجهيز الأسواق بالسلع المنتجة عن طريق السكان المحليين بالإعتماد على التجهيزات أو الموارد الوطنية ، وبذلك تشبع هذه السلع حاجات مختلفة للفئات الإجتماعية وتتوافق مع مستويات دخولهم الحقيقية ، وهو ما يساعد على تطوير القدرات الوطنية .

- خلق فرص عمل كافية لإمتصاص البطالة الموجودة في البلدان النامية عن طريق إحلال العمل المتوافر محل رأس المال وهو ما يفتح مجالا واسعا أمام الشباب العاطل عن العمل والحامل لشهادات مهنية والراغب في الإستثمار.

- إختلاف قدرة الدول المتقدمة والدول النامية على مساهمة هذا النوع من المؤسسات في التشغيل وكذا المتغيرات الإقتصادية الأخرى نتيجة إرتفاع كفاءات مؤسساتها بإستعمالها لأفكار وأساليب متطورة مقارنة بالدول النامية .

- أوضحت الدراسة الميدانية أن المؤسسات المصغرة بكل أنواعها تلعب دور كبير في خلق فرص عمل بالولاية ، كما وجدنا أن الإستثمار في هذه المؤسسات يعاني من عدة معوقات وعراقيل إدارية

(البيروقراطية ، مشكلة التمويل ، ثقل الضرائب ، مشكلة العقار....) أدت إلى التقليل من دورها ويمكن أن تؤدي أيضا إلى زوال بعضها.

التوصيـات :

على ضوء النتائج والملاحظات المتوصل إليها ، ومن أجل ترشيد سياسات دعم إنشاء المؤسسات المصغرة يجب على الحكومة توفير المناخ المناسب لهذه المؤسسات لا سيما التمويل المناسب وبشروط معقولة .

وحتى تقوم هذه المؤسسات المصغرة بدورها كاملا وعلى أحسن وجه يمكن تقديم بعض الإقتراحات والتوصيات التالية :

- تقديم التسهيلات التمويلية لتلك المؤسسات بطريقة سريعة (دون بيروقراطية) ومستمرة حتى تتمكن من الإستمرار في الإنتاج دون إنقطاع من قبل كافة البنوك ودعوة هذه الأخيرة لتخصيص جزء من قروضها الإجمالية لهذه المؤسسات .

- التعديل في المساهمة الشخصية للمستثمر في صيغة التمويل الثنائي لأنها تمثل عبئ كبير على الشاب المفضل لصيغة هذا التمويل .

- تحفيز الشباب خريجي الجامعات والمعاهد على الإستثمار حسب إختصاصهم العلمي الأكاديمي .
- تنويع مجالات الإستثمار مع وضع أولويات للمشاريع الضرورية ذات الجدوى الإقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية الإجتماعية .
- التكفل الدائم للسلطات في صيغ مناسبة للشباب المستثمرين للإستفادة من العقارات والمحلات التي تتماشى مع المشاريع المقترحة أي ذات خصوصية تكنولوجيا بوصفها المعنية الأولى على المستوى المحلي .
- وضع آليات تعمل على ربط العلاقة وتمتينها بين المؤسسات المصغرة ومراكز البحث .
- ضرورة الإستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العربية والعالمية في التعامل مع القروض المصغرة وفي تطوير آليات تنمية الإستثمار في المؤسسات المصغرة .
- تدعيم كل الأجهزة المساعدة على الإستثمار في المؤسسات المصغرة ، وهذا عن طريق فتح المجال أمام الحركة الجمعوية المهتمة بالإدماج والتشغيل للقيام بالدور الإعلامي والتنشيطي في الوسط الشبابي .
- التنسيق بين الوكالات المتعلقة بتمويل الإستثمار في المؤسسات المصغرة وتدعيم اللقاءات الدورية مع جميع البنوك والمتعاملين مع هذه الوكالات .
- يجب على مناطق البلد كلها إستغلال الإمكانيات المتاحة والخصوصيات المتميزة بها كلها عن طريق الأجهزة المساعدة على الإستثمار في المؤسسات المصغرة لوضعها في خدمة التنمية المحلية .
- إيجاد مؤسسات مالية لتنمية وتمويل الصناعات المصغرة و الحرفية المؤيدة بقوانين وتشريعات كإنشاء صناديق إستثمار تتولى تجميع المساهمات المالية الصغيرة وجذب صغار المدخرين إلى هذه الصناديق لتؤدي دور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المشاريع بعد قيامها بدراسة جدوى المشروع ورأس المال المطلوب وهامش الربح المتوقع .
- إقامة هيئة أو منظمة تسهر على قيادة نظام تكويني وتأهيلي لمسيري المؤسسات المصغرة يمكنهم من التحكم في أدوات التسيير الحديثة ومواجهة متغيرات المحيط .

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في مجال تبسيط وتسيير الإجراءات الإدارية بشأن الإستثمار في المؤسسات المصغرة ، إلا أن التغيير على أرض الواقع يتم ببطئ ، وأكثر ما يحبط المستثمرين الشباب هو غياب الشفافية وهيمنة البيروقراطية على الإدارات الجزائرية مما يحمل المستثمر تكاليف إضافية وهو ما يدخل حالة التردد في عملية اتخاذ القرار الإستثماري .

وبالتالي يستوجب خلق نظام إداري فعال وصارم يتميز بالرقابة الدائمة والمستمرة على الـــذين يـــساهمون في الفساد الإداري .

وفـــي الأخيـــر لا يسعنـــا إلاّ أن نســـأل الله ، العظيـــم ، التوفيـــق والســـداد فـــي إنجـــاز هـــذا البحـــث ، راجيـــنا أن يفيـــد الباحثيـــن والمهتميـــن .

تمـت بحمد الله وعـونه

قائمة المصادر والمراجع

قائمـة المـراجـع

أ- باللغة العربيـة:

الكتـب:

- أحمين شفير ، التحولات الإقتصادية والإجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العـربي مطبعة النور ، القليعة ، 1999.
- بريبش السعيد ، الإقتصاد الكلي ، نظريات ، نماذج وتمارين محلولة ، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائـر 2007 .
- بلقاسم محمد حسن بهلول ، سياسة تخطيط التمية وإعادة تنظيم مـسارها في الجزائـر ، 1999 ديـوان المطبوعات الجامعية .
- جالن سبنسرهل ، ترجمة صليب بطرس ، منشآت الأعمال الصغيرة ، الدار الدوليـة للنـشر والتوزيـع القاهرة ، مصر، الطبعة الثانية ¡ 1998.
- حسين عطا غنيم ، د.عبد الله صادق دحلان " دراسات في التمويل ، أساسيات الإستثمار وتكوين إدارة محافظ الأوراق المالية " الناشر مجموعة دار النايف – جدة – المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى 2004 .
- رشيد أحمد عبد اللطيف ، أساليب التخطيط والتنمية ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 .
- رمزي زكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، عـالم المعرفـة العدد 266 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1997 .
- سمير علام ، إدارة المشروعات والصناعية الصغيرة ، مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،القـاهرة مصر 1993 .
- شوقي حسين ، " الموارد التمويلية " ، الدار الجامعية ، القاهرة 1998 .
- عادل محمود حلاوة ، د.عبد المرضي حامد عزام ، مقدمة في الأساليب الإحصائية والرياضية للإداريـين الدار الجامعية ، الإسكندرية 2004 .
- عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، دار نشر الثقافة ، الإسكندرية ، مصر، 2001
- عمر صخري ، التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1996.
- فايز جمعة صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال – دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن 2006 .
- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية ، مؤسسة جامعة شـباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر 2005 .
- محمد شريف إلمان ، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية ، منشورات برتي شارع أحمد واكد ، دالي إبراهيم ، الجزائر 1994 ، الجـزء الأول .

- محمد عبد العزيز عجيمة ، " مقدمة في التنمية والتخطيط " دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983 .
- مدحت القريشي ، الإقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2005 .
- مدحت القريشي ، التنمية الإقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن، الطبعة الأولى ، 2007 .
- مدني بن شهرة ، " الإصلاح الإقتصادي وسياسات التشغيل ـــ التجربة الجزائرية ـــ " ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، 2008 .
- وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الإقتصادية ، نشأتها ، تأثيرها ، تطورها ، دار الفارس للنشر والتوزيع بيروت 2002.

المذكرات :

- سالمي رشيد ، " أثر تلوث البيئة في التنمية الإقتصادية في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 ـــ 2006 .
- فضيلة جنوحات ، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية ، حالة بعض الدول المدينة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 ـــ 2006.
- يوسف قريشي ، " سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية – " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، تخصص علوم التسيير ، الجزائر 2004 ـــ 2005 .
- صواليلي صدر الدين ، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 ـــ 2006 .
- منصوري الزين ، " آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2005 ـــ 2006 .
- عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري ، الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 – 2005 .
- بن آشنهو فريدة، " نظام تمويل المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، حالة ولاية تلمسان، رسالة ماجستير، تخصص نقود، بنوك ومالية ، جامعة تلمسان ، 2004 – 2005 .
- مهدي كلو ، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002 – 2003 .

- مقداد خميسي ، " واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2008 ، حالة ولاية البليدة " مذكرة ماجستيرفي العلوم الإقتصادية تخصص، تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009 .
- درية محمود إبراهيم الموصلي ، " إقتصاديات صناعة دباغة الجلود في مصر " رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2000 .
- بوزيدي سعاد ، " المقاولة والتنمية الإقتصادية ، حالة المؤسسة المصغرة والصغيرة ، ولاية تلمسان " رسالة ماجستير ، فرع إقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان 2006-2007 .

المجلات والتقارير :

- ميطاهري ، المجلة الجزائرية للعمل ، التشغيل في الجزائر، الواقع والآفاق ، مذكرة حول تطور سوق العمل من خلال معطيات مصالح التشغيل ، ص 41 سنة 1988 عدد خاص الجزائر.
- د. عبد العزيز الشرابي ، د. عبد الرزاق بالحبيب ، السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي ، إشارة خاصة إلى معضلة البطالة ، مجلس كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، العدد السادس جامعة الجزائر 1997- 1998.
- الجريدة الرسمية ، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001 .
- التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998 ، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، الدورة العامة الثالثة عشر، ماي 1999.
- المرسوم التنفيذي رقم 90-143 المؤرخ في 22 مارس 1990 ، المعدل والمتضمن جهاز الإدماج المهني للشباب والمحدد لقانون مندوب تشغيل الشباب .
- محمد الهادي مباركي ، المؤسسة المصغرة ، المفهوم والدور المرتقب ، مجلة العلوم الإنسانية قسنطينة، العدد 11 – 1999 .
- مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم وتشغيل الشباب جانفي 2004 .
- تقرير حول تطور أجهزة التشغيل، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، مصالح رئيس الحكومة 27-03-2003 .
- دليل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب 16 أكتوبر 1998.
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – منشورات الوكالة 1997 – الجزائر.
- أ. بوسهمين أحمد ، " الدور التنموي للإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ــ المجلد 26 ــ العدد الأول ــ 2010 .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 28 شوال 1419 هـ الموافق لـ 14 – 02 – 1999 ، العدد 08 .

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 03 ذو الحجة 1424 هـ الموافق لـ 25 – 01 – 2004 ، العدد 06 .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 24 ربيع الثاني 1429 هـ الموافق لـ 30 – 04 – 2008 ، العدد 22 .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 39 ، الصادرة بتاريخ 26 جوان 1996

الملتقيات والندوات :

- عبو عمر، مداخلة بعنوان " جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة " ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف 2008 .
- محمد قرقب " وزير التشغيل والتضامن الوطني ، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر ، " منظمة العمل العربية الندوة الإقليمية حول دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب طرابلس ، 11- 13 جويلية 2005 .
- وزارة العمل والحماية الإجتماعية ، أشغال الندوة الوطنية الأولى حول الحماية الإجتماعية ، الجزائر، ماي 2000 .
- أ. محمد الهادي مباركي ، " المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية " ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط 8 – 9 أفريل 2002 .
- بن سعد محمد ، ضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سعيدة 2004 .
- مكتب العمل العربي ، موقع الصناعات الصغيرة في سياسات التشغيل ودورها في الحد من مشاكل التشغيل الخرطوم فبراير 1978.
- حمدان عبيد الفاعوري ، مشكلات ومعوقات تأسيس وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في معالجتها ، المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر حول دور المصارف والمؤسسات الإقتصادية في ترويج المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، لجنة آفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، الدورة العامة 20 جوان 2002 .
- ساحل فاتح ، شعباني لطفي ، أثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الإقتصاد الجزائري ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 04– 05 ديسمبر 2006 .

- مهجة أحمد بسيم ،" أثر المعرفة على مؤشرات التنمية التكنولوجية والبشرية والإقتصادية " ، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس ، " إقتصاد المعرفة والتنمية الإقتصادية " ، جامعة الزيتونة الأردنية ، الأردن من 25 إلى 27 أفريل 2005 .

الوثائق الإلكترونيـة :

- د.علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الإستثمار البشري أوراق عمل ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، أكتوبر 2001 .

http://www. arab-api. or

-Michael piore et Charles Sabel , Revue Hawar N° 9Octobre 1995

http :// www.hevgirtin.net/ hawar-9/ar/8htm

- دراسة عن تعريف مشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، منتدى البحوث الإقتصادية لمشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة التجارة الخارجية ومركز البحوث والتنمية الدولية كندي أكتوبر 2003 .

http:// www.SME.gov.eg

- معلومات سريعة حول مؤسسات الأعمال الصغيرة جدا ، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية المجلد 9 ، العدد 1 فبراير 2004.

http:// unisfo.state.gove / journals / ites / 0204/ijea / quick.htm

-Le 2^{éme}plan de développement en Tunisie,

http://www.tunisieinfo.com / x-plan- tomel-ar.pdf

- وزارة التشغيل والتكوين المهني ، مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2007 ، المغرب

http://www.emploi.gov.ma

- د. بودي عبد القادر، على الموقع الإلكتروني http://www.ulum.n

- http://www.ansej.org.dz
- http://www.angem.dz
- http://www. cnac.dz

ب- باللغة الأجنبيـة :

الكتب :

- Alen, Nonjon , « la mondialisation des questions du programme traitées sous forme de dissertation » , édition SEDES , Paris , 1999 .
- BENACHENHOU. A , planification et développement en Algérie , 1962-1980 .
- Benissad. H , Algérie , Restructuration et reformes économiques , (1979-1993) opu 1994 .
- BRAHIMI. A , « L'économie Algérienne , O.P.U, Alger 1991.
- BOUZIDI. A , Politique économique de la transition au socialisme point de vue sur les pays de tiers monde , OPU 1981 .
- Chareau .G, Finance d entreprise , édition management societ , paris 1997, p17.
- FERRIER.O , les très petites entreprises , édition De Boeck 2002 , université Bruxelles .
- Gérard. D, economie de l'emploi et du chomage , Ellipses , PARIS , 1994 .
- GUITTO.P et all , Dictionnaire , Droit , Economie , gestion , édition , L'HERMES , 1ère édition , FRANCE , 1999 .
- Lecaillon . J , Analyse macro – économique Ed Cujas , paris ,1996 .
- Pierre alain muet , théories et modéles de la macroéconomie , tome 1 l'équilibre de courte période , Ed , économica , paris ,1994 .

- SID AHMED. A, Développement sans croissance d'expérience des économies pétroliéres du tiers monde , opu , 1983 .
- Verniéres .M , Ajustement éducation emploi , ed , économica , 1995 .
- Wellisz. S , « Dual Economies , Disguised Unemployment And Unlimited Supply Of Labour . » , dans Economics , Fevrier , 1968 .

المجـلات و التقـاريروالملتقيـات:

- Bulletin intérieur du Ministére de la planification et de l'aménagement du territoire, juillet 1982.
- Dominique PLIHON, les grandes explications macroéconomique du chomage, in: les cahiers français,documentation français ,n°246,mois-juin 1990.
- Lhocine AOURAGH , « L'économie Algérienne à l'épreuve de la démographie » les études de Ceped n°11 , Centre française sur la population et le développement , Mais 1966.
- Said MUSETTE, Nacerddine HAMOUD, « Evaluation des effets du P.A.S sur le marché du travail en Algérie, les cahiers du cread :Alger, N°46/47 , 1998,1999.
- A . BENACHENHOU, planification et développement en Algérie 1962-1980 , OPU.
- Annuaire Statistiques de l'Algérie 1983-1984 , O.N.S. Alger , 1985.
- CNES , Rapport sur « Evolution des dispositifs d'emploi . » juin 2002 .
- Eco-technics, « Activité et emploi en Algérie en 2004 » , Ben Aknoun , Alger Avril 2005 .

- Nathalie Champroux , Olivier Frayssé , Entreprises et entrepreneurs dans leur environnement en Grande – Bretagne et aux Etats – Unis , Presses Sorbonne Nouvelle , 2005.
- Revue de BNA (Banque Nationale d'Algérie) , lettre mensuelle 2éme annnnée n° 21 novembre 2003.
- Séminaire des Walis sur le nouveau dispositif ANSEJ et emploi de jeunes

« la micro entreprise vecteur du développement local une nouvelle dynamique » palais des nations , 22 et 23 Octobre .

- Circulaire a l'ensemble des agences et structures de la Banque, N°d'ordre 1856 292 décembre 2003.

المذكـرات.

- Naceur MEBARKI, « Le fonctionnement du marché du travail dans une Economie sous développee : le cas Algérien » , These de doctorat , Université d'Orleans , juin 1989 .

الملاحق

نموذج الإستبيـان :

يهدف هذا الإستبيان إلى جمع البيانات المتعلـقة والمرتبطة بمدى نجاح المستثمر الشاب في تسييره لمؤسسته المصغرة ، وكذلك معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسات المصغرة بالولايـة ، وما مدى مساهمتها في التنمية المحلية بالولاية وكذا توفيرها لمناصب العمل وتحسين الدخل العائلي .

فخدمة للبحث العلمي نتقدم لكم بهذه الإستمارة راجيين منكم أن تملأ بكل صراحة وأمانة وموضوعية ، نحيطكم علما أن البيانات الواردة فيها ستبقى محفوظة بكل سرية ولا تستعمل إلا في إطار البحث العلمي .

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الإحترام والتقدير.

يرجى وضـع علامة (X) في الخانة التي تراها مناسبة لذلك.

1. ما نوع النشاط الذي تقومون به ؟

.....

2. ما هي نوع ملكـية مشروعك ؟

ملكـية فردية ☐ شركـاء ☐

3. إذا كان هناك شركاء ، ما نوع هؤلاء الشركاء ؟

عـائلة ☐ أقارب ☐ أصحاب ☐

4. مـا هي الأسباب التي دفعتك للتفكيـر في هذا الموضـوع ؟

كل ما وجدت ☐ سـابق خبـرة ☐

الحصول على ربح سريع أسباب أخرى (تذكر)..... ☐

5. هل لديك خبرة كافية في هذا المجال ؟

نـعم ☐ قليلا ☐ لا ☐

6. إذا كانت الإجابة نعم أو قليلا ، كيف حصلت على هذه الخبرة ؟

شهـــــــادة ☐ من عمل سابق ☐ تراث عائلي ☐

7. هل قمت بدراسة مسبقة لمشروعك عند إنشـــائه ؟

لا ☐ دراسة معمقة ☐ دراسة سطحية ☐

8. مـــــا هو الوقت المستغرق للموافقة على ملفك ؟

على مستوى Ansej.....

على مستوى البنك.....

الوقت الكـــــلي:.....

9. إذا كـــان نعم ، مـــا هو نوع التمويل الذي إخترته لمؤسستك ؟

تمويل ثنائي ☐ تمويل ثلاثي ☐

10. ما هي الصعوبات التي تواجهها مؤسستك ؟

على مستوى Ansej ☐ على مستوى البنك ☐

على مستوى الإدارات ☐ مـــع الموردين ☐

صعوبات أخرى.....

11. هل هناك متابعة (مراقبة) لمشروعك ؟

نعم ☐ لا ☐ قليلا ☐

12. هل أهداف مؤسستك ؟

محددة ☐ نوعا ما ☐ غير محددة ☐

13. هل تفكر في توسيع مؤسستك ؟

نعم ☐ لا ☐

14. إذا كان لا ، لماذا ؟

نقص الموارد المالية ☐ ضيق المكان ☐

وضعية المؤسسة لا تسمح بذلك ، أسباب أخرى (تذكر).....☐

15. هل تعاني من مشاكل في تسديد القرض البنكي ؟

نعم ☐ لا ☐

16. إذا كان نعم ، مـــا هي أسباب هذه المشاكل ؟

قصر الفترة الممنوحة للتسديد ☐ وضعية المؤسسة ☐

أسباب أخرى.....

17. هل توظف عمالا في مؤسستك ؟

نعم ☐ لا ☐

18. إذا كان نعم ، ما عددهم حسب الجنس ؟

الـــرجال..... النســـاء.....

19. هل تفكر في إضافة عمال جدد ؟

نعم ☐ لا ☐

20. هل تحقق مؤسستك أرباحا ؟

كـــافية ☐ متوسطة ☐ عالية ☐

21. هل تستخدم مداخيل مؤسستك بالنسبة للعائلة ؟

نعم ☐ لا ☐

تعتبر المداخيل الوحيدة ☐ هناك مداخيل أخرى ☐

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ملخص :

بدأ تعاظم دور المؤسسات المصغـــرة في الحياة الاقتصادية مع تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر وأصبحت محورا للدراسات الإقتصادية بإعتبارها كيانا مختلفا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في حجمـــه وفي طريقة تسييره وإستراتيجياته ، وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد لهذه المؤسسات المصغرة وتنامي الدعوة إلى دعمها وترقيتـــها ، حيث أن الإستثمار في المؤسسات المصغرة يوفر إجراءات تسييرية أقل تعقيدا وطرق إنتاج أكثر مرونة وقدرات تكييف أكثر ملائـــمة ، كما أنه يساهـــم في إستقطاب وتثبيت جـــزء من اليد العاملة وتمكينها من الحصول على مداخيل ، لهذا تحاول السلطات المعنية بكـــل ما أوتيت من إمكانيات توفير المناخ المناسب لها مركزة على دعم الجوانب الإيجابية لها وذلك بالتركيز على الصعوبات المالية التي عادة ما تقف عائقا في طريق تنميتها .

الكلمات المفتاحية :

المؤسسة المصغرة؛ التشغيل؛ التنمية المحلية؛ سوق العمل؛ التمويل؛ سياسات التشغيل؛ التنمية الإقتصادية ؛ الإصلاحات الإقصادية؛ برامج التشغل .